

كتاب انموذج المراد في الفنون مصلح

هذه هي
الرسالة الموسومة
بانموذج المراد

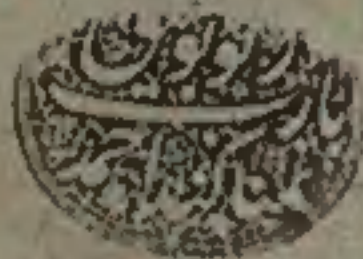
آيه

٢٧٨٨



42

قد وصف ابن السكيت
 الحنظل سلطاناً عظيماً
 المعظم الملك
 حاد من السحر
 محمود عاندها
 واستعد عداها
 شيخ الملك المعتمد
 حاد من السحر
 عمر لها



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
خص الحمد بمن لا نهاية لعلمه ولم يوت خلقاً لا قلباً.
اعتلى على مدارج العظمة والكمال جليلاً. هو الذي
يعظم ويعز بعظمته وعزه جفيرا وذللاً. وهو الذي
يحيي الميت بقدرته وبحكمته يشفي عليلاً. فوجدوا واحداً
واذكركم بكنه واصيلاً. ومن الليل فاسجدوا له وسبحاً ليلاً
طويلاً. واطيعوه حتى الطاعة ولا تعصوه كثيراً كان او
قليلاً. عسى ان يبدلكم بخلق احسن منكم تبديلاً.
اشكروه ولا تكفروه ولو اخذكم اخذاً وبلياً. فان هو الا
من عصيانكم وعدله ولا تظلمون فتية. فوا عجباً من
غفلتكم اتذرون وراءكم يوماً ثقيلاً. ان هذه تذكرة

فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً. وصلوا على نبيكم المخص
بالكلام الفصيح ومرتل ترتيلاً. الذي صار حقيقة
الوجود القدوس وصفاته مظهر اجميلاً. ثم رغب
عن بقيده الى اطلاق الحق سبحانه وتبتل اليه تبتلاً
بما اتم الله نعمته عليكم وتكل دينكم بكميلاً. وليرفعوا
عن سنياتكم ويحولكم من الحميم الى الجنة تجويداً. وهو
يفيضكم يوم ترجف الارض والجبال وكانت الجبال
كيتاباً مهياً. وعلى آله واصحابه الذين انزل في شانهم
الايات البينات تنزيلاً. وبعد فلما وفقني الله
تعالى في شغال مشاعل السنة البيضاء. والملذ
الزهراء. ودفع الطعن عن الصديق العتيق والصديقة
الجميلاء. وسائر ارباب نبينا واصحابه الطاهرات الانبياء
بعد ان عدت من شطور الايمان اهل البدع والاهواء.
وجعلوه على منابر العجم تالى الحمد والشاء. واجبروا على
هذا الامر الشنيع بل الكفر الصريح الوقاظ والخطباء.

من الباطن
الذي لا يرى
من الباطن
الذي لا يرى

فلذلك انتمنى بشدايدهم العظيمة على سنن الانبياء و
الاولياء. وصرت في ايديهم بحيث بكي على اهل الارض
والسما. مع ما اوجد في اصناف الامراض وانواع البلاد.
وقد مرت على محني وشدايدي هذه ايام الصيف وليا
الشتاء. ثم تحاني من ذلك بجوده ورزقي طببات النعماء
التي اكلها واكملها ما كنت اهتم برمد حيوتي في السراء
والضراء. وهو لا كمال بتراب قبة الاسلام القسطنطينية
المسمى بوريثيا. والاستعداد بلازمة خدام الدولة
القاهرة الموعودة بالبقاء. فكنت مثالما لعدم القدك
على هديز اهديها الى سكان العتبة العليا. وكيف لا
اهت وقد الفت ونظمت في ايام الفرصة والاعتناء
رسائل وكتب استحسنها اولو البصائر من اكابر الفضلاء
وقصايد وابيانا تعجب من ترسيق معانيه وترصيع الفاظه
نوادر الشعراء. ناويا ترينها باسماء هؤلاء الذين فاقوا
السلطين من المتأخرين والقديما. لنسبة رقيتهم

من الباطن
الذي لا يرى

الى من اورثه الله تعالى مراتب الاوصياء والخلفاء فنهبت
كلها حيث نهبت كتي التي اورثنيها جدي سيد العلماء
وحصلتها ايام تحصيلي وكنت في جمعها ذا كبد جبار. مع
ما غصبت من ضياعي وعقاراتي واجناسي ونفودي الضياء
والجبراء. التي اقسم على عدم اسفي عليها قد رجح بعوضه سودا
بل على سروري بذلك لانه افرغ للقلب من هو احسن النفس
الشقياء. فاراد دفع الى هذا بعض من اصحاب السعادة
الاذكياء. من كان في فلك العز وسماء الفضل كالنجم الجال
الاستواء. فامرني بتأليف رسالة وجيزة بحالة لعلمها كوا
لى شفاء. فاعتذرت عنه وكسحت جني منه خوفا من
اشتداد ذلك الداء. وقلت كيف اقدر عليه مع ضيق
الفرصة وتواتر المحنة وطول الجفاء. فقال قد علمت
معاذيرك فانت بما يتفق لثلاثا شبه السفهاء. فجزمت
بعد ذلك متوكلا على تأليف رسالة مختصرة صغراء.
تذكر فيها من كل علم من العقلية والقلبية المتداولة مسئلة

ل
كما لبيضا وم

[illegible]

والتي احدثت في هذا الموضع الذي رتب في اوله
سورة الحج المأخوذ لا عرفت يا ابا الحسن
عليه السلام حيث اوصيت عن الاطعمه المذكورة
فيها لفظا فخرنا بالتمسك الى تخمين الزمان
اداب المحققين والى ان اشد ذلك
بطلان صحتهم في الاطعمه المذكورة
منه انما هي التي ينفذها
غالب حال الكثرة من هذه الاطعمه المذكورة
قد اقيمت عليها عقيده وتعرفت

منه
منه
منه

وهذه فهرست العلوم المذكورة وبهذا الترتيب ذكرت
المسائل المسطوقة ١ التفسير ٢ الحديث ٣ اصول الحديث
٤ الفقه ٥ اصول الفقه ٦ الكلام ٧ التصوف ٨ المعاني
٩ المنطق ١٠ الحكمة الطبيعية ١١ الطب ١٢ الحياة
١٣ النجوم ١٤ خواص الحروف ١٥ وانت خبير بان
غيرها من العلوم مذكورة في هذه الايام والزمان فلذا
اقتصرنا على هذه وخصصناها بالذكر مستعينا من
العلام الذين **مسئلة التفسير** قد ورد في التزويل قوله
سبحانه قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا. دلت
الاية الشريفة على حصر المصاب في مكتوب الله تعالى وهو
برئ من التفسير فتشبت ببعض من الملاحظة الذين ليس
لهم من الحق والتحقق نصيب وقال فكتب الله لنا ان نشرب
النحر ونقدم على الملاهي ونترك الصلوة ولا بد من وقوع
مكتوب وعدم الوقوع متمنع والمتمنع غير مقدور فكيفنا
بتكليف بما لا يطاق وهو لا يقع من الشارع وايضا العدا

هذا هو الترتيب
الذي ذكره في
الكتاب
في
العلوم
المذكورة
في
الفهرست
والتفسير
والحديث
والاصول
والفقه
والاصول
والكلام
والصوف
والمعاني
والمنطق
والحكمة
والطبيعية
والطب
والحياة
والنجوم
والخواص
والحروف

وقد قدمنا المسئلة التفسيرية لما اطلعنا تقدم القرآن الكريم ولسا الله
الاعانة والتوفيق في حسن التفسير على علم الله تعالى
اقربها النظر الى فهم ظهر القرآن كما ان العلم الثاني هو علم يصير علم
اقربها الدوق الى معرفة بطنه مع

عقل

على فعل او ترك لا بد منه قبيح والله سبحانه منزه عن ذلك
سبيل المتكلمين من الاشاعة والمقترلة الى الحكم بترتيب العقاب
عليها بل يلزمهم بقواعدهم الحزم بعدم ترتيبه عليها وزيف
ذلك بان الكتابة كناية عن العلم يعني علم الله كل ما يصيبنا
خير كان او شرًا او معناه انما يصيبنا ما كتب الله لنا في
اللوحة على صوت النحر فيورد عليه ان ما علمه تعالى ان لم يقع في
البحر وهو محال بالجماع الاشاعة والمقترلة بل باتفاق
العقلاء لان العقل حاكم بعدم جواز النقص على الله وامتناع
اقتصافه به وكذا لا بد من وقوع ما كتب في اللوح المحفوظ عن
التحريف الميعري عن الكذب ويحجب عنه بان ما ذكر من استحالة
عدم وقوع ما في علمه سبحانه مسلم لكن كليت مقتدة المتمنع
غير مقتدور بمنوعة اذا المتمنع بالغير من افراده نعم ان كان
العلم مؤثرا في وجود المعلوم كما ذهب اليه شرذمة كان لا بد
وجهها ولا امر ليس كذلك بل العلم تابع للمعلوم بحكم العقل مثلا
يقال المولود يصير سلطانا عادلا لا ميلاد الدنيا قسطا وعدلا

3

7

او ظلو ما يخرجها ظلما وعدوانا فعلمه للمعجز لا انه علمه فيصير
 كذلك حتى يكون المعلوم تابعا للعلم ومثله قول كل متشرع
 لينزل عيسى ويظهر المهدي ويخرج الدجال وهل يقول عال
 ان كل هذه العلوم متبوعات لها وهي معلولات لذلك العال
 بل العقل يحرم بعكس ذلك وكذلك تعلق العلم القديم الالهي
 بالموجودات العينية وغيره ضرورة عدم الفرق بينهما
 فيما ذكرنا وليس دليلنا على عدم علوية العلم له استبعاد كون
 غير الموجود في الخارج علوة للوجود فيه حتى يقال ولا يستبعد
 ذلك الا يرى ان الماشي على شاق جدار رفيع ضيق العرض قد
 يسقطه توم سقوطه عنه بعد النظر اليه وتأثير العين الذي
 هو عبارة عن تصور حسن الشيء الحسن والتصديق به معلوم عقلا
 وشرقا اذ قد صرح بعض العرب كانوا اذا نظروا الى شيء حتى بافة
 سمينه او بقر سمين واستحسنوه لما ابرح حتى يقع بالموت فتجرو
 تدبح والذين ارادوا ان يصيبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالعين منهم فارتل الله تعالى عصمة نبيه وان يكاد الذين كفروا

الآية وفي حديث ابي هريرة متصلا انه صلى الله عليه وسلم
 قال العين حق على انه كيفنا جواز عدم علوية العلم لانا في مقام
 المنع والاستدلال وظيفة الخصم الذي يدعي نفى ما علمنا بالخبر
 الخبر الصادق فلا يلزم تكليف الله تعالى بالاطلاق ولا فعله القبيح
 عن الله تعالى فتدبر شرا لا يخفى عليك ان مع القول بعلوية العلم
 يمكن دفع الايراد المذكور ان كان القايل لم ير رأى المعترلة في
 التحسين والتقيح يمنع عدم وقوع التكليف بالحال ولا بحر
 فيه الا انه ياتي عنه ظاهر قوله تعالى لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها وامثاله ومع الاضطرار يجوز تخصيصها بالنفوس
 المطبوعة لربها المحفوظة عن العصيان نعم ان كان القايل معتزليا
 فيه فيجزم قطعا واذا عرفت الجواب عن الايراد على المذكور ولا
 في تعريف شبهة الملاحة اطلعت على الجواب الدافع للايراد
 على المذكور ثانيا فيه فلفظ برب شتم ان قالوا قال تعالى لا اله الا هو
 خالق كل شيء يعني جوهر اكان او عرضا وقال والله خالقكم
 وما تعلمون اي خلق ذواتكم وافعالكم وقال

إِنَّ الْإِبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي حَبِيمٍ. وغير ذلك من آيات
الوعد فنقول كيف يكلفنا بما لم نقدّر على فعله وكيف
يعذبنا بما هو خالفه وما ذكر جواباً عن إيراد على الآية
الأولى لا يكون جواباً لهذا قلت إن المعتزلة ومن تشبث
بأذيالهم كالرافضة قد سهلوا اليوم جواب عليهم وإن صعبوه
غداً حين يسألون وينكسون رؤسهم عند ربهم فيقولون ربنا
ابصرنا وسمعنا فأرجعنا فاعمل صالحاً إنا موقنون فأولو الآيات الحكام
عن ظواهرها وتذهبوا كالمجوس بتعدد الخالق بل الفحش منه لأنهم
إذا خطبوا يقول هل من خالق غير الله ليقولون نعم وأكثر من أن يحصى
وإن كل ناقص وجاهل هو خالق مستقل وإذا خطب المجوس يقول
لا خالق سواه إلا واحداً وبعد ^{فصح} حال المعتزلة يعلم أنهم
يسلمون ما يدعيه الخصم نظراً إلى ظواهر الشرع بل نصوصه فكانهم
يقولون لو يرد على مراد الشارع ما قلتم ولكن عبارات قاصرة عن
إدائهم وهذا في الحقيقة تقوية لأعداء الذين لا تضعيف وأما
الاشاعة فقد تفصوا عنه وإن كانت في كمال الصعوبة نظراً

إلى قواعدهم ولم يجاوزوا الظواهر وإن هو إلا بقوة قدرته يفيضها
الله تعالى على الصالحين من عباده وهو أن الخلق محض الكسب
للعبد والتكليف تعلق به والعقاب يترتب عليه فلا يلزم التكليف
بغير المطاق ولا الظلم شريطة أن الكسب عندهم عبارة
عن قدرة غير مؤثرة اعترض عليهم أن القدرة عرفت بصفة
تؤثر على وفاء الإرادة والتأثير مأخوذ في تعريفها فكيف يصح
نسبة عدم التأثير إلى القدرة وعدم الفرق بين الجبر
المحض وبين هذا المذهب لا زعم مع الجبر يبقى المحذور أن كما
لا يخفى على أن الاشاعة يكفرون الجبرية أو يعدونهم من أهل
البدع ودفع الأول بأن الاشعري قسم القدرة إلى المؤثر و
الكاسبة وما ذكر هو تعريف القسم الأول عندهم لا المقسم
والثاني بأن الأول من المذهبين نفى القدرة والإرادة عن
العبد والثاني منهما نفى تأثيرها عنه فمخلص معنى الكسب
الذي أثبتته الاشعري هو تعلق قدر العبد وإرادته الذي
هو سبب عادي مخلوق لله تعالى الفعل في العبد يعني جرت

العادة بان الله تعالى يخلق الفعل عقيب حصول ذلك التعلق
وهو ليس مؤثرا في وجود الفعل اصلا ولا شرطا في تدبره وذلك
ظهر جوابا لما قالت المعتزلة على الاشاعة انه يلزم عليهم ان يكون
بين حركة المختار والمرتعش فرق والضرورة تنادي على بطلانه
فيجاب بان الفرق حاصل ولا يلزم انكار الضرورة اصلا اذ
ليس الضرورة بالاثبوت القدر والارادة للعبد ولما انهما
مؤثران في فعله فليس يبدئي بجواز كونهما من الاسباب العا^{دية}
كما قلنا ومن الظريف ان لزوم الامر بالمزبورين الذي القى المعتزلة
في بؤس الضلالة فاثبتوا الخالق لله للعبد ~~بما~~ وادعوا عليهم بعبد
التفتيش عن مقام الزام فانهم وان قالوا باستقلال العبد
خلق فعله لكانهم مجمعون في ان ارادة العبد منبعثة عن تصور
الامر للملايم واعتقاد وجود النفع فيه مع عدم معاوق له
ولا يتخلف الفعل عنها بالضرورة العقلية عندهم والعا^{دية}
عندنا بقدرته الله وادته بدون مدخل لقدرة العبد
وارادته فيها والا لتسلسلت ومع قطع النظر عن التسلسل ^{حصول}

الارادة للعبد وعللها بدون اختياره بالمعنى الذي يقول المعتزلة
للاختيار ضروري وان ناقش فيه معاندا لمجال له ان يناقش في ان
تصور ملائمة الامر واعتقاد النفع فيه يحصل للعبد اضطررا
وتلزمهما الارادة ويلزمها الفعل فقد حصل ولا تأثير للعبد
فيه اصلا فلا بد لهم من تسليم لزوم المحذورين او تصحیح تحقيق
الاشاعة الفايدين بعبادة الدارين ثم لقائل ان يقول ولا يلزم على
الحجة ايضا نسبة البقيح ظلمًا كان او غيره الى الله سبحانه ان لم
يقولوا مقال المعتزلة والترافض بان الحسن والبقع عقليان والظالم
انهم لا يقولون براء على تقدير مغرولية العقل فيهما لا محذور
في التكليف بما لا يطاق وتعذيب الله تعالى العبد المجبور ^{بالمعصية}
وهو ليس بظلم منفى عن الله سبحانه بالضرورة الشرعية لان ^{الظلم}
قد يقال على التصرف في ملك الغير وهذا المعنى محال في حقه
تعالى لان الكل ملكه فله التصرف فيه كيف شاء وقد يقال
على وضع الشيء في غير موضعه والله تعالى احكم واعلم فكل ما و^{ضعه}
في موضع يكون ذلك حسن الموضع بالنسبة اليه وان خفي وجه

حسنه علينا على ان ترك الظلم لا يجب على الله تعالى وان لم يصدر
منه ظلم اصلا وهو ليس بظلام للعبيد تفضلا منه ورا^{فة}
اندرؤف رحيم وبالجملة هو المالك المطلق الموجد للاشياء
بعد استغراقهم في بحر العدم له سلطة الشئيم والتعذيب بغير
وسيلة وسبب ولا اعتراض عليه لا يستل عما يفعل وهم^{لهم}
هؤلاء الى الجنة وهؤلاء الى النار ولا بالي فان قيل لما حقيقتم
عدم لزوم صدور الظلم والبيع من الله على فرض الجبر فما الباع^ع
لفراركم منه والقول بالكسب الذي لا يعرف معناه كثير من
الناس ولتبدعيكم او تكفيركم كالحجزة قلت لا ينحصر المحذور في
اللزوم المذكور اما الباعث على الاول فضرورة الفرق بين
حركة المرتعش والخيار وبالجبر المحض لا يفرق بينهما وعلى الثاني
مخالفتهم ظواهر الايات والروايات وانكارهم ضرورة الدين
فان عدم كون العبد مجبوراً محضاً ثابت بظواهر الكتاب والسنة
يفسقون بخالفهم اياها وتواتر معناه عن الخبر الصادق فيكفرون
بانكارهم له لان اللازم من مذهبهم ظلم الله سبحانه او

صدور البقيح منه تعالى عن كل ذلك علواً كبيراً فعليك
في هذه المقدمات بالندقيق والامعان لعلك تطلع على
حسن هذا البيان وما التوفيق الا من عند الله الفياض المنان
ثم اعلم ان احسن ما افيد في قمع الشبهة قول من قفي اثر الصوفية
المتشعبة الذين لم يتجاوزوا في تحقيقاتهم عن ظواهر الكتاب والسنة
وهم لب العلماء بل خلاصة الاشياء وهوان الاعيان الثابتة
التي هي عبارة عن صور الموجودات العينية في علم الله سبحانه
افضت لذاتها اموراً بعد فيضان الوجود الاصيل من الثواب
والعقاب فما يصل الى العبد من النعمة والعذاب باقتضا^عه
الثابتة آياه فلا ظلم ولا عدوان من الملك الديان فان قلت الخ^ا
للاعيان ليس الا هو فلم خلق بعضها من حيث يقضو^ث ذاتها
فعل يقضي العقاب او على تقدير استحالة انفكاك ذلك الا^{قتضا}
عن ذاتها لم خلق الملزوم حتى يلزمه ذلك فيبتلى بالعذاب قلنا
خلق الاعيان الثابتة ولزوم اللوازم لها يحصل عنه تعالى بالاعيان
ولا يتعلق التحسين والتقيح بفعل الموجب باتفاق المعترلة فيه

بخلاف خلقه الموجودات العينية فانه بالاختيار ونقرب
 ذلك المطلب غير مشتهين مثال وهو انك اذا تخيلت صوراً في
 خيالك بعضها منعه وبعضها معتبر ولا يصح عند العقلاء
 الاعتراض عليه بانك لم خصصت تلك الصور بالعذاب وهذه
 بالنعمة ولا يلزم من هذا القول مجذور شرعي اصلاً ولم يثبت
 شرعاً الاتقي الايجاب في ايجاد الموجودات الخارجية وان كان
 متفقة مجزوم من فهم دقایق الكلام والتعمق في تحقيق المراد بالاختيار
 الله تعالى في خلق الاعيان الثابتة ايضاً بمعنى خلقه اياها
 وتركه فراراً من لفظ الايجاب الموهوم للعوام وذم هذا القول لزم
 عليه صحة جهله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اذ لا يمكن
 الثابتة الصور العلمية كما بيناه هذا مع ان بعض المتكلمين القائلين
 بغيرية الصفات يمنع كون صفات الذاتية التي من جملتها العلم
 المعبر عنه بالاعيان الثابتة مخلوقة معلولة وان لم يخالف احد
 في امكان غير ذات الله تعالى ويسند منعه ذلك بان علة الاحتياج
 بالحدوث وهي قديمة ولما كان هذا الكلام ضعيفاً بالادلة لا

الى الأذهان
 وانت شاهد بالبرهان

الذاتية
 الدواعي
 الدواعي
 الدواعي

الذاتية
 الدواعي
 الدواعي
 الدواعي

الذاتية والترجح المبرمج المستلزم لاحتياج الممكن الى العلة
 ومن قال بان علة الاحتياج هو الحدوث فيمكن القيد بان
 الاطناب في الجواب والقول بالايجاب وسائر ما ذكره كمالاً
 قد تبروان قلت ثانياً فلم افاض الوجود العيني على الذين قضت
 ذواتهم النعمة حتى يذوقوا العذاب وافاضته سبحانه
 هذا الوجود اختياري لم يحكم الضرورة الاسلامية بل اجماع
 الانبياء وقد اعترفتم به قلت افاضة الوجود مطلقاً كمالاً
 ولا يترك كمال الرحمن ولو وقع في العذاب لشيطان ولا يدع
 الدعوة سيد العم والعرب وان من لعب النار جسد الى لعب
 ببیت در کارخانه عشق از کفر ناکزیر است. انشكر ابو زكريا بولس بن
 فليعلم ان خلق الكافر ليس قبيحاً وان كان الكافر قبيحاً كما ان تصوير
 الصور القبيحة ليس قبيحاً من المصوِّر بل يدل على حسن مهارته
 وجداقته في صنعه تعالى الله عن التشبيه فهو سبحانه تعالى
 فيتاب به كل النبيين والصالحين وهو جل شأنه اظهر جلاله
 فيعاقب به كثير من الفاسقين وجميع الكافرين لا يقتال

3

71

لما كانت الافاضة المسطوقة كماله سبحانه ويجب لا ينفك
الكمال عن الواجب تعالى فيجب عليه الایجاد العيني كالايجاد
العلمي وتحقق الايجاب في صورتين وقد ادعيت اجماع
الانبياء على نفيه في الصورة الاولى لا نأقول هذه سفسطة
اذ كلية حكم عدم انفكاك الصفات عنه تعالى مقتصر في
الصفات المبرأة عن الاضافة لا غير السند له حدوث العالم
الثابت ايضا باتفاق المخبرين الصادقين صلى الله عليهم اجمعين
وجله ان الافاضة المسطوقة التي هي الخلق وما يشاهد فعل
في الحقيقة لا صفة حقيقية والكمال صفة الصفة دون الفعل
ولذلك لم يلزم المتكلمين المتقدم بقدم العالم ولا اضطرب تدبر
في هذا المقام فانه محل رلق الاقدام وقد بيناه بالتبيين للنام
لم يسبقني مثله كمال الايجاز ودقة المرام فتدبر فيه ان كان لك
جد في طلب تصحيح عقايدك واهتمام ولو اطلعت بزلل فاعرض
عنه فانه سبيل عباد الرحمن والسلام **مسئلة الحديث**
قال البخاري في صحيحه في باب كتاب العلم من كتاب العلم حديثنا

هذا الحديث في صحيح البخاري في باب كتاب العلم من كتاب العلم حديثنا

يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى
الله عليه وسلم وجهه قال اني نوني بكتاب اكتب لكم كتابا لا
تضلوا بعدي قال عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم عليه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا ^{خلفوا}
وكثر اللغط قال قوموا غني ولا ينبغي عندى التنازع فخرج ابن
عباس يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبين كتابه اراد صلى الله عليه وسلم
بالكتاب ما من شأنه ان يكتب فيه كالكافذ وغيره ولا يلزم
حمل قوله صلى الله عليه وسلم اكتب على الجازاي امر بالكتابة
بعدد الباعث على صرفه عن معناه الحقيقي اذ قد ثبت في
التصحيح ان صلى الله عليه وسلم كتب بيده فاطلاق لافى
عليه صلى الله عليه واما لانه من مكة وهي تستحق بالام ايضا
واما لعدم صفة صلى الله عليه وسلم على كتابة محبة
لقلة توجهه اليها ورغبته عنها الى مطالعة المعارف

الالهية والاستغراق في بحر المراقبة واللغة بفتح الفاء
وسكون العين وفتحها هو الصوت والرزير المصيبة و
اما ظاهر قول عبيد الله فخرج ابن عباس يقول يدل على ان
عبيد الله ادرك القصة في وقتها وراى ابن عباس خارجا
من خضرة النبي صلى الله عليه وسلم قائلا هذه المقالة
وهو ليس كذلك لان عبيد الله ولد بعد موت النبي صلى الله
عليه وسلم بمدة طويلة بل لما حدث ابن عباس عبيد الله بهذا
الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك وقد صرح
بعض من اكابر الحديثين بما يقتضيه قولنا هذا وايضا في البخاري
في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ما قيسية ما ابن عيينه
عن سليمان لا حول عن عبيد بن جبير قال قال ابن عباس رضي الله
عنه يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برهول الله صلى الله عليه
وسلم وجعه قال اتوني اكتب لكم كتابا لن تضلوا به ابدا
فتنازعوا ولا ينبغي عندي تنازع فقالوا ما شاننا ان نستمعوه
فذهبوا يردون عنه فقال دعوني فالذي انا فيه خير مما ندعو

اليه واوصاهم بثلاث قال اخبروا المشركين من خزينة العرب
واجيزوا الوفد بنحو ما كنت اجيزهم وسكت عن الثالثة او
قال فسيتهامت الرواية يقال هجر الرجل اذا هذى و
الهذيان ما يقع من الكلام الذي لا ينظم ولا يعتد به بعد
فايدته ولا شبهة في ان نسبة هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم
سوء ادب وقد اعتد عنه بوجه احسنها ما قال الشيخ ابن
حجر في فتح الباري يحتمل ان يكون قائل ذلك من قرب خوله في الاسلا
ولقربه منه لظن ان صلى الله عليه وسلم كساير من يشتد
عليه الوجع وبهذا ظهر ان نقل الرافضة عن السنة ان قائل
ذلك عمر رضي الله عنه من جملة اكاذيبهم اذ لو كان صدقا
لاطلع عليه الشيخ المحيط بالشار اليه ولم يحدث ذلك الاحتما
ل فلم ينسبه الى عمر رضي الله عنه الا جاهل غبي او كذاب
يناق في قوله ان سني والعمل في تفسيرات لقوله صلى الله
عليه وسلم دعوني الى اخي اقربها عندي هذا دعوني
فالذي انا معاينه من كرامة الله تعالى والتأهب للقاء

انهم قالوا

خير من الذي تسالوني عنه من المصلحة في الكتابة او عدمها
 والدعوة والسؤال قد يكون صوتا وقد يكون معنى وهم ان لم
 يسالوه عنها ولم يدعوه اليها بلسان القال سألوه عنها
 ودعوه اليها بلسان الحال فافهم وكان يعطى النبي صلى الله
 عليه وسلم كل واحد عليه اربعين درهما من الفضة ومعنى
 قوله وسكت عن الثالثة يعلم مما اورد في المستخرج من طريق
 ابو نعيم وهو قال سفيان قال سليمان لا ادرى اذكر سعيد
 بن جبير الثالثة فنيستها او سكت عنها واذا عرفت ذلك
 فاعلم ان الرافضة وغيرهم من الذين في قلوبهم مرض وفي
 عقائدهم زيف يستبون عمر رضي الله عنه بنبغه الكتاب بل
 يكفرون امير المؤمنين بذلك وقد تشبثوا بشيئ يتبعهم
 به في الطعن والاعتراض من لاحظ له من نور القلب وسلافة
 الطبع وقد قست قلوبهم وعصيت بصائرهم وهم كثير
 فيجب على ذي البصيرة الكشف عن حقيقة الحال لتدفع شبههم
 التي في بوادي الضلال الا اذا ابرموا في عنادهم المتعادي

تنزههم

وخروجها الكلية عن طريق السداد فلذلك رجحنا ذكر هذا
 الحديث والبحث عنه في هذا الامودج راجيا من الله
 سبحانه وتعالى التوفيق ومن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الشفاعة ولنقدم اجمالا على المطلب بعض
 المقدمات الاصولية التي تحتاج اليها التسهيل ^{المفضل}
 وسد الخلل لا يخفى عليك ان الامر الواقع في الدين من الله
 ورسوله قد يكون للندب وليس نصافي وجوب المأمور
 به اجماعا حتى ان الرافضة قد صرحوا به في كتبهم وان كان ظاهرا
 فيه مع ان كثير من اكابر الدين يمنعون ظهوره فيه ايضا
 بل يقول جماعة منهم بانه حقيقة في الندب واستدلوا
 بما لم يحتمل ذكره المقام وان اليقين لا يزول الا بيقين
 آخر وقد صرح هذا الاصل العقل والشرع وان افعال
 المسلمين واقوالهم تحمل على القصة مادام ممكنا ما ديا وان
 كان في غاية البعد وهذا الاصلان ايضا كما يقول
 به الرافضة لا خلاف لاحد منهم فيه وبعد التنبية على

هذا الاصل يتسرعون لله سبحانه ابطال يقال البطلان
فاصح لما نقول من اليقين عند من ان نصيب من الايمان ان
عمر وسائر العشرة بل البديتين كلهم رضي الله تعالى
عنهم من الذين قد اهدت واهتدوا بهداية كاملة وكان لهم
عند الله منزلة عظيمة كما يتبين في نواقض الروايف حتى
التبيين وهو اظهر من ان يذكر وقول من نفى اسلام
جل هذه الكرام الذين هم اركان هذا الدين واكابرهم مطلقا
ويقول بانهم لم يؤمنوا قط فهو مردود الاقوال كما ان قائل
مخذول الرجال تشهد الضرورة الاسلامية بذلك
فالحكم بطلان الاصل المقطوع بلا يفتح الا بدليل قطعي
وخصوصا في مثل تلك المادة التي اجمع مجول العلماء انها
مخطرة عظيمة ومن يطعن في احد هم فضلا عن رؤسائهم
فقد استحق العذاب الاليم وعقاب الجحيم وكيف لا يكون
كذلك مع انهم قد بذلوا اموالهم في سبيل الله
ورسوله ولهم حقوق عظيمة في الاسلام بهم غلب المؤمنون

الاعلام حاشا عنهم لم يحكم بغيرهم فان صدر منهم فعل او ظن انهم

نصف

وطلب الكافرون وكانوا اشتدوا على الكفار رجاء بينهم
رضي الله عنهم وقس عليه جمل اقوال هؤلاء البرقة على
الفساد فلما لم يصح حمل فعل ادنى مؤمن وقوله على غير الحقيقة
فما ظنك يا امير المؤمنين وباسط الاسلام الذي طابق
فعله الحكمة وقوله الوحي عليه من الله التسليم و
الرضوان وعلى باغضه النكال والمخذلان فنقول ان
قلم قوله صلى الله عليه وسلم ايتوني بكتاب نص في وجوب
الايمان ممنوع بل عدم كونه نصا قطعي وان قلم انه ظاهر
فيه لا يفيدكم في دعواكم لما ذكرنا على انه يصح منع ظهور
ايضا باسناد تركه صلى الله عليه وسلم تكرار الطلب اذ
لو كان ذلك متا امرا تبليغه وكان متجما لم يتركه وللبالغ
في طلبه كحال في سائر الامور الحتمية والاجكام الشرعية
لا يقال قد علم النبي عدم اطاعتهم لذلك فرائى تكراره
عبثا لانه فاعه بما لفت صلى الله عليه وسلم في امثاله
كابر امه صلى الله عليه وسلم في دعوة الى جهل واشتبا

كبارا باب الايمان ولا سيما

من المعاندين الى الاسلام بل عدم اطاعته وحزبه
 كان اظهر من عدم اطاعتهم قطعا ولا مجال للعناد فيه
 فان قلت يحتمل تركه للضعف الخادث من غلبة
 الوجع قلنا وهذا هو الباعث ليعسر رضى الله عنه في
 ترك الايمان بالكتاب فاذا كان الضعف عذرا للترك
 مطلقا إعادة الطلب المذكور فهو عذر للترك كما بصيرة
 تستلزم مشقة ازيد منه جدا فلما علم ذلك وان
 النبي صلى الله عليه وسلم مع انه معذور في عدم الكتاب
 تحملها رحمة لامته منع اتيان الكتاب المستلزم لشغل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وتكلفه شفقة عليه واكتفا
 عن كتابته بالقرآن وعدم وعيد الله تعالى المخالفين
 للاتيان بالعقاب سند آخر لمنع الظهور المسطور ولو
 اوعدهم بربلبغه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم
 وتكلم بكلمة باخراج المشركين من جزيرة العرب وغيره
 وقد عاش بعد ذلك اياما وحفظوا عنه اشياء فانه

التبيان لكل شيء

كان في يوم الخميس كما مروى صلى الله عليه وسلم يوم
 الاثنين ثم لو سلمنا ان امره صلى الله عليه وسلم لهم
 بذلك كان على سبيل التجتم من غير تفويض الى مشيئتهم قلنا
 ظن الفاروق ان هذا امر دينوي فخالفه ولا جبر في
 هذه فانه صلى الله عليه وسلم قد نص بان قد يكون احد
 اعلم منه في الامور الدينوية قال رافع بن خديج رضى الله
 عنه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم
 نايرون النخل فقال ما تصنعون قالوا كنا نضعه قال
 لعلمكم لو لم تفعلوا كان خيرا فتركوه فنقصت فذكرنا
 ذلك له فقال انما انا بشر اذا امرتكم بشي من دينكم فخذوه
 واذا امرتكم بشي من راي فلنا انا بشر وفي رواية انس بن
 اعلم بامر دينيكم وفي حديث آخر انما ظننت ظنا فلاتوا
 بالظن وروى ابن عباس عن صلى الله عليه وسلم انه
 قال انما انا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت
 فيه من قبل نفسي فانا انا بشر اخطى واصيب وما نقل

من عمل صلى الله عليه وسلم في امور الدنيا بقول بعض
 الصحابة في شطر من الزمان واسفه صلى الله عليه
 وسلم على عدم اعتباره بقول بعضهم في شطر آخر يؤيد
 ذلك منها ما نقله القاضي في اسارى بدر من سورة
 الانفال في تفسير آية ما كان لنبينا ان يكون له اسرى
 حتى يتجن في الارض يكثر القتل ويبالغ فيه حتى يذل
 الكفر من تحت هذه المرض اذا اثقله تريدون عرض الدنيا
 چطامها باخذكم الفداء والله يريد الاخرة ثوابها
 او سبب نيل الاخرة من اعزاز دينه وقمع اعدائه والله
 عز وجل حكيم روى انه صلى الله عليه وسلم اتى يوم بدر
 بسبعين اسيرا فيهم ابي العباس وعقيل بن ابي طالب
 فاستشار فيهم فقال ابو بكر قومك واهلك استبقهم
 لعل الله يتوب عليهم وخذ منهم فدية نفوى بها
 اصحابك وقال عمر اضرب اعناقهم فانهم ائمة
 الكفر وان الله اغناك عن الفداء مكنى عن فلان لنبي

ومكن علينا وجنت من اخويهما فلنضرب اعناقهم فلم يه ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله تعالى اليين
 قلوب رجال حتى يكون اشد من الحجارة وان مثلك يا ابا بكر
 مثل ابراهيم قال فمن تعني فاته متي ومن عصاني فانك
 غفور رحيم ومثلك يا عمر مثل نوح قال لا تذر على
 الارض من الكافرين ديارا فخير اصحابه فاخذوا الفداء
 فنزلت فدخل عمر على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاذا هو وابو بكر سيكيا فقال يا رسول الله اخبرني
 فان اجد بكاء بكيت والانبيا كيت فقال ابكي على اصحابك
 في اخذهم الفداء ولقد عرض على عذابهم ادنى
 من هذه الشجرة للشجرة قريبة والاية دليل على ان
 الانبياء يجتهدون وان قد يكون خطأ ولكن لا يقرن
 عليه لولا كتاب من الله سبق ولا احكم من الله سبق
 اثباته في اللوح وهو ان لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او
 ان لا يعذب اهل بدر او قوم بل لا يصح لهم بالنبي

حتى يكون اليين من اللين وان
 الله ليشدد قلوب رجال

عنه وان الفدية التي اخذوها سيجل لهم لستم لنا لكم
فما اخذتم من الفداء عذاب عظيم دوى ان عليه السلام
قال لو نزل العذاب لما نجما منه غير عمر وسعد بن
معاذ وذلك لاننا ايضا اشار بالاختان ثم كلامه فان قيل
كيف يظن انه امر ديني مع انه صلى الله عليه وسلم
قال لا تضلوا بعدي قلت لما بينا ان رافع الضلالة كما
مبيننا قبل ذلك ظن الفاروق رضي الله عنه انه صلى الله
عليه وسلم رأى تجديد البين والتأكيد فيه اذ حل
في هجوم الناس على ملازمة الاهتداء ومجانبة الضلالة
بعين روي منزل بل بجهاد وتبديل فرج جانب الترك
لوجود كل منها يصلح ان يكون علة نامة للترجيح منها انه
صلى الله عليه وسلم قال اني تارك فيكم القتلين كتاب
الله وعترتي لئن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى فخاف عمر
من ان المنافقين يقولون قد ندم محمد صلى الله عليه
وسلم من ذلك القول اذ علم ان التمسك بالكتاب لم يمنع ^{الضلالة}

فاراد ان يكتب كتابا ^{بسم الله} ووزان يكون غلبة الوجد استنه
عن خاطر الاقدس وكان يعلم ان مع تذكير اياه للنبي صلى
الله عليه وسلم يترك الطلب ويقرر الامر على ما قرره
سابقا فلا يضعف اعتقاد المؤمن بعليته التمسك بالكتاب
والسنة لعدم الضلالة فقال حسبنا كتاب الله الذي
واشار اشق لطيفة بقوله قد غلبه الوجد الى عذر
النبي صلى الله عليه وسلم في غفلته عما قال سدا
لشماثة المنافقين ومنها ان رضي الله عنه كان
يعلم ان الله تعالى وهب فيوضا صمدانية تصونه
عن التشكيك والارتياب ويجعل محتج صدق مطابق
الحق والصواب وقد شهد عليه القرآن حيث نزلت
آية الحجاب من سورة الاحزاب بعد ان قال يا رسول
الله يدخل عليك البر والفاجر فلو امرت امهات
المؤمنين بالحجاب ونزلت اية يستلونك عن الحنمرو
الميسر قل فيهما اى في تعاطيهما التمسك بالكتاب لم يمنع ^{الضلالة}

عظيمة لا تؤدي الى ترك المأثور وفعل المحذور
ومنافع للناس من تشجيع الجبان وتسخية البخلاء وبقوة
الطبع وغيرها عقيب قوله ونفر من الصحابة اقتتار رسول
الله في الخمر فانها مذهبة للعقل وبعد نزولها كان
يشربها قوم وتركها آخرون وقد قرأ الامام شربها بعد
ما تعبدون في صلواته فزلت لا تقر بوالصلوة وانتم
سكارى فقطن عمر رضي الله عنه بانه سينزل ما ينصر على
حرماتها وأشار اليه بقوله اللهم بين لنا في الخمر بينا
شافيا فزلت انما الخمر والميسر الى قوله تعالى فهل انتم
منتهون فقال عمر رضي الله عنه انتم بينا يارب و
من لم اذني تميز وانصاف فيغض كل ما دلت عليه
المذكورات لا يدعي علوصية راير من سموا فراسه ذهنه
وعلمه وورعه وغيره وغيرها وان سبرت تفسير
القرآن لا طلعت على ما فوق الكثير من امثالها فكن على
هدى من ربك ولا تكن من الممترين فقطن عمر ان

ذلك المرض مرض الموت وقد اقرب وفات النبي صلى الله
عليه وسلم وخاف ان يملك زمام الخلافة والامور الذين
لا يعتمدون على رأي حق الاعتماد لعدم اطلاعهم على
ما يقتضي ذلك اولغفلتهم عنه ويحبون بما يداهمهم من
رجوع اليه والى غير من المؤمنين المستدبرين الذين
رزقهم الله تعالى فراسته عالية فيورث ذلك وهنا
في الاسلام وكسر المسلمين لقرب عهد جدوثر وقلة
عددهم وكان متوطئا في علاج ذلك محبة للشرعية القمرا
وفرعا على الملة البيضاء وينتظر حدوث امر مثل
السابقة ليجهده فيه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم
ليعمل الله يجعله صوابا فيقره النبي صلى الله عليه وسلم
سليم ويصير ذلك سببا لدفع ما يهاب منه فيعلم الجاهل
ويقينه الغافل اذ لما شوهذا رسول الله صلى الله عليه
وسلم رغب عما رآه الى رأي عمر رضي الله عنه يعلم الناس
عطية الله له من الحكمة القوية والفطنة السليمة ايضا

ولم يرفع احد من الخلفاء والامراء عن الرجوع من تدين الى تدين
غيره وان كان هو اعلى مرتبة وافرغ درجة منه وكان هو
في ذلك حتى امر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع الكتاب فظنه
تمامه اى لو لا يمتثل له ويقنع بكتاب الله الشامل المبين
شموله وتنشأ بها تربية السنة عن ذلك الكتاب ليرضى به النبي بل
يجب لغلبة الوجع فقير على قوله ويحصل متمناه المستلزم
لاعلام اعلام الاسلام وسقوط معالم الكفر ومن تصحى به
رضي الله عنه من اكل خبز الشعير ولبسه عبا والخشن
ومسحة اللبن وقتل ابنه في حد شرب المسكر وصرف قات
في تجهيز جيش المسلمين لفتح بلاد الكفر وهذا قد فتح
للاسلام في ايامه اكثر مما فتح في زمان النبي صلى الله عليه
وسلم والصديق بل في زمان جميع الخلفاء مع قدرته على
اقسام الترفيه وقف على حصر ما مولد ايماء في اطهار كلمة
الله التي بعث لها المرسلون والاصياء الصالحون لكن
المعاندين على غفلة حتى ياتيهم العذاب بغتة وهم لا يشعرون

ومنها ما ذكره المتقدمون منهم ابن بطال والمنازري
والنقوي وقد اتوا بخلاصه ما يصح ان يقال في المقام
وقد نقلها الفاضل الكرماني في شرحه للبخاري مراعيًا
للإيجاز والتلخيص فانا انقله واوصيك ان لا تغفل حين
مطالعة من طريقى التي سلكتها في اداب البحث مع ^{عنه} الطائفة
ليلا نقدح في بعض الاسناد بالمنع على زعم انه دليل في
التحقيق ان كل ما ذكر في توجيه ما فعله الفاروق في
احياء السند كما اشير اليه قد بر قال قال ابن بطال و
فيه من فقه عمر رضي الله عنه انه خشي ان يكتب النبي صلى
الله عليه وسلم امورا رتبها عجز واعنها فاستحقوا عليها
العقوبة لانها منصوصة لاجال الاجتهاد فيها و
انما قال حسبنا كتاب الله لقوله تعالى ما فطنا في الكتاب
من شيء فمهر رضي الله عنه افقه من ابن عباس حين ^{الكفى}
بالقرآن ولم يكف ابن عباس رضي الله عنه به قال المنازري
ولعل عمر رضي الله عنه خاف ان المناهضة قد يظرون

الى القدر فيها اشتهر من قواعد الاسلام بكتاب يكتب
 في خلوة واجاد يضيغون اليه ما يشبهون به على الذين
 في قلوبهم مرض وهذا قال القرآن حسبنا النورى اعلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الكذب ومن تغير
 شئ من الاحكام الشرعية في حال صحته وجمال مرضه
 ومن ترك بيان ما امر به نذر وتبليغ ما اوجب الله عليه
 تبليغه وليس هو معصوم من الامراض والاسقام ^{رضه} لعل
 الاجسام مما لا نقص فيه ولا فساد في شريعته قال وقول
 عمر رضي الله عنه حسبنا كتاب الله ردة على من نازعه
 لا على امر النبي صلى الله عليه وسلم قال وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم هم بالكتاب حين ظهر له انه مصلحة ثم ظهر ان
 المصلحة تركه اوجب بذلك فتركه والله اعلم بحقيقة الحال
 فان قلت ثانيا ان عد ذلك من الامور الدنيوية بعيد قلنا
 هب انما دني في من اين عرفت انه رضي الله عنه استحق الطعن
 بترك اتباعه اياه ان هذا الامن عدم مبالاة في دينك

وقلة خوفك من عقابك اذ من الجأز ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد جوز لعمر رضي الله عنه قبل ذلك لعل وطبعه صفا
 طائفة وغلبه اصابته ولمن شابهه فيها الاجتهاد في نقل
 قوله الذي لم يكن من الوحي وكان من اجتهاده والآيات الدالة
 على وجوب اتباع قول النبي صلى الله عليه وسلم مثل
 قوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 لا يدل على نفي هذا الاحتمال كما لا يخفى على المتأمل نعم كل
 امر صدر عنه صلى الله عليه وسلم وكان من الوحي صحيح
 الاجتهاد في مقابله اجماعا ومن نفي اجتهاد النبي صلى الله
 عليه وسلم اصلا ويقول انخصر او امره فيما جاء بالوحي
 لا بد له من ان يغض بصيرته عن ظواهر قوله تعالى في سورة
 التوبة عفى الله عنك لم اذنت لهم اي للمنافقين المتخلفين
 عن غزوة تبوك في القعود والتخلف عنها وقوله صلى
 الله عليه وسلم المروى في البخارى لو استقبلت من
 امرى ما استدبرت ما اهديت ولولا ان الهدى ^{جالت} لا

وفي صحيح مسلم بلفظ لم اسق الهدى وجعلتها عمرة بدل
ما اهديت وما بعد قال ذلك حيث اذن لمنهم لسبق
الهدى من اصحابه ان يبذلوا نيتهم بالتحج الى النية بالعمرة
ويا تواب العمن فيتحللوا وكان هو صلى الله عليه وسلم
لم يقدر على التحلل لان السوق مانع منه حتى يبلغ الهدى
محله وقوله صلى الله عليه وسلم لما جاء اليه رجلا
من الانصار مترافعان في امر ميراث بينهما قد درست
انما انا بشر وانكم تختصمون الي والنا اقضي برائي فيما بيني
علي فيه فمن قضيت لربي من حق اخيه فلا ياخذها فانما
اقطع له قطعة من النار ياتي بها يوم القيمة على عنقه
وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والشيخستانى في سننه
وغير ذلك من الآيات التي من جملتها النازلة في اسارى
بدر وقد مر ذكرها والروايات التي تطلع عليها علماء الحد
والسير ثم لا اعلم ما المانع من اجتهاده صلى الله عليه
وسلم مع ان افضل الاعمال اجزها وثوابك على قدر نصيبك

وقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى بخص
بما بلغه من الله تعالى فان الكفار كانوا يقولون افترى
على الله كذبا فزلت رد ما عليهم والباعث على التخصيص
المعارضات الاقوى وقد عرفتها والى جواز اجتهاده ^{صلى الله عليه}
مطلقا سواء كانت في الدنيويات او الدينيات ومن
غير تعقيد بطن الياس عن نزول الوحي فيه بعد انظا
بل الى وجوب قد ذهب غالب الاصوليين والفقهاء
والمحدثين ولكن لا يجتنب ان الخطا في الاجتهاد
يصدر منه صلى الله عليه وسلم زائد على اقل القليل
وخصوصا في اجتهاد الاحكام الدينية وهذا اقل
ايضا للتنبية على ان الظاهر ذيل جلاله عن لوث الخطا
والسهو هو الله سبحانه وتعالى دون غيره والا فتواتر
عنه من المعرفة بامور الدنيا ودقايق مصالحها ما هو
فوق الطائفة فيدر خطاه صلى الله عليه وسلم فيها
كل النذر فضلا عن خطا في الامور الدينية ثم على فرض

عدم جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم في نفس
 الامر لا شبهة في ان ذلك ليس بقتيا حتى لا يجري فيه
 الاجتهاد فيحتمل ان اجتهد عمر رضي الله عنه فيه
 فحصل عنده من اجتهاده صحة اجتهاده صلى الله عليه
 وسلم فيما لا وحي فيه وفي جواز الاجتهاد وعدمه له
 كبار الصحابة في مقابلة اجتهاده صلى الله عليه وسلم
 فتبرج لدير الاول وخصوصا في الامر الديني ووطن كون
 امره بايتاء الكتاب من جملة وكذا في وجوب اتباع
 ذلك الامر وخلافه فتوى في نفسه الثاني فمنع الايتاء
 كان خطأ الاجتهاد يا اريت الذي يطعن على هذا الخطأ
 المغتفر على الامام الذي ضاهى شأنه شان النبي صلى الله
 عليه وسلم بدليل ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 في شأنه لو كان بعدى نبيا كان عمر وغير ذلك من الا
 الالهية والنبوية التي تحت القرآن والصحاح وسائر
 الكتب لدينيه بها وقد ذكرنا بعضا منها في نواقض الروا

مألا وحي فيه

لم يعلم ان غضب الله ورسوله على معادي عباد الله
 الصالحين فاجتهاد ان لا يكون من المعادين ثم لو استحق
 عمر رضي الله عنه والعباد بالله الطعن لذلك لكان اولي
 الناس عليه الصحابة فكانوا يظهرونه وخصوصا حيث
 استخلفه ابو بكر رضي الله عنه يوم وصيته قالوا انا
 علينا فظا غليظ القلب فقال الصديق بل وليت عليكم
 خيركم بل يستغفرون عما قالوا كما لا يخفى ولو ذكر نقل
 الينا بالدليل المبقر ولعمري انما طعن الرواض فيه
 لرغمهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يريد ان يكتب
 خلافة على كرم الله وجهه بغير واسطة ومنعه عمر
 فالتا في قلوبهم الفاسية لهذا الان النبي صلى الله عليه
 وسلم يخالف ولم يتبع امره وزعمهم هذا كسائر زعمهم
 لا يفارق من الفساد ولا يتصل الى السداد اذ لا شأن ان
 امر الخلافة اعطى من اجازة الوفاء لو كان الامر كما زعموه
 لذكره صلى الله عليه وسلم واوصاهم باللسان حين لم ياتوا

لا يجوز مع قولهم الله وحده
 وهو فاني

بالطعن

بالكتاب كما اوصى بها وبغيرها فندبر تسلم عن تليست
الابليسية ولك ان تسلك في الاعتذار سبيلا آخر
فقول بحتم ان يكون طلبه الكتاب وبيان ان غايته
عدم الضلالة لا اختيارهم في انهم هل حصلوا في دينهم
واعتقادهم من الكتاب والسته قد راينعهم من
الضلالة فيقولون حسبنا ما بلغتنا ولا نضد عكبه
مع غلبة الوجد واستيلاء المرض عليك حتى نطمئن
قلبه آخر عهد من اهتداء امته ومن شفقتهم
عليه المنبئة عن رسوخ ايمانهم وثبات ادعائهم او
لم يحصلوا ذلك ومن لم يحصله في هذه المدة الطويلة من
تلك المعارف الالهية والعلوم النبوية الخارجة عن التحد
والبحر معلوم انه كيف يحصله في هذا القليل الكا
الافان من ذلك الكتاب الوحي فهدى الله سبحانه عر
الله عنه لمراده صلى الله عليه وسلم دون غيره وسكوته
صلى الله عليه وسلم بعد ما قال عمر وعبد الله بن عمر عليه

وترك ذكر ما اراد ان يكتب كما فصل سابقا يصلح ان يكون
مؤيدا لهذا ايضا وهو غير خفي على اولى الالباب فان
قلت قد ظهر منه صلى الله عليه وسلم امانة
الغضب للمنع حيث قال دعوني الى آخره قلت على
تسليم انه امانة الغضب لا تسلم ان الغضب للمنع بل
لكثرة اللفظ الواقع بحضرة الرسالة مع شدة الوجد
كما يدل عليه قوله ولا ينبغي عندى التنازع فانظر
ايها المنصف الى حسن فراسته الفاروق رضى الله
عنه وصفاء سريره وشدة ذكائه وبلغة كلامه
كيف دى المراد حق الاداء مع غاية الاجازة والفضا
وهل جزاء الطاعين فيه الا خيرا وكالا اللهم
قلوبنا من حب جديك سيد البرار وحب جميع
اصحابه من المهاجرين والانصار وبفضلك الحقتنا
بالصالحين وتوفنا مع البرار ثم على فرض غاية التمثل
في البحث وهو تسليم كون ذلك المنع الصادر عن عمر

رضى الله عنه معصية لا يثمر للرافضة الا ذقوما و
 غساقا اذ يستدلون به على ان خلافة كانت باطله
 وعلى اعظم منه وهو استحقا قه والعياذ بالله اللعين
 وليس هذا الاعدا وانا وضلا لا اذ المستدل على ما
 مطلق المعصية للنبوته مع تبادر اقبال الطبايع المستقيمين
 اليها قد جعل نفسه مودة للايرادات القوية والاعتراف
 الواردة لان ظواهر الآيات والاحاديث الكثيرة تشهد
 على خلاف مقال كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى
 وقوله تعالى وذات النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن
 نقدر عليه فنادى في الظلمات ان لا اله الا انت
 سبحانك انى كنت من الظالمين وقوله تعالى
 فى شان يوسف عليه السلام وزليخا ولقد همت
 به وهم بها وقوله سبحانك عني هرون مخاطبا لمولى
 عليهما السلام يا ابن ام لا تأخذ بلحيتي ولا براسي فيقال
 هل استحي هرون ذلك لاختدام لا وعلى التقديرين

يلزم عدم عصمة نبي نبوتها قطعاً وقوله تعالى وظن
 داود انما اقتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وانا ب
 ومعنى انما اقتناه ههنا انما ابتليناه بالذنب وان
 كتماننا في المطلب لفظ الاستغفار والانا بية المخبر
 عن الذنب السابق وما روى عنه صلى الله عليه
 وسلم انه قال ما من احد الا لم يذنب او كاد الا يحسب
 زكيا اشمل للمدعي واذا كان امر الانبياء على هذا التبع
 فكيف يتم دعوى الشافى بين مطلق الذنب والخلاف
 وافراط الرافضة في عصمة الانبياء عن جميع المعاصي
 عدا وسهوا وخطاء امن اول العمر الى آخر العمر
 قوطهم بوجوب على الله تعالى وقاويل هذه الآيات
 والاحاديث بالتأويلات البعيدة الركيكة انما هو
 لا غرض منها تحصيل اقتدارهم في دعواهم العصمة
 لا يثبتم الذين هم رضى الله عنهم اخصم الخلق لهم و
 كيف لا يكون كذلك فانهم من الطاهرين وهؤلاء

لشوت ص

حفظهم عما ينال في العصمة ص

من الخبيثين ومنها فتح باب الطعن في اصحاب الذين
خالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الامور ^{الاجتهادية}
والذين نقلوا عنه خطأ او سهوا في غير التبليغ وليس
لزيادة اعتقادهم بالنبيين وان كنت في ريب مما قلنا
فانظر الى الذين سلطهم الله تعالى على بلاد العجم غضبا
على اهلها كيف يصحكون على زنديق يستهزى باولي
العزم من الرسل ويجرون شاعر مدح افسق فسا قثم
بان سليمان النبي مثله اقل عبيد نظر الى شوكنه و
عيسى عليه السلام ادون تلامذته بالنظر الى حكمته
وغير ذلك وكيف يحرقون ويقتلون من قال فرضا ان
عليا كرم الله وجهه مسبوق في الخلاف عن ابي بكر رضي
الله عنه يعرف صدق قولنا ذلك ولا تشك ان غلو
سلف الرافضة في الائمة ايضا منوط باغراض بعضهم
اراد بذلك تحصيل الجاه بان يكون رئيس مذهب مستقل
يرجع اليه جم غفير ومعهم مشتهيات وبعضهم جعلوه

وسيلة لهدم هذا الدين وهو في الباطن كافر متعصب
كما يقال في ابن الراوندي اليهودي انرياس من تضييع
الدين الا بوسيلة اسلامته فتسبب الى اهل البيت
وهم برآء منه فتسبب ما قاله من تكفير الصحابة و
القول بالرجعة وحل المتعة وغيرها من محرمات
الشرع اليهم ليعظم اثرها في القلوب ويحصل غرضه
احادتنا الله وسائر اهل السنة والجماعة من الشك بعد
الايمان وغفر الله لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان ان غفور ديان **علم اصول الحديث**
وهو علم يقدر به على تمييز انواع الحديث والفرق
بينه وبين الموضوع وقد يعتد من جملة اصول الفقه
لاشتمال حديث عليه ومع صحته كما نفرد عنه
تكريما وتعظيما **مسئلة** قال الفاضل كثر الناس
على ان الصحابة كلهم عدول وان الصحابي مؤمن راي
النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يطل صحته والعدل

هو الذي حصلت له ملكة الاجتناب عن الكبار والصغار
 على الصغار وخلاف المروعة واستدلوا عليه بان الصحة
 فعل يقبل التقييد بالقليل والكثير بان يقال صحبه
 قليلا او كثيرا من غير تكرار ولا نقص فوجب جعله
 للقدر المشترك بينهما دفعاً للجواز والاستتراك كالزنا
 والحديث واجيب عنه بان انما يتأتى في الصحاح لغة
 واما الصحابي بباء النسبة المخصوص في العرف باصطحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا ويمكن ان يقال في دفع ذلك
 انه لو كان معناه غير اللغوي يلزم النقل والاصل عدمه
 ولا ينبغي مخالفة الاصل الا لدليل دل عليه فيجيب بان
 التبادر علامة الحقيقة فاذا قلت هذا مصاحب للسلطان
 او الامير او الفاضل واما طم انما يفهم منه الصحة الممتدة
 واقل الامر اكثر من التخطئة وانت تعلم انه لا يقال لمن راي
 سلطانا مثلاً من البعيد انه مصاحب لسلطان ومن البين
 عدم الفرق في هذا الامر بين صاحب النبي ومصاحب السلطان

العرفي

وغيره وان كان مطلقاً يؤيد النبي صلى الله عليه وسلم
 تستلزم شرفاً عظيماً فالحكم بان كل مؤمن راي الرسول صلى
 الله عليه وسلم ولو يحفظه وان لم يتكلم معه صحابي بعيد
 والا بعد منه الحكم بعد ذلك كل صحابي بهذا المعنى بل
 قال بعضهم لا يصح هذا الحكم في الصحابي بالمعنى المتفق
 عليه ايضا لما تواتر من بعضهم عن ايقاع الفتن العظيمة
 في الاسلام واي فتنة اكبر من التي يلزمها قتل اكثر
 من مائتي الف مؤمن وقد يجاب عنه بانه محمول
 على الاجتهاد فيقال عليه ان هذا يستلزم اموراً
 خارجة عن طور العقل والعبادة ومنها انه يلزم
 من ذلك كون جميع البغاة من الصحابة بل يعني المذكور اهل
 الاجتهاد مع ان اجتهاد محمد الغزالي وفخر الدين
 الرازي مما ينكر فيدفع بالمنع والسند انه يحتمل كون
 رؤساء الفتن اهل الاجتهاد وسائر الصحابة تابعين
 لهم يقلدونهم في ذلك ومنها انه يلزم ايضا حمل

اعمال معاوية وتبعه على ذلك وانهم قد خالفوا رؤساء
المهاجرين والاضار الذين كان بيدهم نصب الخليفة
وهم الذين نصبوا الشيخين رضي الله عنهما بالخلافة في
قبول خلافة علي كرم الله وجهه وفي تعظيم شأنه العلي
فانهم لم يبايعوه وخالفوه بل قد سبته معاوية وامر الناس
برواذاع ذلك الامر الفطيع الشنيع كما ينطق به كتب السير
والتواريخ وهو كما لم تواترات لاسبيل الى انكاره وقد
حارب بحيث قتل في البين خلق كثير منهم كثير من عظماء
الصحاب من جملتهم عمار بن ياسر رضي الله عنه الذي
قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه عمار جلد بين عيني قتله
الفئة الباغية ومن عظماء التابعين ومنهم اوس
القرني الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما ان يأتيا بقميصه المطهر
اليه ويستدعيا منه دعائه لامته صلى الله عليه
وسلم وهو في غايه الزهد والاعراض عن الخلق حتى انه لم يكلم

مع الاماميين الرسولين للرسول صلى الله عليه وسلم
الا قليلا وقد اهتم في قتال معاوية حتى انه لم يأخذ معه
سلاحا وكان يقاتل بالاحجار والاشباح حتى قتل رضي الله
عنه وكذلك صرف اموال بيت المال في غير صرفه
مستلذات نفسه واخذ البيعة ليزيد ابنه مع علمه بان
افسق الفسقة واجترأ الفجرة ~~وكان~~ وغير ذلك مما لا
يحصى فكيف يصح حملها على الاجتهاد المستلزم للرتب
الثواب الاجل واللدح العاجل وقد يعتذرون عن الاول
بان عدم بيعته لعلي رضي الله عنه وحرجه لم يكن من شك
في خلافة حتى يلزم مخالفة المهاجرين والاضار بل كان
اطلب ثار عثمان رضي الله عنه وقتله وهو ما يجتهد
فيه واما سبته عليا والامر به واذا عته غير مسلم ولعمري
درى ما يمنعهم ان يعتدوا بما جرى الاجتهاد فيه كقتل
عمار واوليس وكثير من كبار الاصحاب ولا ينكرون صحة
هذا الخبر المشهور بين المسلمين بل قتل هؤلاء اقم من سب

رضي الله عنه لان السب لا يوجب ضررا والقتل اشد الضر
وايضا لا شبهة في ان قتل هؤلاء كان اثقل على علي رضي الله عنه
من سبته ثم قال في يوم بعض من الافاضل الذين طهروا كونه
الى الرضا لا يعبد انكار شي في خلافة علي رضي الله عنه ولكن
احتمال كون مثل هذه الجيوب العظيمة لطلب عثمان رضي
الله عنه بعيد لان وارث عثمان رضي الله عنه لم يكن بحجة
وجهد في ذلك الامر وايضا هم كانوا يطالبون جماعة حضروا
قتله من غير ثبوت ان يكون لهم دخل في هذا الضلالة
ان قال عثمان رضي الله عنه لم يكن معلوما وكانوا يعلمون
ان عليا يعلم انه لو سلم يقتل غير المستحق كثيرا ولم يثبت
عند ذي مسكان ان عليا رضي الله عنه منع ورثة عثمان رضي
الله عنه عن الاقصاص ممن ثبت انه قاتل شرعا وكان
هو اما ما بغير انكار لمعوية الزامنا عليكم فكان يلزم عليا
رضي الله عنه حفظ من لا يستحق في الشرع ضررا عنه
فهل يجوز ان يحل ان يكون مع ذلك قصد من هذه الامور

٢٢
معاوية وعمر بن العاص
وبس بن اوطاه ومن
سلك مسلكهم

هو لا اله الا الله

العظيم

العظيمة طلب عثمان لا عيب في الشوكه الذنوبية وايضا
لو كان كما ذكرتم لكان يسلم الام الى الحسين بن علي رضي الله
عنها بعد ان استشهد علي رضي الله عنه وكان لا يلزم
الصالح والتجاوز عن حجة والجلوس في زاوية الخمول حتى نزلت
عليه ما نزلت ولعل كون الحسن بن علي المرتضى وفاطمة الزهراء
مع تلك المرتبة الجليدة وصفات الكمال اولى بكان جده النبي
صلى الله عليه وسلم من معاوية بن ابي سفيان وهذا مع انه
انما اسلم بعد الفتح عقيب ظهور الغلبة المحمدية وناهيك في
فضل الحسن رضي الله عنه ما قال عمر لابنه رضي الله عنهما
حيث قال هو لابي لم اعطيت الحسن حصة كاملة من الغنائم
ولم تعطني منها الا قدرا قليلا متعاني فغلت للاسلام ذاو
ذاو تعبت للدين كذا وكذا اهل الكعبة مثل جده وام مثل امته
واب مثل ابيه وجدة مثل جدته وعدساير افا رب وذكروا
اسم الكل كما هو ميسطور في موضعه ثم هذا الرجل الرأى الى
الرضا قد ابتدر الى ذكر مساوي ابي سفيان ابيه من كسر

معاوية

وهي في الحقيقة

سن النبي صلى الله عليه وسلم وهنداته من مص كبد حجرة
وزيد ابنه وقبايحه اكثر من ان يحصى فقلت له قد بذلت
جهدك واطلت نفسك فاستمع لي اجيبك عما يسد شريك
كلها ان لم تسلك سبيل العناد فقلت له لا نسلم ان ما فعله
ابواه كان من العناد بل كان من شهما في الاسلام اولاد وخبا
واسما وعلى تقدير التسليم فديكون الابن بخلاف ابويه والا
وعلى اى حال ينبغي للمسلم حمل فضل اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم على الصحة ما امكن وان كان بعيدا كما مر في المسئلة
السابقة ومعاوية وان صدر منه ما ذكرتم ولكن بمن
طال صحبت مع النبي صلى الله عليه وسلم وايما زور رجوع
عن الكفر ظاهر فهو من الصحابة على اختلاف الاحوال في
الصحابي فحملها على عدم اتباع الطوى والعناد ما دام ممكنا
او على بل لازم ولكن ما نقل ابن عبد البر في الاستيعاب و
غيره من بسير رطاه الصحابي انه شهد على علي رضي الله عنه
بالتماس معاوية ان عليا رضي الله عنه قد امر بقتل عثمان

المراد

رضي الله عنه ان صح فهو بطل كلية هذه المقدرة اي عدل
الصحابة لان شهادة الزور وخصوصا في مثل هذا الامر الذي
يوجب سوء اعتقاد الناس بهذين الامامين الذين هما
افضل البشر بعد الانبياء والشيوخ وكذا الامر بها من
اكبر الكبار قطعا ولكن القدر في معاوية وخبره من الاحصاء
غير مستحسن فان قلت اذا بطلت كلية تلك المقدرة فكيف
الامر في عدالة الصحابة قلت او اذ احق ان يدعى هذه
في المهاجرين والانصار الالفين حضر حرب عثمان رضي
عنه مع المهاجرين او رضي برؤيته عنه ومن ابرم في
محاربة علي رضي الله عنه ولم يرجع عنه كما ذهب اليه بعض
قليل من اهل السنة فان ادلتهم غرقا بله للمنع ولم يقدر
احدا ان يعارضه الا الخارج من الدين المعاند ثم اذا
يجمل ما يصح ان يقال في هذا المقام نظرا الى قوانين الاستدلال
وقواعد ارباب القيل والقال من كلام اهل الاضاف
الجدال فاعلم ان المعتمد الصحيح ما ذهب اليه الاكثرون

بدون كمال الدقة في تحقيق النجوى

او ارتضاها

من الاشاعة من عدم جوار الطعن في معاوية وجزيرة وشبه
غير الخطاء المطلق اليه فالنقص عن تلك المقدمات و
ان كانت في غاية القوة بان ما ذكر لا يصل الى حد
القطع حتى لا يعارضه شيء بل يورث ظنا قويا وهو يمتثل
عند ورود الفاطح او الظني الاقوى منه ومعنا مثل ذلك
وهو ان الامر لو كان على ما فهم من تلك المقالات فكان
الطعن فيهم راجحا وكان التابعون الفايئون اولى به
مجدهم في اظهار الحق واخفاء الباطل وعدم خوفهم في
الله لومة لائم وانهم لم يظهر واذك ولا يوثق بآراء الخارج
عن مذاهب السنة والجماعة على طريقهم بل يكذب اذ على
تقدير صحته لنقل اليها مستفيضا لتوفر اكثر الدواعي
على نقل امثالها ونسبة اخفاء الحق اليهم للخوف كما يقول بعض
المستدعي غير مقبول عند اولى الالباب ويعلم من تلك
اتفاقهم على عدم رجحان كمال الخفي هذا مع ظواهر الآيات
والاحاديث المنادية على حرمة الطعن في كل من يصح اطلاق

لا يقال عدم الرجحان لا يثبت عدم
اجواز فلم يثبت المطلوب لاننا نقول
اذا ثبت الاول ثبت الثاني بالاجماع
الركب فان قول الائمة من اهل الحق
والابتداع لا يتجاوز عن هذين
حرمة الطعن في هؤلاء واجبا به

الغيا

لصحابي عليه المشعة بعد التهم كقوله تعالى وكذلك
جعلناكم امة وسطا وقد فسر وسطا بعد ولا قوله صلى
الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
وغير ذلك مما ذكرناه في رسالتنا الموسومة بنواقض
الروافض والقدر المشترك الحاصل مما قلنا في النقصي
ما فاطح واقرّب اليه من المقدمات المذكورة في
الايراد فضعفت عنده وقوى عليها فمن اراد الفلاح
فليتبع ما عليه غالب المحققين من العلماء الاسلاميين
وليس اثر السلف الصالحين وليعرض من محدثات اهل
الطوى والمبتدعين وان زينو مقالا لهم العاطلة
بترتيبها على ساليب اهل الحكمة المشايبة وان هي
الاكجوز خفيت قبائح منظرها بالملايس الحبرية
والذهبية وهي متاع الغرور **الفقه** هو العلم
بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية
مسئلة هل يجوز تكفير الزنخشي صاحب

الكشاف واشباهه من المعزلة لقولهم باثبات فعل
العبد ونفى رؤيته الله تعالى مطلقا والكلام النفساني
على العلم والصفات المغايرة للذات وغيرها اختلف
فيه العلماء فقال الاكثرون من علماء المذاهب
الاربعة بعدم كفرهم لانهم يقولون نحن نشهد
بالله وبرسوله وبان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم
الانبياء وقد صدق في جميع ما اخبر عنه وجاء به
وقد عرج بحسبه الى ما فوق العرش المجيد وان الحشر
الجسماني حق وكذا الجنة والنار ولم يثبت منهم انكار
لضروري من ضروريات الدين مع عدم الشبهة
المحملة ويقومون الصلوة ويؤتون الزكاة ويصومون
ويحجون ويجاهدون في سبيل الله فهم من اهل القبلة
لا يجوز تكفيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم
المستخرج في الصحيح ^{مؤثقة} وهو من صلى صلاتنا واستقبل
قبلتنا واكل ذبيحتنا فاشهدوا له بالايمان فان قلت

است
وان صح في حديث
اخفيه بغيره
الرواية

لو كان

لو كان الحديث عاما ينبغي عدم تكفير منكر المعاد
الجسماني الذي يصلي ويستقبل وياكل ذبيحتنا قلنا
نخصه بعين منكر الضروري لوجود المخصص
لذلك لا غير وستعلم لزوم التخصيص باجمالا وقلنا
جماعة بكفرهم وطعن طرق مستضعفة في الاشتداد
عليه منها انهم قد انكروا القرآن وكذبوا النبي صلى
الله عليه وسلم في خبره اذ قد ورد في الكتاب والسنة
ما يدل على ضده ما قالوا وهذا مدفوع
بادنى عناية لانهم يمنعون دلالة الكتاب والسنة
عليه ويقولون آيات الكتاب وان كانت متواترة لفظا
لكن كثير منها منشأه وهو غير المتصح المعنى كما ان
الحكم هو المتصح المعنى تصا كان او ظاهرا كما ذكره القائل
عضد الدين في شرحه لمختصر ابن الحاجب في بحث الكنا
فلا يسلون كون ما يجعله دليلا على صحة مذهبنا
وبطلان مذهبهم من النص ومثل ذلك يقولون في

الذي يقع تكفير مخالفه

الروايات والاحبار المنقولة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم مع ان اغلبها مما اتفق فحول المحققين على انها غير
 متواترة لفظا ايضا على ان بعضا من علماء الاسلام
 قال بان دلالة الالفاظ على المعاني انما تكون ظنية
 ولا تكون قطعية فلا يوجد على هذا في الكتاب والسنة
 ما يدل على معنى دلالة قطعية الا بالقرائن الخارجة
 وان كان ذلك المذهب خيفا ومنها انهم قد
 خالفوا اجماع المسلمين فان الاجماع قد انعقد على
 خلاف هذه المقالات التي ابتدعوها ومن خالفه
 فهو كافر ولا يخفى عليك ما يرد عليه اذ القائل بانعقاد
 الاجماع لا بد له ان يثبت لجماع حقيقة عليه او يثبت ان
 هذا الاجماع ثابت بالضرورة او بالقطع وان مخالفة
 الاجماع على التقدير الثاني كفر ايضا وهو خوط القائل
 اذ العلم بالاجماع مما يستبعد المظنون عدمه مع
 ان القائل ان يقول يجوز دعوى امتناع حصول العلم

اجماعا حقيقيا

المراد بالعلم
 العادي لا العقلي
 منه

به كما قال بعض وهو ظاهر قول الامام احمد حيث قال
 من ادعى الاجماع وهو كاذب واستدلوا بان الاجماع
 هو اجتماع جميع مجتهدي مائة محمد صلى الله عليه وسلم في
 عصر واحد على امر من الامور فالعادة قاضية بان لا يتفق
 ان يثبت عن كل واحد من علماء المشرق والمغرب انه حكم في
 المسئلة الفلانية بالحكم الفلاني ومن انصف من نفسه
 جزم بانهم لا يعرفون باعيانهم فضلا عن تفاصيل احكامهم
 هذا مع جواز خفاء بعضهم عما لا يملزم الموافقة او المخالفة
 او انقطاعه بطول غيبته فلا يعلم له خبر او اسر
 في مطبوعة او خموله فلا يعرف له اثر او كذبه في قوله
 راي في هذه المسئلة كذا والعبرة بالرأي دون اللفظ
 وان صدق فيما قال لكنه لا يمكن السماع منهم في آن
 واحد بل في زمان متطاوول فربما يتغير اجتهاد بعض
 فيرجع عن ذلك الرأي قبل قول الآخرة فلا يجتمعون على
 قول في عصر وذلك حق ان قيد الاجماع بما انعقد بعد

انقراض غالب الصحابة اذ حيث ذانقش المجتهدون و
تفرقوا ولم يبق فيهم الجدل السابق في امور الدين وعدم
الخوف في الله كما كان فخرج الاجتمعات عن غاية
الضعف فيقطع بحصول العلم بامتناع العلم بذلك
الاجماع عادة واليه ذهب الامام الرازي كما دل عليه
ظاهر عبارته في المحصول ثم لو فرض جواز حصول العلم به
ليستحيل عادة نقله الى حديث يقطع به اذ لا يحصل
ذلك الا بتواتره ولا يصور اذ من المتع ان يشاهد اهل
التواتر جميع المجتهدين شرقا وغربا ويسمعوا منهم و
ينقلوا عنهم هذا ما قيل بغير تخصيص واني لا ارى
استحالة نقل كل اجماع بل اخصه بعين التخصيص
السابق لما ذكر فيه وما قيل في الجواب عن شبهه
المقامين وهو انه تشكيك في مصادمة الضرورة فانا
نعلم قطعاً من الصحابة والتابعين على تقديم الدليل
القاطع على المظنون وما ذلك الا بثبوت عنهم ونقله

الينا فانقض الدليلان مدفوع عندي بمنع قوله و
ما ذلك الا بثبوت عنهم ونقله اليانا والسند انه
يجوز ان يكون علمنا بذلك لانا نعلم قطعاً ان كل من له
ادنى تدبر وفطرة سليمة مستقيمة يقدم الدليل القاطع
على المظنون سواء نقل اليانا هذا منه او لا وهذا
نقطع باجماع جميع فحول الحكماء والمتكلمين السابقين و
اللاحقين بذلك مع القطع بعدم تواتر هذا عن كل
منهم فامل ثم على تقدير جواز حصول العلم به بل وقوعه
الحكم بكفر مخالف لاجماع الثابت بالقطع اذ لو كان
ضرورياً ما اختلف فيه قال القاضي عضد الدين في
شرحه للتخصيص انكار حكم الاجماع الظني ليس بكفر اجماعاً
واما القطعي ففيه مذهب احدها كفرانها ليس بكفر
ثالثها وهو المختار ان نحو العبادات الخمس مما علم بالضرورة
من الدين يوجب الكفر اتفاقاً وانما الخلاف في غيره
والحق ان لا يكفر اقول وتكفي منكر ما هو ضروري لا

مطلقا ليس بكفر كما صرح به المحققون بل اذ المبدء شبهة
محتملة وضروري الدين هو ان يشترك فيه الخاص
العام والذكر والانثى والذكرى والغنى فيكفر منكر
الضروري الذي الخالي عن الشبهة المحتملة لان عدم
انكان له مع عدم الشبهة في ذاته جزو مستقل لا يما
بل لانه يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم
قطعا كما لا يخفى فلتخص الكلام ان منكر ضروري الدين
قسمان قسم يقبل ضرورة محي النبي صلى الله عليه وسلم
برفهو كما فرقطعا والوجه ظاهر وقسم لا يقبلها
فتظهر له شبهة محتملة عادة وان كانت في غاية
البعد من جاء بالقرب مثلا عن اقصى بلاد الكفر
فاسلم فانكروا جوب الحج او حرموا الخمر مثلا وخصوصا
اذا كانت برغباوة فلا يحكم بكفره ولا فيحكم ببدو
مدار كونه محتملة او غير محتملة على فراسته حاكم الشرع
بالنظر الى الشبهة وصاحبها هذا اذا حصل لنا

الشبهة المحتملة
وان كانت في غاية
البعد من جاء

علم بانكان لذلك وان ظنناه فان كان له علامة بيّنة
كبعد عهد بالاسلام شدا لزارا وسجد الشمس او
الصنم او طلى على جبهته روث البقر كما هو ذاب كفا
الهند وامثال ذلك فيحكم بكفره ولا اعلم فيه خلافا
ولكن تكفيره مطلقا مشروط بعدم علمنا بانته مصدق
لنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به واما
فصل ذلك غير مكذب صلا والا فان حكمنا بكفره
فهو بحسب حفظ ظاهر الشرع ولا يحكم بكفره بينه
وبين الله فلا نعقد خلوده في النار وامثال ذلك
وان ظننا ذلك بغير تلك العلامة فلا ارى تكفيره
لظني بان الائمة الاربعة متفقون عليه وقد
فصل هذه المباحث جدى في المقصد الثاني و
الثالث من المرصد الثالث من الموقف السادس
من شرحه للمواقف واذا اطلعت على هذا التفصيل
علت عدم صحة اطلاق الحكم بكفر من قال شيئا خاف

ظاهراً الإجماع الضروري فضلاً عن القطعي فضلاً
 عن الظني والاضاف ان هؤلاء المعتزلة انما ذهبوا
 الى ما هو مخالف للإجماع الثابت ظناً وظواهر
 الايات الفرقانية والاحاديث النبوية ولم يذهبوا
 الى شيء يعلم منه تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم
 قطعاً وهذا انما يستدعي عدمهم من المبتدعين الفاجرين
 لا من الكافرين فان قلت فاذا خاية الامر انهم اجتهدوا
 واخطأوا فمن اين التغير والتضييق قلنا التحقيق ان الحكم
 على عدم كون المجتهد المخطئ مستحقاً للعقاب مقصور
 على المجتهد في العمليات لا الاعتقادات وهو ثابت
 في محله وقد عرفت عدمنا في ترك التطويل والتدقيق
 وبعد القيل والقال الاحتياط يقتضي عدم الحكم
 بكفر احدنا الا اذا قطعنا باننا يكذب للنبي صلى الله عليه
 وسلم قلباً واذا تأملت في قوله صلى الله عليه وسلم
 ادروا الحدود بالشبهات الدال على غاية شفقتة

في امر من الامور

لامتقنه تحسنتي في ذلك ومشي على اثرى وقد بسط
 المطلب الامام الغزالي في كتابه في فصل المقرفين
 الاسلام والزندقه كل البسط ونعم ما بسط من اراد
 الاطلاع عليه فليراجعه وقد كان هوئين كتي
 التي تسلط عليها الروافض خذهم الله ولا تنقل
 ههنا خلاصة مقالة لانه امر مهم **أصول**
الفقه هو العلم بالقواعد التي توصل بها
 استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها
 التفصيلية **مسئله** منها لا يخفى عليك اتفاق
 اهل الحق والتحقيق على جواز تقليد العامي المجتهد في
 فروع الشريعة فنقول هل يجوز له ان يقلد مجتهداً
 في صوته واجدة معينة من مسئلة شخصية ثم
 يقلد آخر في شخص تلك الصوته كان يقلد الامام ابو
 حنيفة او لا في جواز الاخذ بشعبة الجوار في اخذ
 ملك الجار بالشعبة قهراً فيقلد الامام الشافعي

هذا الذي بخط يدي المصنف الذي
 انظرنا اننا قد احكمنا في
 بوابنا نقلنا في الجند
 فحين كان في

في عدم الجواز فيرد راجع عنه وملكه اليه اولا
 على هذا هل يجوز ان يقلد مجتهدا في شخص من اشخاص
 نوع مسئلة ثم يقلد اخو في شخص آخر من ذلك النوع مثل
 ان قلد حنفية في عدم جواز اجبار الاب البكر البالغة
 قتر ورج او زوج بنت زيد الموصوف بهما مع عدم رضاه
 مثالا قلد الشافعي في جواز اجبار اباها فتزوج
 او زوج بنت عمر والمتصفة بهما غير رضاها من ابها
 او لا يجوز ذلك وعلى هذا هل يجب عليه الترام مذ
 معين يعني ان يوطن نفسه على تقليد مجتهد واحد
 في جميع المسائل الفرعية الشرعية اولا وعلى التقدير
 الاول هل يجب عليه دوام الالتزام ام لا وعلى التقدير
 الثاني ان التزم ما لا يلزم عليه هل يجب عليه ابقاء
 الالتزام مدة عمره ام لا والمراد بالدوام والابقاء
 عدم الايمان بما ينافيه كاستدامة النية في العبادات
 وعلى تقدير عدم وجوب الدوام والابقاء هل يجوز

له مطلقا ان يقلد في نوع من انواع المسائل شخصا من
 المجتهدين وفي نوع آخر شخصا آخر اولا بل هو مقيد بوجوب
 لا يخالف الاتفاق كن قلد الشافعي في عدم وجوب
 ذلك الاعضاء المغسولة في الوضوء وما كان في
 عدم نقض لمس المرأة الخالي عن الشهوة الوضوء فتوضا
 ولم يدلك ولمس غير الشهوة فصلى فصلاوته هذه يخالف
 رايهما جميعا ثم على التقديرات هل يصح للمقلد تقليد
 ابي مجتهد ادا لا فهمه ترديدات سبعة ينبغي ان يبحث
 عنها في الكتب الاصولية والفروعية وقد وقع البحث
 عنها فيهما متفرقة ونحن قد انتقدناهما وجمعناهما لتوضيح
 احكام ما اشتملت عليهما من القضايا الجلية وقل من او
 وميز بين اقسامها فاستمع لما يتلى عليك قال العلامة
 الایحي في شرحه للخصر اذا عمل العامي بقول مجتهد في حكم
 مسئلة فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم
 مسئلة اخرى فهل يجوز له ان يقلد غيره والمختار جوا

فلو التزم مذهباً معيناً وان كان لا يلزمه كذهب مالك
 والشافعي وغيرها ففيه ثلثة مذاهب وطها يلزم وثانها
 لا يلزم وثالثها انكر الاول وهو من لم يلتزم فان وقعت واقعة
 فقله فيها فليس له الرجوع واما غيرها فليتبع فيها من شاء
 وقال ابن همام الدين في التجريل لا يرجع المقلد فيما قلده
 الى غيره اتفاقاً وهل يتكلم غيره في غير المختار نعم فلو
 التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي فقل يلزم وقيل
 لا وقيل كمن لم يلتزم ان عمل بحكم تقليد لا يرجع عنه وفي
 غيره لتقليد غيره وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب
 شرعاً ويخرج منه جواز اتباعه رخص المذاهب وقال الفري
 في فصول البدائع لا يرجع العامي العامل بقول مجتهد في
 مسئلة الى غيره اتفاقاً اما في الاخرى فالمختار حواً تقليد
 الغير اما اذا التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة فقل يلزم
 وقيل لا وقيل يلزم في واقعة وقعت فقله فيها فليس له
 الرجوع وفي غيرها يتبع من شاء انتهى ملخص كلامهم والظاهر

ان دعويهم الاتفاق على قضية الشق الثاني من الترتيد
 الاول ان كان المقلد لم يلتزم مذهباً معيناً فان قلت
 بل الظاهر الاتفاق على الاعتم منها اي قضية الشق الثاني
 من الترتيد الثاني اذ من تزوج بنت زيد مع عدم رضائه
 اصلاً وجعل مدار اعتباره على رضاها في التزوج تقليداً
 للامام ابي حنيفة رحمه الله ثم تزوج بنت عمر مع عدم
 رضاها اصلاً وجعل مدار اعتباره في هذه الصورة
 على رضائه فيه مقلداً للامام الشافعي رحمه الله فيقال
 انه عمل في مسئلة بقول ابي حنيفة ثم رجع عن تلك المسئلة
 الى قول الشافعي قلت وان شاع ذلك القول وكلامهم
 بالنظر الى ظاهر اللفظ يشمل تلك القضية ايضا ولكن
 قصره على القضية الاولى الى بل لازم للجمع بين دعاوى
 الاتفاق ووجدان الخلاف فيقال المتفق عليه هو ذلك
 الاختص من ذلك الاعتم والمختلف فيه هو الاختص الآخر
 وبذلك الجمع ظهر اندفاع تكذيب الزكشي صاحب الاحكام

والمختصر وكثير من القول العدل الذين وافقوها
في الدعوى حيث قال بعد نقل الاتفاق المزبور كما ذكره
الآمدى وابن الحاجب وليس كما قال لا ففى كلام غيرهما
ما يقتضى جريان الخلاف بعد العمل ايضا انتهى وان كان كلاً
مدفوعاً بجواز سبق الخلاف عليه ايضا ثم اعلم انه على تقدير
التزام المقلد المذهب للمعتبرين اختلف العلماء فقال بعضهم
بقضية الشق الاول من الترديد الاول وبعضهم بقضية
الشق الثانى منه لقولهم وبالثمنا انك الاول وهو من
يلتزم الى آخره هذا على تقدير صحة ما فهمناه ولو قيل
ان الاتفاق على قضية الشق الثانى من الترديد الثانى في
صورة غير للترزم يقال اخلافهم حينئذ في الترديد
الثانى لما ذكر وعلى التقديرين يلزم التخيير فكيف يصح ان
الامة على عدم جواز رجوع من يلتزم مذهباً اصلاً عن
قول مجتهد آخر ولم يخالفوا فيه وخالفوا في عدم جواز
الرجوع المزبور لمن التزم مذهباً معيناً وتحمل اثنان فحجج بعضهم

وقد بيناه

ينبغي ان

مجتهد في مسئلة عمل بها بقوله الى

وم

ولم تظفر بما يزيل الحيرة بغير تكلف ثم لا يخفى عليك ان المختار
عندنا وهو تنزيلنا الاتفاق على ما تولدنا يتعلق بالترديد
الثانى في صورة عدم الالتزام ومفاده ان بعض العلماء
افق بقضية الشق الثانى منه ولكن لا يصح الذى عليه
اكثر المحققين قضية الشق الاول ولما في صورة الالتزام
بناء عليه لم يعلم مختار الترديد الثانى بالمعنى الذى اشرنا
اليه نعم يظن ميل العلامة ابن همام الدين الى قضية
الطرف الاول منه وقد استدلل بالاصل ودليله قولي
بعد من وجود المعارض له ولا ينقض دليله الا من اتي
بموجب يوجب لا يتبع المقلد قول المجتهد الذى قلناه في
مسئلة فيما لم يقلده ومن له نصيب من تتبع الاحكام
الملية يظن عدم الموجب لاتباع العاى مجتهداً معيناً في
شئ الا في شخص صورة قلدها مجتهداً فلا يجوز الرجوع
فيه عن قوله الى قول غيره كما اتينا مثلاً لمن اخذ بشقة
الجواز اذ لو جوزنا الرجوع ولم نوجب عليه اداً متبناً

على المختار

فيه يلزم الضرر في الاسلام كما لا ستوفيه وهو منفي بقوله
 صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام و
 انتقاه باب التنازع الذي بعث الانبياء استه وقول من
 قال انه يخرج من قولكم هذا جواز تتبع العامي رخص المذا^{هب}
 اي اخذ من كل منها ما هو الاهون وكيف يجوز ذلك تتبعاً
 وتوقفاً من غير منشاء صحيح ويدفعها ورود آيات واجاد
 عديده صحيحة دالة على ان الله تعالى يريد التخفيف لا^م
 جيبه وصفية خير النبي صلى الله عليه وسلم
 منها قوله عز وجل يريد الله ان يخفف عنكم وقوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر وقوله سبحانه لا يكلف الله نفساً الا
 وسعها وما روى في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله
 عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف^{عنهم}
 عنهم اي عن امته وهو ظاهر وما في الصحيحين ما خیر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين قط الا واخار
 اليسرهما ما لم تكن اثماً والطالب بطيفر كثير من تلك البشائر

وفي لفظ ما يخفف من

وقد دفع دعوى ابن عبد البر والاجماع على عدم جواز تتبع
 تتبع الرخص للعامة بكثر نقل الخلاف في المسئلة فان قلت
 لا لا توفق بينهما بسبق الخلاف على الاجماع كما قلت في
 الاجماع والخلاف السابقين قلت لان الاجماع على^{مسئلة}
 ان قوى على الظن وهو يتصور في صوت تجاوزنا فلو عن
 الاثنين من متورعي العلماء وثبت الخلاف ايضاً
 في تلك المسئلة لا بد من التوفيق والافاق اصل عدم
 الاجماع والظاهر ايضاً عدم وعدم العلم به كما عرفت
 في المسئلة الفقهية وايضاً الظاهر ان الاجماع انعقد
 عليها العلم جمع من المجتهدين ولما قلوه ولونقلوه
 لكان يعثر عليها اكابر الافاضل فيذكره حين ذكروا
 المباحث المتعلقة بتتبع الرخص والخلاف فيه وكتبهم
 خالية عنه فانظر اليها لتعرفه فتعاضد الاصل والظن
 الغالب في الشهادة على ان دعوى الاجماع ههنا لا يجمع
 بخلاف الصوت الاول اذ قد نقل اجماعها كثير من المجتهدين

ثم ترجع الى الكشف عن اجوبة ساير الترييدات اما جواب الترييد
الثالث فالحق هو من القول بترجيح الثالث من العلم الكثير
من اعظم الدين يرجحون الاول منه وان كان لاكثر
على خلاف الامام احمد وبعض من علماء ساير الايمة الاربعة
يوجبون تقليد افضل اذ المعتبر الوصول اليه
وامام الحرمين يقول ان تقليد الامام الشافعي لازم على كل
مقلد من امة محمد صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك
جواب الترييد الرابع للتأمل واما قوطهم فلو التزم مذها
معتنا الى آخره تصير بجواب الخامس واطلاق الاقوال المتقدمة
يدل على رجحان خبر الاول من السادس في صوته لا التزام

والآخرين يجوزون
تقليد المفضل من
الايمة الاربعة

وصدحه واما القراني والرواي وغيرهما فيجبون خبر
الثاني منه فيقتدون جواز تقليد الغير قبل نزول
الطلاقات على ذلك المقتيد وكنت سمعت في حجة الاولى
وهي حجة اثنين وسبعين وتسعمائة من الشيخ ابن حجر صاحب
التصانيف لفائفة التي منها شروح الارشاد وشرح
المناهج وشرح العباب نقل الاجماع على عدم الاطلاق و
كان يشنع على من لا يرى التقييد ويبالغ في ذلك حتى اني
لما نقلت عنده ميل عبد الرحمن بن زياد شيخ فقهاء الشافعية
باليمن الى عدم التقييد انكره غاية الانكار مع انه كان يعقده
حق الاعتقاد واستعاذ من هذا القول ولعله قد ذكره
في بعض مؤلفاته ولم يحط على بدليله الذي حشه على ذلك
الا اعتقاد الاجماع ولا اعلم من اين علم بتحقيقه ولكن بحسن
اعتقادي به لم اتجرأ على ترجيح الاطلاق على التقييد وان كان
الغالب على ظني ذلك فيما انها الاخ الطالب في الله احبك
متأمل في امثال هذه المسائل المهمة التي تفرع عليها

بالتقييد المزموم

امور عظيمة وهي مباركة الاراء ومعارك العلماء اولو
 ادعيت اني بقتها باجمال مفيد واسلوب جديد لابط
 للقلوب واقرب الى الطباع فلا ينبغي الامكار وجود
 وانا مستعيد بالله المعبود مستغيث الى جيبه الوؤ
 من كل جهول حقود فانظر فيما ذكرته متدبرا وفي ما ذكره
 الاصوليون المعتبرون الراسخون محققا ليضح لك المراد
 وتعرف سبيل الرشاد والاحتياط المظهر في كل من اراد اخذ
 المسائل الشرعية بالدليل فمن لم يراع ما شرحناه في
 المعضلات الدينية ليس له الى الحق سبيل **علم**
الكلام علم يقتدر معه على اثبات العقائد
 الدينية على الغير بايراد الحجج ودفع الشبهة مسئلة
 اتفقت المتكلمون والحكام على ان الله تعالى قادر على ان
 ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل لكن الحكماء ذهبوا الى وجوب
 تحقق مقدم الشوطية الاولى وامتناع تحقق مقدم الشوطية
 الثانية والمتكلمون الى امكان المقدمتين ولهم اصطلاح

في كلامهم

في ذلك يسمون القادر بالمعنى الذي قاله الحكماء بالفعل
 الموجب بفتح الجيم لان قوتهم هذا يدل على ان صدور
 الفعل عنه تعالى واجب فكان الفاعل به واجب عليه
 الفعل وبالمعنى الذي هم يقولون به الفاعل المختار ويعبر
 عن الاختيار صحة الفعل والترك اي امكانه فاعترض عليهم ان
 مرجع كلامكم هذا هو مذهب الحكماء لان مرادكم من الامكان
 الذاتي وسلب امتناع الذاتي لا الذاتي والغيري معا
 لانه فاسد قطعاً فان العالم قد وجد الشيء ما لم يجب له
 يوجد فاذا اثبت امتناع نقيضه بالغير وعلى هذا لم يبق
 فرق بين المذهبين لان الحكماء متفقون في امكان لعا
 ذاتا واجيب عنه بانهم وان لم يختلفوا في امكانه الذاتي
 لكنهم يرون عدم مشيئة الله تعالى بمشيئة الذات ولا
 منافاة بين امكانه الذاتي وامتناع صدور عنه
 تعالى بالنظر الى مشيئته فعدم العالم عندهم ممكن
 بالذات والمتكلمون ينكرون ذلك ويقولون بامكان عدم

لا بد ان يكون الامكان

وجوبه بالغير ثبت

بالذات وعدم المشيئة ممتنع

مشيته تعالى ومن ههنا يفرق المذهبان فانظر
 فيه نظرا لمعان حتى ترى الحق بالعيان وكل من ^{يقين} الطائفتين
 ادلة على طبق ما قالوا ولكن ادلة الحكماء مدخولة ولا
 يحتمل المقام ذكرها والغرض تحقيق مقال المتكلمين ^{سنة} الحيات
 للعقائد الاسلامية اعلم ان بعضا من محققهم استدلال
 او لا على صحة فعله تعالى وتركه كما ذكرنا باجماع المسلمين
 او باجماع الانبياء وبعضا آخر منهم استدلالوا عليها بحديث
 العالم وعلى حدوث العالم بالاجماع ولا يخفى عليك ^{فيه} ثبات
 من الدوران بحجة الاجماع موقوف على امتناع خلق
 الله تعالى المعجزة بيد كاذب مدعى النبوة وهو موقوف
 على ثبوت القدرة بالمعنى المستدل عليه اما عند
 المعقولة فلاهم يرون الخلق المذكور قبيحا لا مستلزامه
 اغراء المكلفين وهو لا يجوز على الله تعالى والجسور
 القبح لا يتعلق بفعل الموجب واما عند الاشاعرة فائهم
 يقولون بان العلم الضروري بصدق الرسول عليه السلام

بطل

يحصل عقيب صدور المعجزة ولا يخفى عليك ان حصول
 العلم المذكور مع القول بالاجابة كما قال الحكماء تعالى عجا
 بقول الظالمون علوا كبيرا ممنوع بل هذا المنع يجري في
 صورة اثبات الاحتمال ايضا ان لم يكن العقل كما في
 الحسن والقبح وكانت الحكمة فيها للشرع فضلا عن صورة
 الحكم بالاجاب وقد جعلت للمعقولة دليلا على انهما
 عقليان ولم ار للمعقولة مطالبا اقوى من هذا والتقصير
 عنه في غاية الصعوبة اللهم الا ان يقال كما حصل
 لنا العلم الضروري بان القادر المختار الحكيم يزيد تيسر
 المطيع عن العاصي وانما المجرة عليهم فان لم يصدر رسال
 رسول منه لم يحصل مراده فارسل الرسول لازم عادي
 لا راد نه تعالى هذه ولا يعلم كون الرسول رسولا
 الا اذا علم ان الله تعالى انما يخلق المعجزة بيد النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا يخلقها بيد المتنبى فخلقها
 بيده وان لم يكن واجبا عليه فهو غير واقع بالضرورة وان كان

لنا العلم الضروري بعدم جواز
 النقص عليه في صفاته حصل

فيه بعد نظري وهو الله تعالى والصواب واليه المرجع
والنائب ثم ان العلم المتبحر الدواني قال بان الاستدلال
على عموم القدرة ايضا بالسمع لا يصح لتوقف اثبات راسا
الرسول على اثبات شمول القدرة وان لم يتوقف ثبوت على ثبوت
بحسب نفس الامر اذ لو فرضت قدرة على الارسال ففتط
لكفي في صدور الارسال منه تعالى واستدل على التوقف
بان طريق الارسال ان المعجزة فعل الله تعالى خارق للعادة
وقد صدر عنه بعد التحدي واذا خالف الفاعل المختار
عاد ترجيح استدعاء النبي اياه تصديقا لدل ذلك الامر على
صدقه قطعا وهذا متوقف على اثبات كونها فعلا له و
هو انما ثبت بشمول القدرة اذ لا دليل على ان خصوص المعجزة
فعل الله تعالى ومقدور وان رعدة المقترن والتمكان
وجوده لا يجدي وفيه نظر لاحتمال ان يكون كون المعجزة
فعل الله تعالى وعجز العبد عن الايمان بمثله معلوما
كما يقال في رد من قال للنبي الخارق للعادة المعجزة للغير

اثبات

يمكن ان يكون اسحق السجق وايضا قوله وكون المعجزة فعلا له
ستحاذر انما ثبت بشمول القدرة ممنوع اذ ثبوت انما
يفيد قدرة على الايمان با دلة متكررة واقل الامر استدلال
احدهم عليه به نعم لو قال اثبات الرسول متوقف على
اثبات كون المعجزة فعلا له تعالى وهذا الاثبات متوقف
على اثبات عموم خالقيته وهو على عموم قدرته ثبت مداه
لوضح الدليل وهو فساد ظهور ورود المنع على التوقف
الثالث وان استلزم اثبات عموم الخالقية اثبات عموم
القدرة اما ترى دلة الاشاعة على عموم الخالقية
كيف يستغنى بعضها بل كلها عن اثبات عموم القدرة
فاذا فسد هذا لا ينفعه سائر المقدمات لعدم
ارتباطها بدعواه كما لا يخفى وايضا لو قال ساير بحكم
بتوقف اثبات النبوة على عموم الفاعلية يضربا اذ
يلزم حينئذ عدم صحة الاستدلال بالسمع على اختصاص
الخالقية بر تعالى جذرا من الدور عين ما ذكرت

بمثالها لا ان كل فعل فعلا وان كان لا
كذلك كان اثبات عموم القدرة عند الاشاعة
كافيا في اثبات نفى الفاعلية عن العبد مطلقا
منغيا عن الايمان

في الاستدلال بالتمتع على عموم القدر وقد استدلوا
 بذلك عليه على ان عدم صحة الاستدلال المزبور يجب
 عدم ثبوت هذا المطلب الذي هو كونه عقايد لا
 ويجب على كل احد اعتقاده لعدم استقلال العقل
 في ذلك وليس كذلك عموم القدر لاستقلاله فيه
 اذ معنى عدم عمومها هو العجز عن البعض ومطلوب العجز
 وهو محال على الله تعالى بحكم العقل القوي عن الشرع
 تلك المقدمات ومن قال بعموم استقلال العقل
 فيهما فهو متكلف واذا راجعت جميع ادلة الخالفين
 لك ذلك بلا تكلف ويؤيد ذلك كفاية المعركة المثبتة
 باذيال الفلاسفة الماشين خلف عقولهم الصالحة
 فيه كما لا يخفى ولا طريق الى حل هذا المعضل اقرب
 من منع توقف اثبات النبوة على اثبات كون المعجزة
 فعلى الله تعالى فيقال بعد ظهور المعجزة يحصل
 العلم الضروري بصدق الرسول وان لم تثبت كونه

فعلا له تعالى وما يرد عليه غير خفي على المدقق
 فتدبر في هذه المقدمات الدقيقة لا بها محيرة
 للاذهان الرشيدة والى قدرتي بما يحسن ان
 يقال في المقام مع ايجاز تام في الكلام وان انكر ذلك
 فقد انكر اظهر منه واعظم ثم اقول ولك ان تستد
 على قدرته تعالى بالمعنى الذي يقوله المتكلمون بان يكون
 الواجب قادرا بمعنى صحة الفعل والترك وجواز عي
 مشيئته تعالى وجود العالم كما لا يخفى على الفطن المدق
 والواجب يجب ان يكون في اعلى مراتب الكمال وعلى عموم
 قدرته ايضا مثل ذلك وهو دليل لمن لم يش متح
 المستدل المحض ولم يضيف من الكسف وقد استدل
 جدى قدس سره في حواشيه على متن الاشراق بمثله
 على وجدة الواجب وان لم يرتضيه العلامة الدواني
 وقد حصل القلي في غالب العقائد اسلامية بهذه
 المقدمة المقدسة المباركة اطمينان لا يحصل مثله

اولى بالنسبة اليه من كونه
 قادرا بالمعنى الذي يقوله الحكماء
 وامتناع عدم مشيئته تعالى
 وجود العالم

ولا ما يقارب من جميع ادلة المتكلمين مع اني قد توغلت في
 علم الكلام بحيث فقت اهل زمانى فيه ولا فخر اذ هو
 بالنقص اقرب من الكمال كما افق بر والله اعلم **علم**
التصوف قالوا هو علم يقرب اهل الظاهر المحرومين
 من لذة الاتصال المحبوبين عن مطالعة الجمال بالكلام
 والمقال الى التصديق الذوقى بوحدة الوجود فى الآيات
 والآزال الذى لا يحصل الا بنفث روى من الواحد
 المتعال **مسئلتهم** وما اذ كن ليس لا بطريق
 الرواية ملقطاً لمخاضاً سواء خالف الشرع والعقل
 فمن يلومني اني لم اوم ومن يجهلني هذا فهو ظالم ولكن اسأل
 الله ان يعصمني بفضله من اعتقاد مصاد شرعه وان يوتي
 فى اتباع دين خاتم رسلا صله وفرعه انه هو الرب الذى
 لواجب عبد لا تضيق الذنوب الكبار وان خرجت
 عن الحد ولو ابغضه والعياذ بالله لا تنفع طاعات
 الليل والنهار وان تجاوزت عن العدم منكم غزول

وما على انا النافل

مثل يزيد معروف منصور كافي يزيد قالت الصوفية
 الموصلة بان الواجب الوجود الحقيقى واطلاقه على
 ما سواه لا ارتباط بمجهول بينه وبين سواه الوجود
 ادعوا فى ذلك حتى اليق من الحاصل بالرياضات وبرائه
 من الشك والشكوك والاحتمالات التى تحرى في المطالب
 الاستدلالية والمقدمات العقلية فليس احد
 ان يطالب منهم بالدليل قال جدى السيد شريف
 البحر جاني قدس ستره فى حاشيته على شرح التجريد
 للاصفهاني وهو طور وراء طور العقل معنى ان طائر
 العقل يخرج عن الاستعداد عليه لا ان العقل يحكم بطلا
 كما توهمه بعض من الذين لم يتبعوا تحقيقا لللطيفة
 وتسايفه الشرفيه وما استدلل على فساد هذا
 المطلب هو فساد عند اهل الذوق والمشرى ومن
 ادعى ضرورته بطلان اشتباه الامر عليه فان الضرور
 الفرق بين ماهية الممكن وذات الواجب وصحة جمل

الموجود على غير الواجب تعالى من غير علم بان المراد من
المحمول معنى الحقيقي او المجازي الذي لا غاية الارتباط
الى الحقيقي ولذلك غلطت الافهام فيه كما اتصل
اليك رايحة من دمان ذكره وقد انعم الله تعالى على جملة
عظمته لا اظن من علماء القس من انعم بها وهو الظفر
بمقدمات عقلية تظهر منه بحسب لظاهر صحة
دعوى الصوفية التي اعترفت الفحول من الفضلاء و
الاصول من العقلاء بحج عقولهم فيها وقالوا انما يعلم
صدقها بالرياضة والتجرد ومواظبة الطاعات وكمال
الاخلاق ثم بالارشاد ولا تنافي الشريعة اصلا وما هو
ينافيه ليس الا الضلال وما نفع تلك الدعوى اجملا
الجهال وها انا اذكر مجملها مع الاعتراف بالعجز عن حق
ادائرفان ورود طوارق الحدثان ومجن الزمان الناشئة
من ظلم اهل الطغيان انساني ذكر ربّي الرحمن واعجزني من
تبين المطالب العلية وتحقيق المسائل الخفية وينبغي

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

للسالك ان تفيكم معظم عمره فيما يتعلق بالله سبحانه فانه
المقصد الاسنى والمطلب الاعلى لمعرفته خلقنا وقد اشأنا
اليه قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
اي يعرفون وقوله كنت كرا مخفيا فاجبت ان اعرف
فخلقت الخلق ولكني لو لم ادر كركلة لم اتركه كلة فاني استع
بها بعد تقديم ما يعينني في بيانها وها هي هذه لا يخفى
عليك ان المركب التقيدى كاللوكب المضى له ماهية
متصفة بمبدأ هذا المشتق وبذلك هو يحمل عليه
وحقيقة المحمول غير حقيقة المحمول عليه قطعاً والنسبة
عليه امكان تصور انفكاكه عنه ومن البديهيات امكان
تصور حقيقة المضى من حيث هي كسائر الحقائق فلا يتصور
منسوب الى حقيقة اخرى وجنيد ذي متنع تصور انفكاك
الضوء عنها كما لا يخفى فامل بخلاف الحقيقة التي نسبت
اليه الضوء كاللوكب والسراج والحجر وامثالها فيجوز تصور
انفكاك الضوء عنها وان فرضنا الضوء متمتعاً لانفكاك

عنه ذانا بحسب الخارج واذا فهمت امتناع تصور
انفكاك الضوء عن حقيقة المضي من حيث هي علم ان
الواحد منها عين الآخر لا تما اذا كانا متغايرين لما صح
الحكم بامتناع تصور الانفكاك بينهما وايضا قضية الضوء
مضي من البداهات الجلية وقد اذعن بداهته كثير
من المحققين وكيف لم يكن كذلك والجمال ان الاستدلال
على قول من قال ان الشمس ليست بمضيئة لعلاقة شديدة
بينها وبين حقيقة الضوء واقع فاطنك بالضرورة نفسه
وانت تعلم عدم الفرق في هذا الامر بين الضوء والمضي
وساير مبادئ الاشتقاق ومشتقاتها كالظلمة والمظلم
والحسن والحسن والقيح والقيح وغير ذلك ولا تحسب ان
ان المراد بالضوء ونظايرها هو المعنى المصدري الذي لا
تحقق له في الخارج بل المعنى الذي يترفع العقل منه صحة
المشتق ومن قال اذا وجب الضوء لذات المضي يلزم تعدد
الواجب لذاته لا يستحي الجواب ولا معرفة له اذ لم يثبت

شرعوا عقلا في جميع اقسام الوجوب لذاتي عما سوى
واجب الوجود وكيف يكون كذلك مع ان ذات كل شئ
يقضي وجوب عدم انفكاكه عن نفسه بل ثبت اختصاص
وجوب الوجود منها برتعالى واذا عرفت هذا علمت
ان الوجود عين حقيقة الوجود وهو عين حقيقة
الواجب تعالى ايضا قطعاً كما قد صرح به الشيخ ابن سينا
في الشفا في باب صفات الاولى للبداء الواجب الوجود
حيث قال وكل ذي ماهية هو معلول لانه لو كان راياً
عليه لم يكن في حد ذاته مع قطع النظر عن العوارض
ولا معدوماً فان الماهية من حيث هي ليست تلهي كما
تشهد به الفطرة السليمة قال الشيخ في الشفا لفرسية
في نفسها فرسية فقط فان سئلنا عن الفرسية بطرف
التقيض هل الفرسية الفام ليس لم يكن الجواب السلب
اي شئ كان ليس على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل
من حيث اي ليس يجب ان يقال ان الفرسية من حيث هي

وعدم ذكره في كون الوجود في الحقيقة
الكل فيكون له خصوصية اضافة
البرهان على عدم كونه راياً
عليه كما لا يخفى

فرسية هي ليست بالف بل ليست من حيث هي فرسية بالف
ولا شيء من الاشياء ثم كلامه روح فيلزم احد المحالات الاربع
على التقدير ان التبرج بلا مرجح المتفق على استحالة الحكماء و
المستكملون لبدايته ان قلت اتصافه بالوجود من غير علة و
تقدم الشيء على نفسه ان نسبت العلية الى الذات وحققت
القضية الضرورية وهي الشيء ما لم يجد له وجودا واجبا للمعنى
من باب الاضافة الى الفاعل ان ابطلت القضية وخلافه
ان تكون نسبتها الى الذات ونسبتها الى الغير لان كلاهما
في الواجب وهو ما لا يحتاج في وجوده الى الغير ومن
ما يقال ههنا هو ان الواجب عندنا عيان عن اقتضاء الوجود
واذا كان دانه مقتضيا لوجوده كان واجبا لذاته فلا يحتاج
الى علة لان الحاجة فرع الامكان وهو واجبا لا يمكن لاث
نقول لا فرق بين العلية والاقتضاء الا في العبارة فاذا
كان مقتضيا لوجوده كان علة لنفسه فيلزم المحذور فان
قلت معنى الاقتضاء انه لا يمكن ان لا يكون موجودا لا انه يكون

هناك تاثير وتأثر قلنا عدم الامكان اما بالنظر الى الذات
او الى غيره وعلى الاول يكون الذات علة اذ لا معنى للعلة
الا ما يكون امتناع العدم بالنظر اليه وعلى الثاني
يلزم احتياجه الى ذلك الغير فلا يكون واجبا ان قلت
لزم التبرج بلا مرجح على تقدير القول باتصافه بالوجود
من غير علة اما يلزم لو لم تقتض الذات اولوية الوجود بالنسبة
اليه لا نقول هذا خلاف المفروض ايضا اذ لا يقتض
عين العلية كما تعلم واووية الوجود تستلزم الوجود لكونه
اي وجوب لوجوده كما لا يخفى وموجد الملزوم موجد اللازم
اما يجعل واحدا واكثر وبرهان الاستلزام ان رجحان الوجود
يستلزم مرجوئية الطرف المقابل ومرجوئية تستلزم
امتناع لبدايته امتناع تبرج المرجوح وتبرجيه فرجحان
الوجود يستلزم امتناع العدم وهو يستلزم وجوب الوجود
هذا خلاصة ما يصح ان يقال في هذا الباب لو تدبرت
فيه يسهل عليك معضل السؤال والجواب وينكشف لك الزائد

على ما يظهر يادى الراى من الكتاب ثم استدل جمع من المحققين
منهم سيدهم فى رسالته الوجودية بالفارسية بما هو
مركب من مقدمتين بديهيتين على ان وجود الواجب
عين ذاته وهو ان مراتب الوجودية كمراتب المضيئة
ثلث واختلافها تماثل فان اضعف مراتب المضيئة
ان يكون مضيئاً بضوء هو غير نفسه ويمكن ان ينفك عنه
فى الخارج كالارض التى اشرقت عليها الشمس واوسطها
ان يكون كذلك ولا يمكن الانفكاك فى الخارج كقرص الشمس
فانها ذات ضوء بضوء هو غير نفسها ولا يمكن انفكاكه
عنها فى الخارج وان ناقشت فى عدم الانفكاك فهو منقش
فى المثال مع انه لا يلزم منه قصور عقلى ولا شرعى
واعليها ان لا يمكن انفكاك الضوء عن المضيئ خارجاً وهذا
فيلزم ان يكون الوجود موجوداً بوجود هو عين ذاته
وواجب الوجود بحيث ان يكون فى اعلى مراتب الكمال و
النتيجة غير خفية فان قلت لزم مما ذكرتم عينية وجود

عين ذاته لان قضية كل متغايرين
يمكن انفكاكهما فهنا صادقة
وكذلك اعلى مراتب الوجودية ان يكون
هو

اي يلزم عينية وجود الواجب لذاته
متى

الواجب لذاته وهو الوجود المقيد قلنا ثبت ذلك
المراد فان الوجود الذى هو الواجب تعالى ان كان مقيداً
يلزم احتياج الواجب فى الوجود الى الغير لا فقار
المقيد فى الوجود الى القيد فان قيل القيد عين المقيد
قلت فاذا لم يبق القيد والمقيد كما لا يخفى على طبع سليم
وايضاً يلزم من كون الله سبحانه وجوداً مقيداً تقدم
الوجود المطلق على الواجب بالتقدم الذاتى كما لا يخفى
ولا مقدم عليه اصلاً بل هو الاول لم يسبقه شئ
وهو سبق كل شئ وانت خبير بان من رجع الى وجد
لا يجد الوجود المعبر عنه فى الفارسية بهستى
الامفهوم واحد بسيطاً وكذلك حقيقة الوجود
الذى يغبر عنه فى الفارسية بهستى ويحكم
عقله بان ما لم يكن هذا المفهوم عينه ولا جزؤه
ولا قائماً به ليس موجوداً حقيقياً نعم يطلقون الوجود
على ما لم يكن كذلك عرفاً ولا مشاحة فى الاصطلاحات

ولكنه لا يفتنى من الحق شيئاً ثم قالوا يا ايها السامع في
تحقيق الحق قد بذلت جهداً ولست بمغبون فان حدث
المنكرين انهم مع ذلك عن الصواب يرغبون فلله قل
الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون **لؤلؤ فريد**
از انكه عشق تراست كند خلق چه غم • بگو خدای و بزین پشت پای بر عالم
مزار روز من را بگذر سپاه روست • اگر بگوی تو خواهم شدن شی مجرم
مکن تر خوارش اگر سپاه منی • دل مرا كه عظمت جرم صیدم
سران فرح كه نه در عشق و شود حال • مزار باران من خنجر میگذرد فام
مترس اشرف اگر ننگش موج فنا • چپاك مانی ذات ترا بر چه عدم
ثم قالوا لما ظهر عليك ان الموجود والوجود والواحد
عبارت عن واحد وهو الواحد الحقيقي وما سواه
معدوم في الحقيقة اعلم انه قد تنزل الوجود من حقيقة
ذاته الخضرات الخمسة المشهورة التي قد شئت بان كنت
اهل العرفان تنزلاً لا يحل كلفته الا بتوقيف الله العلام
المنان فرغمت الكثر وتوهم التعدد وليس الحق الا واحداً

والنزل اعتبار عطا سر آرام تن والو شيد امه ودا
محبوب دل و امق و عذر امه و دان • سر چركه دانی بجهان دان كه همه است
يا يسج مدان درد و جهان يا همه و دان • وقال بعض الناقصين ان
مرجع كلامهم هذا الى مقال السوفسطائية النافين
لحقائق الاشياء وما احسن ما قال في الفرق بين
المقالين **رباعيتي** سوفسطائي كه از فرد چرخه است •
كويد عالم خيالي اندر كذرت • آری عالم من خيالت ولي
پوسته درو حقيقي جلوه كرت • لا يقال اذا كان التنزلات
اعتبارية والحقيقة واحدة يلزم كون واحد في آن واحد
متصفاً بالتيقضي لاننا نقول قد جوز كل عاقل مثل
ذلك كما في المهية النوعية فان ماهية الانسان مثلاً
في آن واحد قائم وغير قائم فان زيد امتصف بالقيام في
الآن وخالد بعده ولا شك في وجدة حقيقتها و
تخصاتها اعتبارية فاذا جوز عقلك هذا في الشاهد
ففي الغائب بطريق لا ولي وان لم تشاهد الامر على هذا

الحال فاقبل الامر من التجويز ولو شاهدوا معنى جمالك مثل ما
 لما شهدت بعين القلب ما اكرهوا الدعوى والله در من
 قال **جامي** زرف بحريت پراز آب حياه موج زن آمد از كل حيات
 پرموا جام حياش خوانده پرموا جرم حياش خوانده و صدف ريخت
 منعقد كشت در غلظايت و قد انكر بعض القشريين تلك المقدمات
 اليقينية بما لم يدفع ظاهر وهو ان الامر لما كان كذلك
 فما معنى بعث الرسل والتكاليف من المكلف ومن المكلف
 ومن الرسل ومن المبلغ ويدفع باننا اعترفنا صحة حمل الموجب
 على الممكن ومعناها ان الممكن علاقة خفية الى حضرة الوجود
 لا انه موجود حقيقي فانه هو الذي يكون الوجود عينه
 كما عرفت وهذا كاف في التكليف فالمكلف هو الموجود
 الحقيقي بالمعنى المزبور والمكلف هو الموجود المتعلق بالحق
 الذي هو الموجود الحقيقي والرسل اقرب افراده الى الوجود
 الاول والمبلغ هو الاقرب بعد الاقرب فدقق فيما حق
 نصل اليك رايحة من فوايح طيب التوحد المحقق وتجرد لغير

سراب وجودك المقتد في بحر الوجود المطلق واجعل
 نفسك بالرياضات والعبادات مستعدا للملاقات الشيخ ^{الذكر}
 فيصونك عن كل هذه الشبه بنظر واحد اني ما تعهدت
 لك رفع جميع الشكوك التي في هذا الفن الدقيق ولم اقل لك
 اني اخرج مجموع در ذلك البحر العظيم بالله اني معترف
 فيه بالعجز والقصور وبالله اعوذ من دعوى تبعث من
 الجهل والغرور نعم كنت متعهدا بالنقل مسئلة من علم نقلا
 ولا شك في امتناع بيان ما عرفوه بمعونة عالم فاقدمت
 عليه وهو معلوم واسئلك الله ان يجعل التحقيق مفهوما
 خداوند ادم بر نور كردان ز عشق خود مرا پسر و كردان
 ز پسر معرفت اگاه سازم كه تا من بر فلك پسر بر سازم
 ثم ليعلم ان ملخص دعواهم الوجود واحد وتجلياته كثرة
 وما الوجه الا واحد غير انه انت اعددت المرايا
 فقد دلت **بليت** يك چراغيت درين خانه و از بر تو آن
 مركاتي كنم نخبني ساخت اندر با عيني بر عالم معرفت چو كردم كزي

وحل معضلات هذا المقام
 مفوض الى من افاضه الفيض
 وصعد من حضيض الاستدلال
 على ذروة الارتياض
 غالب معلوما انه بالهام العلم
 الفياض فلا تظن مني كلف
 الغطاء عن كل مبرم هذه
 الطالب المستون

افتاد مر از راه وحدت نظر . بس طرفه حکایتی و ناخبر است
 یک دست و صد آستین و صد جیب و پیری و تجلی بتلك
 التجلیات لتفرق مظاهر الجمال والجلال فمن ظهرت
 فيه آثار اتباع الصراط المستقیم یومل الله من انوار
 الجمال و رزقه النعم و مسكنه الجنة و من لاح منه
 سبوك الطريق للعوج یظن انه من مظاهر الجلال و یضیبه
 العذاب و محبسه جهنم و الكل في الحقيقة مظاهره و
 ان كانت معدومات حقيقة فلا شکروا الباطل في ذات
 فانه بعض ظهور اند **قطع** اما فی در من اران یکینه ثابت
 پس برکت سیر کی بی عیان بدست . جلالت نوریت لیکن بکمال
 اختلافی در میان اس و جان انداخته . فان قلت فیلزم الظلم حیث
 قلنا هو مدفوع باحققناه و ذکریت زینة ما یمكن ان یقال
 فی الباب فی المسئلة التفسیریه و هذا الامر اجل
 من ان یدرک بامثال ذلك **قطع** لکن من عشق الله انیت که اید بریا
 پایا می ده و گویا که کن این شفت . تا ابد بوی محبت بشنید

سر که خاک در میان چرخ رفت . کر طمع داری از ان جام متع
 می لعل . درو یا قوت بنوک مژات باید رفت فاعطك
 ان تنظر الى قوتك و حالک فان قدرت علی مخالفة
 نفسك انک سالك و ان لم تقدر علیها تخ عن هذا
 الطريق الخوف و الا انت هالك و لكن السالك لا
 یطمئن و المتحی لا یقنط و لیس ذاك قیاسی و قد یطرد
 من سلك فی الاعمار و یدعی الفاجر الخمار بل الکافر
 الفجار **قطع** فافس مشو که مرکب مردان مرد را .
 در پیشک لاخ بادیه پای بریده . نویدیم مباحث که زندان نوش
 تا که بیک خروش منزل رسیده . و فی الحدیث ان الله تعالی
 خلق خلفه فی ظلمة ثم رش علیهم من نوره فمن اصابه
 ذلك النور هدی و من اخطا ذلك النور ضل **بیت**
 انرا که بار خوانده همه رحمت آمده . و انرا که رانده جمله غم و محنت آمده
 و ناهیک لما قلنا قصه بلعام الزاهد و خاتمه عاقبت
 و حکایه قسین السفینه و سعادة خاتمه همه پس از روز

چه خوش گفت عبدالله انصار مرشد کامل
 ص ۴

آخر ترسند و عبد الله از روز اول غالب السالكين
 يصل و جل النار كين نجل نرجوا للطالب لا نرجوا
 لغيره ثم لنكرتن لك تلخيص مدعى الصوفية لعلك
 تستخرج من كلها ما يحدث فيك شوقا بحر ذوقا و
 يسوقك سوقا الى مقام لا ترى فيه تحت ولا فوقا فاعلم
 ان لب دعوى الصوفية براءة ذات الواجب تعالى الى
 عز شأنه من التقييدات كلها حتى من قيد الاطلاق و
 يقولون المرتفع على اوج الكشف يراه كذلك بعين اليقين
 وهو مذهب الصوفية العارفين اجمعين ويمكن ان
 يستدل عليه بان الوجود لو كان مطلقا يحتاج في
 وجوده عينا بالمقيد لا امتناع وجود المطلق بدونه
 كما حقق في موضعه والواجب من استغنى في وجوده
 من غيره وان كان مقيدا فقد عرفت محذوراته و
 التحقيق كما حققه الحضرة المحدثية الجامعة ان
 ما زاد على مفهوم الوجود البحث المعبر عنه بهستي قات

في مرتبة الذات البحتة

وبارني

وبارني تركيا وفي كل لغة لفظ يدل على هذا المعنى
 البديهي هو معلول للوجود سواء كان لا نهيا لراو
 غير لازم ولا شبهة في ان الاطلاق والتقييد والحرية
 والكلية وغيرها كلها زائدة على هذا المعنى فالله سبحانه
 هو الواجب وهو الموجود لا شيء ولا كلي ولا مقيّد
 ولا مطلق ولا مساوب عنه هذه

هو لا اين ولا كيف له	وهو رب الكيف والكيف
هو فوق الفوق لا فوق له	وهو في كل التواحي لا يزول
جل ذانا وصفانا وسما	في تعالى قدره عما نقول
انت لا تعرف يا ك ولا	تد من انت ولا كيف الوصول
ثم سر غامض من دونه	ضربت والله اعلم في الفحول

واذا قد طاحت العبارات وفيت الاشارات واليه
 اشار امير المؤمنين على كرم الله وجهه ورضي عنه في
 جواب كميل بن زياد بعد ان سألته عن الحقيقة وتجب
 عن سواله فقال له مالك والحقيقة فكرر الطلب و

في مرتبة الذات البحتة
 كفي على العار
 كفي صم

قال اولست صاحب سترك فقال رضى الله عنه بلى
ولكن يرشح عليك ما تطلع منى قال او مثلك ينجيت سائلا
فقال رضى الله عنه الحقيقة كشف سجات الجلال
من غير اشارة قال زدنى فيه بيانا فقال هو الموهوم مع
صحو المعلوم فقال زدنى فيه بيانا فقال هتك الستر
لغلبة السر فقال زدنى بيانا فقال رضى الله عنه جد
الاجدية بصفة التوحيد فقال زدنى فيه بيانا فقال
رضى الله عنه نور يشرق من صبح الازل فليوح على هياكل
التوحيد آثاره فقال زدنى فيه بيانا فقال رضى الله عنه
اطفى السراج فقد طلع فيبارك الذى عجز الادراك عن
دركه والمفرد بعزده ^{سئل} الصديق العتيق الذى
كان لسيد الانبياء خير رفيق وصديق بم عرفت ترك
فقال عرفت ربي برى فليل له هل يتأتى للبشر ان يدركه
فقال العجز عن درك الادراك ادراك ونظم هذه المسئلة
بكلام من فقه الصوفية اعلم ان الموحد يقول المكثري

الوجود وقرينه وهو الجاحد لقول من اقال من ظهر
خارق العاده بيب عقيب التحدى مع علمه بذلك و
قوله مشرك صوري شرعا وهو الذى عليه المواعيد
الشديدة الصريحة وان مات بذلك يعذب ^{بالحقيقة}
مناسبة لكفره في البرزخ والحجيم بالعذاب المخلد و
ضد مومن صوري في الشرع له المواعيد السديدة
الصحيحة واذا قبض يرتقم بحالة تناسب اسلامه في
البرزخ والجنة بالنعيم المؤبد والمكثري في الوجود ^{تعني}
من لم يرى الوجه بعين اليقين مشرك معنوي عرفانا
من ودع ديناه عن غير محصل يخلد اجتهابه عن حال المحو
الوجود تعالى وقد كفى عنه في الكتاب بالعذاب الاكبر
وان عيّن له في الجنة مستقر **ها** ^{من كفى} ^{شباب} ^{كدر} ^{رخ}
يده باشد وكرت ندين باشد صفى شيد باشد ونقيضه مؤمن
حقيقى ان فارق روحه جسده متصفة به مهتد له
وسايد في الجنات العلى ويؤيد له الاتصال وهو النعيم

الاعلى وقد اخبر عنه من اوتي فضل الخطاب بمالاه
 رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر **لؤلؤ**
 بوصول اليك نفس سيدة بشده زهار و باغ كنجد كه لثام شده
 و اهل الذوق متفقون على ان لذة ساعة من المشاهدة
 اقوى واشد من حظ الخلود في الجنة و اكثار الترخيب
 على الثاني والتصريح به دون الاول لجهان غالب الناس
 عن ادراك لذة غير اللبن والعسل **حكيم سنائي** پشت يني شين
 مقدم كه كردى در سجوده كبريه در جنت اميد قلبه و طواپى
 فيا ايها السائح في طلب الحق هذه بادية ظلمات و وراءها
 نور و ضياء ان خرجت منها فقد فقت وان تهت فيها
 هلك فاجتهد في تمثيل العقيدة و تهذيب الاخلاق
 و تصحيح الاعمال حتى تسقى شراب ظهور ايطفئ عن شوق
 الجمال فلا تشعر الا بالحق المطلق و النور المحقق الذى
 لا يقاربه شايبة التقييد و هو مستو بوجدانته على
 عرش **التقريب مولانا** و در كريك سمروار رخ توروى نسايد

از چهره خورشيد و آمار نمازده كر ركنى پرده از ان چهره زيبا
 بسوئى بدبين چهره و زمار نمازده انرا كه دمي روى نهانى ز دو عالم
 ان سوخته را خرم تو كاهينش در خواب كنى سوختگار غم عشق
 باختر تو كسى محرم اسرار نمازده و اذا انخرطت في سلك العشا
 فلا تقابل من الخلاف والوفاق و طعن المحرمين الغشا
 المستأفسين بالريا والشقاق فان التأثر من ذلك مع عوى
 الاشتياق يخبر عن كذب الدعوى والنفاق و يصير
 سبب المهاجرة و الافتراق **سعد** عاشق صادق ديدار من كنه
 باشي كه بدني و يعقبي بنود و روت كه كبر من از سر نشو عيان انديشم
 شيوه رندي و شي نو دازيشم و لكه اياك ان تدعن ما
 يخالف ظاهر الشريعة الاظهر و الملة الاظهر
 الا بعد تطبيق تام يعرف صحته اما بالدليل و بالاطهار
 و ان عرفت بالثاني فعليك بابطانه و اظهار الانكار عليه
 حفظا لحرمة الشريعة و اسرار الطريقة كما فعله الاوليا
 الكاملون و العلماء العاملون حيث افتوا بقتل حسين

بن منصور فاتبع سيرة لم يدوم لك الحضور ولا يغتر
بالله الغرور فيحق الحق عن صفحة وجودك واني اراك
جعلت الدنيا معبودك كما هو دأب جمع من جهال كل
زمان فشغلوا اليها من الكرم المنان الفياض الجنان
ذو الجود والاحسان ورد هذه الجهال وشتر هؤلاء
الضلال الذين جعلوا السلوك وسيلة لتحقيق
شهواتهم فذكروا من محبة الدنيا كما تفهم من هفواتهم
تقول السننهم الرحمن وقلوبهم لا تذكر الشيطان يظهر
عبادة الله ولا يعبدون الا هوهم يشتمرون اجناس
اللهو والفجور ينقود زهدهم وتقواهم **حافظ**
يركض من اند حق زرق پوشا رخت خست نواز نه كيات
اما تقول لهم ان كنتم من اهل الحال فاطهروا الكرامة
ولو ادعيتكم انكم من ارباب الاستدلال فاتوا بالعبادة
وتسمع منهم كلمات الكفر والضلال وتحمله على اتفه
من سكر الجمال وتري منهم آثار الالهة في الشهوات

وتقول في نفسك عرفانهم يذهب بالسيئات هيئات
هيئات ان الجهل العظيم الاختراع ليس من سير الكرام
لا يصح عليك اطلاق الانسان حتى تفرق بين الطاعة و
العصيان وحب الله ومحبة الشيطان وتميز الغناء
عن القرآن والاساءة عن الاحسان فلا تغد الجاهل
من الكاملين ولا تنظر الكامل من الجاهلين اعرض عن
اتباع شياطين النفس والهوى وتثبت باذيال اهل
الحق تبارك وتعالى ولو كان لك شوق الى معرفة الصادقين
والمميزين المجاهدين والقاعدين فاسمع ما قاله
سلطان العاشقين وقدة العارفين البحر الطامي
ابو يزيد البسطامي العارفين على لسانه وصف الرب
وعلى اركانه خدعة الديمومية وعلى نفسه اثر
العبودية وفي قلبه هبة الفردانية وفي سنن
طرب الالهية وفي روحه شغب الوجدانية **لوقد**
بوده قد من رما توان شناسي عجب ابل وفار تو بدكان شناسي

جمال دين وجان باختر شايسته . برون خرام كه صادق از اين ميان
علم المعاني في علم يعرف بها احوال اللفظ العربي
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال **مسئلة** قال
 في المفتاح الحالة التي يقتضي تعريف المسند اليه فهي
 اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعقد
 بثلاثها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت
 هي الحكم او لا رضى كما عرفت في اقل قانون الخبر ولا راد
 الحكم هو انك تعلم حكم ايضاً ولا شبهة ان احتمال
 تحقق الحكم متى كان بعيد كانت الفائدة في تعريفه
 اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق
 الحكم بحسب تخصص المسند اليه والمسند كلما ازداد
 تخصصاً ازداد الحكم بعيداً وكلما ازداد عمومياً ازداد
 الحكم قريباً وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك شئ
 ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتوراة
 ولا يخيل يتضح لك ما ذكرت ثم ان تخصص المسند اليه

اما ان يكون لكونه اقسام المعارف فحسب انتهى
 وملخص ما قال ان للتخصص مراتب التعرف والتقيد
 وغيرها واقوى مراتبه الاول عند بعض وفائدة
 الخبر منحصرة في الحكم لانها اما الحكم يكون المسند
 اليه واما الحكم يعلم المتكلم به واصناف الحكم متفاوتة
 منها ما يبعد تحققه في نفسه وذاته اي بحسب نفس
 الامر مع قطع النظر عن الخارج وعلة كونه بعيد التحقيق
 في نفس الامر كمن شرط ذلك التحقيق ومنها ما يقرب
 تحققه فيها كما علمت وعلة قلتها وبعد تحققه في
 الواقع يستلزم بعد تحققه في اذهاننا وبالعكس و
 لا شبهة في ان الحكم مادام بعيد الارشام في اذهاننا
 وكان صدقاً من علمه لنا افادنا فائدة يعتد بها و
 لا يخفى ان مدار الاعتداد بالحكم بمعنى ان يعلمه لنا
 مفيدنا بفائدة معتد بها على بعده وجوده الذهني
 المعبر عنه باحتمال تحقق الحكم ومدار بعده وجوده

النفس الامر المعبر عنه بتحقيق الحكم نفسه ومدار بعد
 وجوده النفس الامر على تخصص طرف الحكم اي المسند
 والمسند اليه كليهما او احدهما هذا اذا اردت مطلق
 البعد واذا اردت البعد المعتد به الذي من اعلى
 الحكم المتصف به يكون مفيد لنا بفائدة كاملة فهو
 لا يحصل الا بتخصيص كليهما ولا يكفي فيه تخصيص
 واحد منها ثم نريد به ان تخصص الطرفين او واحد
 من حيث حقيقة وذاته دون اعتبار خصوصيات
 التخصص وتخصاته علة لبعد الوجود النفس الامر
 للحكم ولنوضحه لك بتفصيل فانه مقام في غاية الدقة
 انت حير بان يدبته العقل تحكم على قرب الوجود من
~~الوجود وهو الكثرة عن سواه~~ كان خارجيا او
~~امرا او ذواتا~~ وتكلم ان ذات الوجود تقضي قربها الى الوجود
 وذات الكثرة بعدها منه وهي قابلة للزيادة والنقصان
 فالكثرة كلما ازدادت تصير ابعد من الوجود ولا يرب

في ان ازدياد التخصص ازدياد الكثرة لا تلامع للتخصص
 الا ازدياد قيد فلذا قلت كلما ازداد التخصص بعد
 التحقق فلا تغفل وحقيقة التخصص كل مشكل يقبل
 الزيادة والنقصان والشدة والضعف وكذلك حقيقة
 البعد كما يشهد به العرف فيصح ان يقال كلما ازداد التخصص
 ازداد البعد فازدادت الفائدة المعتد بها ولا يرب
 في ان المراد منه ان من تكلم اجد بكلام ينبغي ان يعلم
 السامع من نفس الكلام بدون توسط خارج الحكم للزبور
 اى الواقع بين الطرفين المختصين وقصد المتكلم اعلاجه
 يقول البلاء المتكلم افاد السامع فائدة يعتد بها
 من ذان الكلام والافان علم من قرينة خارجة لم يكن الحكم
 بالافادة المزبورة منصب البلاء واهل اللسان فان قلت
 ظاهر كلام سيد المحققين قدس سره هذا الذي علم من
 تبينك ان مطلق التخصص في الحكم الحاصل من تخصص
 الطرفين يستلزم الفائدة المعتد بها للسامع اذا خبر به

المستكلم فكيف يجمع بين ذلك وما قال ثم ان التخصص الحكم
مراتب اقواها ان يكون معرفة مع قوله اذا كان المقصود
من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها فهو حالة
تقتضي تعرف المسند اليه وقد قال بذلك المصنف و
اهل العربية كلهم فلك ان تقول هذه الحالة انما تقتضي
مطلق تخصص المسند اليه كما مر وهو يتحقق باضعف افراد
التخصص ولا يلزم تحقق اقواها قلت هو قدس سره قد
اشار بالجمع لطيفا حيث قال بعيد قوله هذه فظهر
ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بمثلها يقتضي
تعرف المسند اليه فخصص الفائدة المعتد بمثلها بالكمال
فالتحقق ان ارادة مطلق الافادة الكذائية مقتضية
لمطلق التخصص و ارادة الافادة المعتد بمثلها للتخصيص
بتشخص الكمال التي هي اقوى افراد الافادة الكذائية
مقتضية للتعريف الذي هو اقوى افراد التخصص و
قد دفع السيد السند بذلك القيد هذا الايراد عن الكل

قد برشم اذا عرفت تقشيرنا الكلام واخراجنا اللب
اطلعت على ان كلام الفاضل الاسفرائني في الاطول
ليس على ما ينبغي حيث قال قوطهم كلما ازداد البعد
ازدادت الفائدة يجب ان يختص بما اذا لم يوجب البعد
ان لا يقبل الخبر من المستكلم فيجب يمنع عدم استلزام البعد
المنتهى الى تلك الدرجة ازدياد الفائدة على الفائدة
الملزومة لبعد دون بل اذا اخبر المستكلم بر في مثل تلك
الصوت السامع افادة فائدة ازدياد نظرا الى نفس الكلام
على ما كرر ذكره ولكن السامع لم يذعن بتلك الفائدة ك
خارج عن ذات الكلام وهو عدم اعتماده القوي على صدق
المستكلم ونحو ذلك ل لان ازدياد البعد كان مانعا
من ادعائها وهذا معلوم بالدوران فانا اذا فرضنا
خبرا بعيدا يكون متكلمه من اشهر كبرية الكذب نعلم
قطعا ان السامع الفطن لا يقبله منه وان كان متكلمه
ذنبه ثابتة بخزم بان يقبله بل يقبل البعد منه

الاسدي سورة قين من تيسر كرم

قوة ذلك الاسد فتستقرب ذابا بالنسبة الى الماضي و
لهذا لا بعد بعد ثعلب ضعيف قاوم اسدا قوية
ايضا الا من هذا الباب يعني من باب ما علم بعد من
الخارج عن حقيقة التخصيص مع ان عدم عدده منه شفعنا
لاجتماع التخصيص والبعد فيه ويمكن التغليط في جعل
الاول علل للثانيه وتما لا يستبعد خواص البشر
هو انا لو فرضنا اجد اذهل عن تلك المقدمة العقلية
اولم يحكم عقله بها فلا يزداد من التخصيص حينئذ عنده
الا البعد مثلا لو قال صياد في ارض الهند لمن لقيتها
صدت فيلا ابيض ثم قال لمر في ارض العراق صدت
فيلا فان فرضنا اللات في انه يعلم ان الفيل لا يوجد بارض
العراق ويوجد في الهند يستبعد الثاني غاية الاستبعاد
ويستقرب الاول وان فرضناه لا يعلم واحد منهما
فيستبعد الثاني دون الاول فالثاني لنفس التخصيص والاول
لغيره ومن اراد في فطانه يستغنى عن زيادة التوضيح هنا

وهل ابقيت شيئا من التوضيح وبالجمله بداهة كلية
هذا الدعوى اي ازدياد البعد بازدياد التخصيص
تلا ريب فيه ولذلك عدجدي ما ذكر في المقام
من المنهات فالعجب ان المورد المذكور قال عقيب كلامه
المستور واعجب منه انه ادعى بعضهم بداهة الكلية
المزبونة وانت تعرف هذا عجب او كلامه المستور
والاعجب من الاعجب ما قال بعد تمام قوله واعجب منه
ثم ان ما ذكره لا يكفي في تمام التيقين لان موجبه ان
المقصود من الكلام اذا كان افادة السامع فايق يعتقد
بها لا بد من التخصيص في احد طرفي الخبر ولا يلزم من ذلك
ان يكون الواجب حينئذ تخصيص المسند اليه بخصوصه
والكلام فيه وهذا مما غفل عنه الناظرون في هذا
المقام ثم الكلام اذ قوله الكلام فيه اي وجوب تخصيص
المسند اليه بخصوصه غير مسلم بل الكلام في ان تخصيص
المسند اليه متى يصير مطابقا لمقتضى الحال فاذا كان

التخصيص في أي طرفي الخبر هو تقيضي فائدة كاملة تعتد
بها السامع يصح أن يقال مطابقة تخصص المسند إليه
لمقتضى الحال حيث أراد المتكلم أن يفيد السامع بتلك الفائدة
على أن لنا أن نقول قوله لأن موجباً إلى آخره أيضاً في
محل المنع بل يحتمل أن يكون موجباً أن المقصود من الكلام
إذا كان إفادة السامع فائدة كاملة لا بد من التخصيص في
طرفي الخبر جميعاً إلا في أحد طرفيه وحصول الكل لا يحتمل
بدون حصول الجزء فالواجب تخصيص المسند إليه بخصوصه
لا على سبيل البدلية وإذا أحطت بجوامع الكلم وانت
منصف لوجدت كلام القوم ونصوصاً كلام المصنف
والشارحين أقرب إلى ما قلنا مما قاله من أحطت بها و
أنت غني عن الله على كل شيء شهيد وأنت فوضت أعمري
إلى الله خالق السموات والأرض رب العالمين فسيفتح
بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين علم المنطق
العلم بالقوانين التي تقيد معرفة طرق الاستقالات من المعلومات

وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في الفكر إلا نادراً فهو
علم يحتاج إليه من يريد تكميل نفسه قال في الشفاء بعد
الاطناب في منفعة علم الميزان فهذه الصناعة لا بد
منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاتمة تكفية
الكسب فلا تلتفت إلى قول من ليس له حظ منه ويذم
فإنما يذم نفسه وهو من الغافلين الناقصين بل ذام كل
علم كذلك ونهى الشارع عن بعض العلوم أن ثبت بحتم
أن يكون لأنه قد يستلزم عقاباً منقرضاً أو أفعالا منكورة
لا لنفسه فإن العلم من حيث هو علم كمال وقد ورد ما
يشير إلى هذا في الشرع نعم اللازم على كل أحد أن يقدم
ما هو أهم له في أمره **في** ثم الأهم حتى يحصل ما يهتم في أمر
الآخره ووجب عليه تحصيله في الشريعة فيقدم بعد
ذلك علم تهذيب الصفات وأعمال مقتضاه وكتاب
أحياء العلوم للإمام الغزالي مما يغني عن غيره واطن أنه
لا يبقى بعد هذه في زماننا هذا وأمثاله مجال وينزل

عليك انما قاطع الاماني والآمال اوتدبر الذي يخبر
عن حلول الآجال كالشيخوخة التي تصاحبها تحلل الروح
وضعف البدن وقشور الاحوال فلو من الله عليك و
ابقي لك فرصته فلا تفوت الغنيمة ولا تنسى شكر النعمة
فاصرف الاوقات في ذكر ربك المنعم عليك بنعم لا تحصى
التي لو صرفت عمرك في شكر واحد منها لما اوفيت عشر
اعشار حقها فانه مزبل محنتك وسراج ظلمتك ^{انفس}
وحشتك ومنفس كرتك ، وليكن ^{انفس} روض دمان ^{انفس}
توازي جاني كجاس في كرتك ، واني لاراك ان تترك هوا
لتظفر بذالك ولا بد لك من شغل ما نوس وانت في محنت
التعلق بمجوس فاذا كان هكذا ^{انفس} اجسن من اكثر
الشاغلات بل كلها وينبغي ان تراعي حينئذ ايضا تقديم
الاولى فالاولى فلا تشتغل بمثل المعامش لا مع ما ترى
من علوم نفيسة شتى فانك اذا الخبت معسى وقدم من
العلوم الغامضة ما هو اقرب الى قابليتك الفايضة و

فما يطلق عليه العلماء
لم يمنع الشارع عنه

اطنبت فيه مع ان المقام لا يقتضي ذلك ارشادا
للطالبيين واشفاقا للمحصلين وفي في جدي اسوة حسنة
ابتغاء لوجه رب العالمين **مسئلة** قالوا فيقضى
الدائمة المطلقة التي هي المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
المطلقة العامة وهي المحكوم بالثبوت او السلب بالفعل
مطلقا اي غير مقيدة بالضرورة والادوام وامثالها
واستدلوا عليه بان الثبوت في جميع اوقات الذا
والسلب في بعضها مما يتناقضان جرما وبالعكس فاعترض
عليه بان هذا يدل على ان يقضى الدائمة المطلقة
المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة لان الوقت ^{غير}
معتبر في مفهوم المطلقة العامة كما عرفت بخلاف المطلقة
المنتشرة لانها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ^{لفعل}
في وقت من الاوقات لا يقال قد اخذ بالفعل في تعريفي
المطلقين وهو يخالف ما قيل في عدم اعتبار الوقت

في مفهوم الاولى وينافي ما ذكر في الثانية من قوتهم في
وقت من الاوقات فان قوتهم بالفعل يدل على الزمان
الذي نحن فيه لا نأقول ليس المراد من قوتهم بالفعل
الا الحكم كما صرح به العلامة الزاوي في شرحه للطالع
حيث قال في باب المطلقة والحق ان الفعل ليس كقيمة
للنسبة لان معناه ليس لا وقوع النسبة والقيمة لا بد
ان تكون امر مغاير لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة
جزء آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وقد عرفت
على تحقيقه بان على هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم تكن
بينها وبين المطلقة فرق والا لم تكن قضية لما ثبت انها
لا يتحقق الا يتحقق الحكم فاجاب عنه بان لا حكم للممكنة
بالفعل وهي ليست قضية الا بالقوة وليس فيها ايجاب
وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن ههنا
تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات
والمفهوم جميعا وغرض الشارح ان المغايرة بالذات ليست

اي الممكنة العادة لانها التساوية عند الإطلاق
ولما صرح الشارح في الجواب ولم يذكره
سنت ايجازا منه

الاشتمال ذات المطلقة على الحكم واشتمال ذات
الممكنة عليه وهو المطلوب والتغاير بحسب المفهوم
ظاهر فان مفهوم المشتمل على الجهة غير مفهوم غير المشتمل
عليها ثم قال الشارح فليكن قلت مرادهم بالقضية ان كانت
القضية بالفعل فلا يكون الممكنة قضية وان كان
ما هو اعم فتصوينا الموضوع والمحمول والنسبة
بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان يكون قضية وتصديقا
وما قال به احد فنقول الجواب بالاعتماد قد صرحوا بان
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما قضية او لا ترى
انهم عدد والمخيلات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل
وانت خبير بان تحقيقه هذا وهو الحكم باختيار الحكم
والفعل المأخوذ في تعريف المطلقة بقض قوله
السابق على هذا حيث قال لما فرغ من بيان الموجهات
افاض في القضية المطلقة وهي التي لم يذكر فيها الجهة
بل تعرض فيها الحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة

او بالفعل الا انها لما كانت عند الاطلاق يفهم منها
 النسبة الفعلية عرفا وقع الاصطلاح على المطلقة
 هي التي نسبة المحمول فيها الى الموضوع بالفعل فقد
 صرح بالتعابير بين الحكم والفعل المذكورين قد تبر
 ثم انخرج الى ما كنا بصدد تحقيقه وهو تصحيح ما قالوا
 ان نقض الدائمة المطلقة المطلقة العامة ونعم
 ما قال صاحب الكشف ان المطلقة العامة محمولة على
 بعض الاوقات كالمهملة المحمولة على بعض افراد
 الموضوع فالمطلقان متساويان صدقا وان تعابرتا
 مفهوما ولا دخل للمفهوم التناقض كما لا يخفى والعلامة
 الرازي قد نظريه ووجه نظره بان لا يلزم من صدق
 الحكم بالفعل في الجملة صدق في شيء من الاوقات بحواز
 ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه
 في وقت والا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود
 في الجملة او مقدار الحركة او غير ذلك الى غير ذلك ثم

انما هو في
 بعض الاوقات
 كالمهملة

كلامه وقد ابقاءه واردا فحله مفتقرا الى اطناب في الجملة
 فينبغي اولا تحقيق قول صاحب الكشف الموجه لكلام
 القوم في قوتهم نقض الدائمة المطلقة العامة
 وملخص مقالته انه يمنع قول المعارض على القوم حيث
 قال لان الوقت غير معتبر في مفهوم المطلقة العامة
 ويجوز ان يكون المطلقة العامة كالمهملة فحاز ان
 تدل على فرد ما سواء كان واحدا او تمام الافراد هي
 ملازمة للجزئية لان موضوعها ما صدق عليه من
 الجزئيات فاذا صدق الحكم على بعض ج فقد صدق على
 ما صدق عليه من الجزئيات وبالعكس كذلك المطلقة
 العامة وتفهمه ان موضوع المهملة ما صدق عليه
 من الجزئيات وهو صادق على بعضها وعلى كلها وهي
 ملازمة للجزئية كما عرفت ونسبة المطلقة العامة
 مقيدة بكونها فيما صدق عليه من الاوقات وهو صادق
 على بعضها وعلى كلها وهي ملازمة للجزئية الوقتية

فقولك تج موجود بالفعل يحتمل ان يكون تلك النسبة
دائمة او في بعض الاوقات لما قد بينا لك ان الفعل نفس الحكم
وهي ملازمة لقولك تج موجود في بعض الاوقات كما لا يخفى
ولعل هذا مراد صاحب الكشف والناقشة اللفظية و
ان وقعت في محله لا يقتضي بان يتحقق هذا المرام الذي
نفعه منتشرا في المسائل والعلوم يحتاج الى ان يعلم ان
المذهب المشهور عند الحكماء في الزمان انه مقدار حركة
الفلك الاعظم وهي قديمة بزعمهم وما ثبت قدمه
امتنع عدمه فهو موجود عيني عرض قديم كحله وعند المتكلمين
هو امر موهوم ممتد لا اول له ولا آخر لا جوهر ولا عرض
يشترك في معرفته الذكي والغبي وان تعلم ان الوجود له
وجود على اقوى الاول كما مر في المسئلة التصوفية و
كذلك للتقدم قدم وللحدوث حدوث عند بعض و
امثاله كثيرة فلا يتخلص من لزوم التسلسل الا اذا قيل
ان وجود الوجود وقدم التقدم وحدوث الحدوث نفسها

في الزمان
موجود على اقوى الاول

وكذلك البواقي قال في المواقف ان كل وصف يلحق بالغير
فهو زائد عليه لكن ثبوته لنفسه ليس مرزا يدا على نفسه
وقال جدي قدس سره في شرحه فقول مثالا كل مفهوم
مغاير للتقدم فانه لا يكون قديما الا بانضمام امر آخر
اليه اعني مفهوم التقدم واما مفهوم التقدم على تقدير
وجوده فهو قديم بنفسه لا بامر زائد عليه الا يرى ان كل
ما يغاير الضوء انما يكون مضيا بواسطة قيام الضوء
به واما الضوء فهو مضي بذاته لا بقيام ضوء آخر به و
اذا عرفت ذلك فما للحكيم القائل بان الزمان موجود في
الخارج ان لا يقول ما يقارب ذلك في الخارج والوقت
بانه يلزم ان يكون للزمان زمان فله ان يقول يمكن ان يكون
زمانه نفس زمانه كما يقول في جواب من انكر وجود الزمان
واستدل عليه بان الزمان على تقدير كونه موجودا
امسه متقدم على يومه وليس هذا التقدم بالعلية
والطبع والشراف والرتبة فهو بالزمان لا بخصار التقدم

لما اورد عليه

فيها عند الحكماء فيكون للزمان زمان لان معنى المتقدم الزمان
 ان المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فيكون
 الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه و
 الكلام في ذلك الزمان ويلزم التسلسل بان ذلك التقدم و
 ان كان الزمان لكنه ليس تقدم زمان آخر فالتقدم
 عارض لاجزاء الزمان بالذات ولما عداها وانت خبير
 بانه قد علم منها الجواب عن اعراض شارح المطالع على حساب
 الكشف بقوله والا لكان للوقت وقت بانه لو اردت بالوقت
 الثاني عين الاول فسلم ولا يلزم التسلسل والا فممنوع نعم
 ان كان الموضوع غير الوقت يحتاج الى وقت هو غير نفسه
 فمعنى الزمان موجود بالفعل الجملة على اعتبار الوقت في المطلق
 العامة انه موجود في زمان هو عين نفسه كما ان تقدم الامس
 الذي كان هو زمانا على اليوم في زمان هو عين ذاته وكذلك
 تأخر اليوم فافهم وقس عليه الجواب على مذهب المتكلمين في
 الزمان بل لطريق اسهل منه لان الزمان عندهم كما عرفت

بالواسطه

ليس الامرا اعتبارا فان قلت لزم ان يكون للوقت وقت
 ويلزم التسلسل قلنا التسلسل في الامور الاعتبارية
 ينقطع بانقطاع الاعتبار ثم انك عالم بان ما يطلق عليه
 الموجود اما محاط للزمان او محيط به ويقال للاول الحاط
 والثاني القديم لان الموجود اما وجوده مؤخر عن الزمان
 وهو الذي يقال له محاط الزمان ام لا يكون مؤخرا
 عنه وهو منحصر فيما يكون وجوده لا يتفك عن وجود
 الزمان ويكون بين الوجودين معية لان المتقدم على
 الزمان مما لا يتصور وجوده وحينئذ فاما انه مقدم
 على الزمان انا ووجه اطلاق محيط الزمان عليه كوجه
 اطلاق المحاط على الاول ظاهر اولا ووجه اطلاق
 المحيط حينئذ خفي فنقول اطلاق المحيط عليه للتأكيد
 في عدم محاطيته ومثل ذلك يكفي وجهها للتسمية هذا
 بيان انحصار الموجود في المحيط والمحاط على راي الفلاس
 واما على طريق اهل الكلام فالمحاط هو ان يتصور وجوده

على بعض اجزاء هذا الامر الموهوم الممتد المستمر الزمان
دون الكل وهو ما سوى الله تعالى وصفاته والمحيط ان يتصور
وجوده منطبقا على جميع اجزاء الامر المذكور بمعنى انه
لا يتصور وجود جزء منه الا ويتصور وجوده معه
وهو منحصر في ذات الله تعالى على قانون الاعتزال الغيبية
الصفات وعند الاشاعرة الصفات ايضا منه فاطلاق
المحيط على هذا القسم لما مر بل التأكيد ههنا الزم
لتبديد وسخ الحديث عن ذيل القدس ومن البين
ان غيرها من الصورتين لا يتصور والمراد بالتصور ههنا
ما يتصور ويحكم العقل بان له مطابقا في خارج الذهن
المعتبر عنه بنفس الامر وليس محض اختراع العقل
فلا يقال انا نقدر على التصور كيف شئنا وادحققنا
ذلك انجلت شبهة من قال يلزم من نظر شارح المطالع
ان لا يكون تفسيرهم القضايا منطبقا على اكثرها بجواز
ان يكون الموضوع منزها عن الوقت ويكون المادة مادة

الضرورية والدوام كقولنا الله موجود دائما او بالضرورة
فلا يصدق ان الوجود ثابت له في جميع اوقات وجوده
والا لزم ان يكون زمانيا ثم كلامه فنقول المنزه عن الوقت
ليس معناه الا المقدس من ان يكون محاط الزمان فلو
اردت بقولك والا لزم ان يكون زمانيا لزوم مخاطبة
المقدس منه فمنع بل الموضوع اذا كان دائما
الوجود جميع اوقات وجوده ينطبق على جميع اجزاء
الزمان يعني كلما يكون جزء من الزمان موجودا يكون هو
موجودا اوان وجوده يعني ممتد بامتداد ذلك الا
الوهمي على المذهبين كما مر مرارا لئلا يتوهم الانقسام
في وجوده على انا نقول الدوام والضرورة المأخوذتان
في القضيةين المزبورتين ليس الا الدوام لازمي وهو ان
يكون المحمول ثابتا للموضوع او مسلوبا عنه ازا وابدا
والضرورة لازمية اي الحاصل ازا وابدا وقولك فلا
يصدق لا يتم اذا اريد منهما الذاتيان كما لا يخفى وايضا هذا

من ذلك وان اردت غير ذلك فلا تنافي الترتيب عن الوقت
ولو تدبرت في تلك المسئلة ارجو ان ينحل بها كثير من
المسائل المنطقية والحكمية بل وغيرها فقدر **الحكماء**
الطبيعيين علم بحيث فيه عن احوال الجسم الطبيعي من
جهة ما هو واقع في التغيير **مسئلة مهمه** قال
ارسطاطاليس المشائي اتفقت الفلاسفة على قدم العالم
الارجل واحد منهم وقد قال بعض من الفلاسفة
الاسلاميين ان مراده من الرجل افلاطون وبهذا
لا يصح حمل قول افلاطون بحدوث العالم على الحدوث
الذاتي الذي لم يخالف فيه احد فيحمل تاويل ما اشتهر
من قوله بقدم النفوس الانسانية واقرب لنا ويلات
كثره تقدرتها على الابدان وقد كثر استعمال ذلك و
منه ما يقال في المجاورات وكان في قديم الايام كذلك
وكذلك ياويل قوله بقدم البعد المجرد ثم على تقدير
مذهبه بعدم القدم الذي هو من اصول الحكمة كيف

عد من الفلاسفة مع ان جالينوس لم يعد منهم بحض
التوقف فيه فيحمل تاويل قوله بالحدوث الذاتي
لعدم الخلاف في كونه من الفلاسفة بل من اكبر
اكابرهم ولما اشتهر منه القول بقدم النفوس البشرية
والبعد المجرد كما عرفت وبالجملة استدلال الفايثل بقدم
العالم اى ما سوى واجب الوجود عليه بان لا يخلوا
من ان يكون جميع ما لا بد منه في وجود ممكن ما حاكما
في الازل ولا فان كان الاول لزم وجود ذلك الممكن في
الازل لا امتناع تخلف المعلول عن علته الثامنة وان
كان الثاني فاذا احدث ممكن فاما ان يكون حدوثه
من غير حدوث امر آخر يلزم وجود الممكن بدون تمام
علته واما ان يكون بسبب حدوث امر آخر تنقل الكلا
اليه وهكذا فيلزم التسلسل وقد يجاب عنه باختیار
الشق الاول وينعون استلزام كون ممكن ما ازل ليا يجوز
استحالة وجود الممكن في الازل فالجواب لا شتم العلى

المفروض غير سديد لان الامكان مما لا بد منه في
وجوده في الازل وقد فرض تحقق جميعه وقد يجاب عنه
باختيار الشق الثاني من الترديد فيقال قد بقي جزء منه
لم يكن الازل ظرف وجوده وهو يتعلق ارادة تعالى بوجوه
في الازل وقد فرضنا انه الف بل يتعلق الازل الذي
تحقق منه هو يتعلق ارادة تعالى بوجوه فيما لا يزال من
الافاق الآتية وقد فرضنا انه لا يقال لا بد من اختيار
احد شقي الترديد ولا يكفيكم ذلك اذ مع ذلك احد الامرين
من وجود الممكن بدون تمام علته او التسلسل لا ردم لا تارة
نقول ح فاد احدث ممكن فاما ان يكون حدوثه من غير
حدوث امر آخر سوى ح يلزم وجود الممكن بدون تمام
علته ولا تنتقل الكلام الى ذلك الامر الاخر فيلزم التسلسل
~~والا~~ لا نناقض عنه تارة بمنع لزوم المحذور الاول
اذ حصول الممكن في الازل بدون حصول غير ح مستلزم
لذلك المحذور بل لا يخش منه وهو لزوم وجود الشيء

مع وجود علته ضدّه واما حصوله فيما لا يزال بدون ما ذكر
لا يستلزم ذلك فان الفاعل المختار اذا اراد ايجاد
جسم ما على صفة معينة كالطول مثلا او القصر
يوجد المعلوم بهذه الصفة فكذا ههنا لما يتعلق
ارادة الفاعل المختار بوجوده الحادث لم يتصور الا كونه
حادثا والحاصل ان المعلوم انما يوجد بارادة الفاعل
المختار على النحو الذي يتعلق به ارادته سواء كان مقارنا
بوجوده او متاخرا عنه فقد صح ان ح كاف في
وجود الممكن ولا يلزم وجود المعلوم بدون تمام
علته فاقبل وتارة بمنع لزوم المحذور الثاني اذ يحتمل
ان يكون الامر الاخر يتعلق ارادة تعالى بالحادث بوجوده
الممكن فيما لا يزال وهو امر عديم فلا يرد قوتهم حينئذ
لا يحتاج الى امر اخر يخصه بوقت دون وقت ولا
يخفى عليك ان اختصاص كل صفة وجودية بوقت
او عدمية بوقت يحتاج الى تخصيص باليد به ضرورة

عنه الذي افاد بعض المتكلمين
منه انه اذا اراد الله ان يخلق
شيئا فانه لا يخلو عن
سبب من سبب الوجود

بطلان الترح بلا مرجح وتبان يمنع استحالة جميع اقسام
 التسلسل لم لا يجوز ان لا يمتنع التسلسل في الامور
 الاعتبارية ان يكون العلل وتعلقات الارادة التي
 من الاعتبارات وانت تعلم ان التعلقات المزبونة ليست
 اعتبارية محضة بالضرورة بل هي من الاعتبارية التي
 لها نفس امر وحيد يدل برهان التطبيق وغيره على بطلان
 التسلسل فيها كما يدل على بطلان في الامور العينية
 وستعرف حقيقة التطبيق المفق عن غيره هذا المختص
 كلام في هذا المطلب الذي هو في غاية الدقة لم يأت احد
 في تحقيقه بحق البيان الا العلامة الدواني ومع ذلك
 عبارته لا تخلو عن تشوش كما لا يخفى على العارف بالشيء
 وقد يدفع دليلهم المذكور على قدم العالم بالنقض
 الاجمالي فيقال دليلكم هذا يجري في الحوادث اليومية
 والمدعى الذي هو القدم متخلف فاجيب عنه بان التسلسل
 اللازم من حدوث العالم باسره هو التسلسل في الامور

المناقضين على الدليل
 بالنقض التفضيلية

المنة

المترتبة المجتمعة في الوجود وهو محال واما التسلسل
 في الحوادث اليومية فهو التسلسل في الامور المتعاقبة
 ولا يجمع المتقدم منها المتأخر ومثله ليس محالاً عندكم
 فان الافلاك عندكم قديمة وحركاتها دائمة ولك ان تقول
 فكيف يقولون وساء ما يحكون من امتناع التسلسل
~~اللازم من التسلسل الثاني من الترتيب المذكور في الامور~~
~~على قدم العلم ان لا يلزم التسلسل في الامور~~
 المجتمعة في الوجود قطعا اذ يمكن ان يكون صدور العالم
 باسره على الوجه الذي ذكره في حركات الافلاك
 فلا يلزم القدم الشخصي الذي هو مذهب الفلاسفة
 ولذلك وقعوا انفسهم في بحر التفكير وتيه الضلالة
 ولم يتم دعوى ان المعدات الغير المتناهية لم ينظم
 الا بحركة سرمدية مستلزمة لقدم الجسم او متحرك غيره
 وكذا دعوى ان المعدات لا بد ان تهني مادة قديمة
 للصورة المتعاقبة الواردة عليها حتى يلزم القدم النوعي

لا ثبات

الشخصي على ان لزومه من الدعوى
 الاول محل نظر لا يخفى على الحكماء
 بل انما يلزم القدم النوعي

ولا يقنع الفيلسوف به وهو ليس خلاف جميع المتكلمين
بل قال بذلك بعض المتأخرين كذا قاله العلامة الدوا
في شرحه للعقائد ولا يتوهم من كلامه ارتضاء إياه
لبعد من كل متشرع خصوصاً منه وهو الذي
يباهى برأصول علماء الشرع من المحيطين ببحار أهل
الشرع ولا يرتضيه إلا الذين توغلو في علم الفلسفة
وليس لهم طبع متين ولا قدم راسخ في الدين يعيهم
ما سجد ضلال الفلاسفة ويخدرهم ما أبدعت
جبال الملاحقة فلعلمهم كفر بذلك وهم لا يعلمون
لأن إجماع الإسلام على الضرورة الدينية تنادي على
عدم قدم غير الله تعالى شخصاً كان أو نوعاً وقد ورد من
الشارع متواتراً معنى قولنا لا قدم سوى الله بنفي الجنس و
تنزيهه على القديم الشخصي مما يابى عنه الطبع الموقن حسبنا
في حدوث العالم ونفي قدم مطلقاً وفي ما يرام لا يقف
عليه السمع الدليل السمعى ولكنه إنما ينفع من رزق الله

سبحانه الفطرة السليمة والفظانة القوية ولم تضره
الفلسفة اللادعة ونعم ما قال هو **لنا** كاف كفر بما يحق
معرفة دوست زد ارم زفا فيلسفه زانکه این علم لزج
ره زند بیشتر مردم که زند علی ان العقل استقل
بطلان القدم النوعی ایضا لبرهان التطبيق وغيره و
اننى لذا اترك ههنا ما يناسب هذا الموجز وهو ذا
لو وجدت افراد لا يتناهى لزوم تساوى الجزء والكلى وهذا
محال بديهية فذلك مثله اما لزوم التساوى فانا
فانا اذا فرضنا ههنا سلسلة واحدة فرضنا من فرد معين
سلسلة غير متناهية ومن الذى فوقه او تحته اخرى
الى غير النهاية فالثانية جزء الاولى بالضرورة ثم ننظر
الى المجتبتين وطبقناهما بان لاحظنا فردا بازا فرد
اجملا وجواز هذا التطبيق مما لا يخفى فان كانت السلسلة
تستغرق الاولى لزوم المحذور المذكور والافقود
فى الاولى ما لا يوجد في الثانية فيتناهى هو واستلزم

تناهياتنا هي الاولى ايضا لان الزايد على المتناهي بقدر
متناه متناه بديهية وهذا ملخص برهان التطبيق و
قد ورد عليه بماله مدافع ظاهرة ولا يمكن ان يشتمل
هذا المختصر على جميع المسائل ويكفي ان لتركبه
من الموعود والزايد عليه فاق الرسائل **الطبت**
علم يعرف منه احوال بدن الانسان من جهة ما يصح
ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصله ويسترد
زائله كذا ذكر الشيخ في القانون **مسئلة من**
رايت كثيرا من الاطباء الذين باحثتهم سيتشككون فيما
وجدت في كتب الحكماء من اطلاق نفع المحمضة للحصى
انهم كتبوا شراب لكدرك المركب من اقسامها في علاجه
وبين المجرب وهو ضرر مطلق المحمضة له وصار هذا
بحيث لم يخف على اكثر العوام الذين لهم شعور فقضى
عنه بعض من الاطباء الذين لهم معرفة بالمعالجات
غير ما خود من الكتب بل ما خود من اعمال جذاق الاطباء

من الخالف بين ما

بان المعالجات تختلف باختلاف الاوقات فكان المحمضة
تنفعه في الاغصار السابقة وتضره في عصرنا
هذا ولا يخفى عليك ان بعد اختلاف كذا في مطهر
في جميع الامرجة بين وبعض آخر منهم هو
من ذلك وقالوا مجربا لا ينافي وم تحقيق اعظم الحكماء
فنسقيه الحامض مطلقا اتباعا لما وجدنا من
اقوالهم وهؤلاء المطالعون جزويات معالجاتهم
ولا يعلمون انهم يطلقون بل يسمون حكما بحسب
اللفظ ويريدون المقتد والخاص اعتمادا على ما
حققوه في الكليات على انهم ذكروا في كثير من جزويات
معالجاتهم ما يدل على تقييد كما سنذكر وان تعلم
بعد تمام الكلام ما يترتب على هذين القولين ان عمل
بهما من هلاك المرضى للتقريط والافراط في العلاج
والمتنبون لكليات معالجاتهم وجزئياتها تحير فيه
فلم يدروا ما فعلوا كانوا يخافون بالسقي من التجبير و

هو الحكيم؟

من التقصير ولعل غفلة حدث بهم ~~والحكيم~~ ^{الحكيم}
والذي لا يجوز عليه الغفلة والخطأ الذي لا ينام
ولا يسهو ولا يكاملون قد يصيرون معرضاً لها
لنا كيد هذا المعنى وقد من الله سبحانه على من فضلة ^{العلم}
محاكمة لطيفة في ذلك بعد ان نشاء متى بقدر
منه كثير من الغفلة والخطأ بل من العصيان ^{لكنه}
ذو التجاوز والعفو والغفران وهو ان مراد الحكماء
من المطلق المنزور المقيّد وقد نصبت للتقيّد قرينة
مع قطع النظر عما يفهم من الكليات ومؤداه ان النفع
في بعض اوقات المرض وهو قبل ان اخذت المادة
تظهر اى ظهرت امان البروز ويظهر غالبها ^{في}
~~كل~~ وناهيك قرينة ما قاله الشيخ ابو علي بن سينا
في القانون في اثناء معالجات الجدري وقد ينفع مع
اول ظهور آثار الجدري وزن ثلاثة دراهم من رت
الكدر مع قرص من اقراص الكافور وشراب الطلح ^{شد}

المنفعة في مثل هذا الوقت واذا امتادت العلة و
جاوز اليوم الثاني واخذ الجدري يظهر فربما كان
التبريد سبباً لمخاط عظيم بما يحبس الفضل داخل
يحمل بر على الاعضاء الرئيسية بما لا يمكنه من الخروج
والبروز والظهور ويحدث قلقاً وكرهاً وربما احدث
غشياً بل يحب ان يعين الفضل في مثل هذه الحال
بما يغلبه ويفتح السدد مثل الرازيانج والكرفس مع
السكر عصا او طبيع اصول ويزول الى اخر كلامه
ولا بد ولا من تفهيم معنى تحقيقه ثم تنزله على ما قلنا
والغرض ان بعد اخذ الجدري بالظهور الذي يكون
بعد اليوم الثاني غالباً وقد تقدم وياخذ بالظهور
في الثاني لغلبة الطبيعة على المرض كثير ما يكون
التبريد المستلزم للتسديد حاسباً للمادة المؤذية
فيحمل بها على الاعضاء الرئيسية وخصوصاً على القلب
~~يكون~~ يؤدي الى الهلاك فان قلت وهذا يجرى فيما

الاخذ بالبروز ايضا قلت نعم ولكن المادة لعدم حركته
 التامة حينئذ لا تحمل على الاعضاء الرئيسية فالتبريد
 في تلك الحالة وان استلزم التشديد استلزم الاطفا
 او التقطيع ايضا فتؤمن من ايدائير بخلاف ما اذا
 اشرفت المادة على الظهور وبعد ذلك نقول وان خص
 الجدرى بالذكر ولكن الحكم عام لعدم العلة على ان
 الجدرى في غالب طلاقات الاطباء يشتمل الحصبة
 ايضا اما ترى ما قاله ايضا في القانون اعلم ان الحصبة
 كانها جدرى صفراوية وامثال ذلك يوجد كثيرا
 في هذا الكتاب وفي ساير كتبهم كما لا يخفى على العارف
 بهذه الصناعة ثم لو سئلتني عما يدل على جواز سقي الحامض
 قبل كمال البروز من كلامهم ها اقرء عليك عبارة
 الشيخ ايضا عقيب ذلك في ثناء ذكر العارح المشترك
 بين الجدرى والحصبة وفي آخره يجب ان يطعم بالعدس
 المحض بالتمر الهندي العدس المحض بباء الرمان والسماق

او المحصر او نحوه ومن البين ان المراد بالآخرين الاخطا
 لا الصحة لا يقال سلمنا ان المراد وقت انحطاط المرض
 وهذا لا يدل على كونه قبل البروز التام لان الظاهر
 ملازمة الصحة لتتام البروز ومدار هذه الصناعة
 على الظن لا يوجد فيها القطع الا في بعض كلياتها مع ان
 المانع من سقي الحامض بعد بروز غالب المادة معدوم
 كما لا يخفى والمجرب في هذا الامر ليس الا مضررة المجموعة
 لهذا المرض مطلقا لا في جميع اوقات هذا المرض
 تنزيلنا على بعض اوقانه كيفنا وخصوصا اذا كان البعض
 اكثرها ولا عبرة بقول العوام في ان مضرته عام لجميع
 اوقات المرض لغلبة الخوف عليهم من وجدانهم الذي
 لا يدرك الحقايق ويعجز عن فهم الدقائق وبعد
 احاطتك بحواش هذا التحقيق قدرت على حل شبه
 تناسبها ومثالها ومن جعلتها شبهة في فصد
 المطعون وتبريد مزاجه وقد اختلفت كلمة الناس فيه

فاحكم انت بذلك فيما كانوافيه يختلفون **الطبيعي**
 علم يعرف منه احوال الاجرام البسيطة من حيث كيانها
 وكيفياتها واوزاعها وحركاتها اللازمة لها **مسئلة**
من ولنقدم ما يحتاج اليه لاختفاء في ان طول
 البلد عند الاكثرين هو قوس من معدل النهار فيما بين
 دائرة نصف النهار لجزائر الخالدات ودائرة نصف
 النهار لذلك البلد من الجهة الاقرب وعرضه اصغر
 القوسين من دائرة نصف النهار الواقعين بين الاقطاب
 وقطب المعدل او بين المعدل وقطب الاقطاب وبعد
 معرفة طول البلدين وعرضهما يمكن استخراج قدر
 المسافة بينهما فقالوا في طريق الاستخراج البلدان اما
 متفقان في الطول مختلفان في العرض او بالعكس او
 مختلفان فيهما فعلى الاول درجات العرض درجات
 البعد وعلى الثاني درجات الطول وعلى الثالث ضرب
 درجات ما بين الطولين في نفسها وكذا درجات ما بين

العرضين ويؤخذ جذر المجموع فال حاصل درجات
 البعد بالشكل السابع والاربعين من المقالة الاولى
 من كتاب الاصول المستعمل بالشكل العروس لان قوس
 البعد هو وتر الزاوية القائمة الحاصلة من تقاطع
 معدل النهار او مواز له ونصف النهار للبلد لا يقال
 في الشكل المذكور يعرف حال المثلث الحاصل من الخطوط
 المستقيمة دون غيرها لانا نقول غرضنا التخمين
 في ذلك ويقاربه المثلث الحاصل من الاقواس كما لا يخفى
 ثم قالوا واذا حصلت البعد بالدرجات والدقائق
 واردة ان تعلم البعد بالفراسخ بين البلدين فخذ
 بازاء كل درجة اثنين وعشرين فرسخا وتسعي فرسخ على
 قول المحققين حتى تعرف المسافة الواقعة بينهما بالخط
 المستقيم وان انتهيت ان تطلع تقريبا على المسافة بينهما
 بالطريق المسلول فزد عليه ربع الفراسخ الحاصلة من
 ضرب درجات البعد في عشرين او اثني وعشرين لان

الغالب انحراف عن الخط المستقيم بمقدار ذلك للتداول
 والوهاد وغيرها كما حققه المحقق الكاشي في زيج
 والفرسخ اثني عشر الف ذراع والذراع اربعة وعشرون
 اصبعاً والاصبع مقدار ست شعيرات مضمومة بطون
 بعضها الى بعض من الشعيرات المعتدلة ولم اطلع منهم
 على بيان فرق بين الدرجات وفيه نظر لان اذا كان بازاء
 درجة من المعدل في خط الاستواء عشرون فرسخاً
 مثلاً لا يصير بازاء درجة من موازيه في عرض سبعة
 وثمانين عشر فرسخ تقريباً كما لا يخفى لان البعد بين
 نصف نهارى البلدين كلما بعد عن المعدل ينقص بحيث
 يفقد عند ربع الدور تقاطعها عند قطبي المعدل
 لما عرفت من معنى طول البلد فكيف يصح القول بان كل درجة
 مطلقاً اثنان وعشرون فرسخاً وتسعي فرسخ ثم لا يخفى عليك
 ان اطلاق هذا الحكم في البلدين المتفقين في قدر الطول
 او عدمه صحيح لان قوس البعد حينئذ قوس من نصف

النهار للبلدين ولا تفاوت بين درجات نصف النهار
 لان كلها عظيمة متساوية وكذا في البلدين المختلفين
 طولاً ولا عرض لهما اذ قوس البعد في هذه الصورة يكون
 من المعدل او يكون لاحدهما عرض اذا ضاع المثلث
 في تلك الصورة اقواس من الدوائر العظيمة لان ضلعيه
 قوسان من المعدل ونصف النهار للبلد الذي له عرض
 والضلع الثالث هو البعد والبعد اقصر الاقواس
 الواقعة بين النقطتين وهما سمتا راسي البلدين فلا بد
 ان يكون دايرة هذا القوس عظيمة لما تقر في الهندسة
 ان القوس الواقعة من الصغيرة بين نقطتين اعظم من
 القوس الواقعة بينهما من العظيمة واما اذا كان للبلدين
 كليهما طول وعرض كما هو الاكثر فلا يصح الاطلاق
 المذكور ولا تقابل كل درجة من قوس البعد الفرساخ
 المسطوقة التي كانت في مقابلة درجة من القوس الذي
 هو مساوٍ لجزء ربع القوسين اللذين هما من الدائرتين

العظمتين لان هذا القوس مساو لجذر مربع القوسين
 اللذين دايرة احدهما صغيرة وهي الدايرة الموازية للمعدل
 المائة بسمت راس اقل البلدين عرضا ونقطة تقابلها من
 نصف نهار البلد الآخر فهذا القوس اصغر من ذلك القوس
 فلا بد من اصغر درجة جانب فقتل الفراسخ كما لا يخفى على من
 له خيال مستقيم وطبع سليم قائم فيه وانظر اليه بعين
 التدقيق ولا تبادر بدفعه في دفعك عن مقام التحقيق ولا
 يحجب عنه بان ما قاله القوم تخميني لا تحقيقي فلا يضركم
 ما قلت لان التقريبي هو ما يقارب التحقيق وهذا ليس
 كذلك لان بازاء الدرجة الواحدة من قوس الطول في قرب
 قطب المعدل لا يحصل عشر الفراسخ المزمومة فابن التقارب
 وقوسهم في ذلك انه تقريبي لما ذكرنا سابقا واما عمل البعد
 كما افيد في زيح الكور كما في فهو عمل تحقيقي يعرف بر البعد
 بحيث لا يرد عليه ما قلنا وبرهان مقدمات كثيرة
 دقيقة فنكتفي بذكر طريق استخراج البعد الذي اكثر

كأثره

الطباع ميل الى معرفته قال في الباب الثامن عشر
 من المقالة الثانية اعلم ان البلدين ان كانا عديني العرض
 فما بين طوليهما هو البعد بينهما وان كان الواحد منهما
 ذا عرض او كانا ذوي عرض فنقسم كل من النوعين الى خمسة
 اقسام الاول ان يكون طولهما متساويين الثاني كون
 الطولين اقل من ربع الدور الثالث مساوية الربع الرابع
 كونه زائدا عليه اقل من النصف وهو ما يثرب ثمانين
 الخامس مساوية للنصف فان كان الواحد منهما ذا عرض
 فاما ان يكون بين طوليهما اختلاف فالبعد حينئذ بقدر
 عرض ذي العرض وان كان لا اختلاف بقدر ربع
 الدور فهو البعد وان كان بقدر النصف فالبعد
 بقدر تمام العرض الى قف واما ان كان الاختلاف
 في الطول اقل من الربع او اكثر منه فضررنا جيب تمام
 العرض في جيب التفاضل بين صفر والاختلاف في خط
 وقوسنا الحاصل من الضرب في جدول الجيب فان كان لا

خلاف

اقل نقصنا هذا القوس من الربع وان كان اكثر زدناه
 عليه والحاصل هو البعد وان كانا ذوي عرض ولم يكن
 عرضاهما متساويين فعلى تقدير عدم الاختلاف بين
 الطولين مجموع العرضين بعد ان كان كل منهما
 في جهة والا فالبعد هو التفاضل بينهما وعلى فرض
 الاختلاف بينهما فمع تقدير مساواة الاختلاف لضعف
 الدور البعد هو الباقي من نقصان مجموع العرضين
 من ضعف الدور مع اتحاد جهة العرضين ومع الاختلاف
 هو الباقي من اسقاط التفاضل بينهما من الضعف و
 مع تقدير مساواة ربع الدور ضربنا جيب عرض احد
 البلدين في جيب عرض البلد الآخر من خطا وقوسنا الجا
 في جدول الجيب ثم ان كان العرضان متفقين في الجهة نقصنا
 هذا القوس من الربع ولا زدناه عليه فالبعد هو الباقي
 في الصنوع الاولى والمجموع في الثانية ومع تقدير
 نقصان عن الربع ونعتبر عنه بالصنوع الاولى او زيادته

عليه ونعتبر عنه بالصنوع الثانية اخذنا جيب
 تمام عرض واحد منهما وقد فرضنا ذلك الواحد
 الفسطاط والآخر دمشق وضربناه في جيب ما بين
 الطولين من خطا فقوسنا الحاصل في جدول الجيب و
 سمي تمام هذا القوس بالمحفوظ الاول من خطا
 فقوسنا الخارج من القيمة في جدول الجيب وسمى
 هذا القوس نفسه بالمحفوظ الثاني اما مع اتفاق العرضين
 جهة في الصنوع الاولى ومع اختلافهما جهة في
 الثانية زدنا المحفوظ الثاني على تمام عرض دمشق واما
 مع عكس ذلك اخذنا التفاضل بين المحفوظ الثاني وتمام
 عرض دمشق وسمى الحاصل من الجمع او الباقي من النقصان
 بالمحفوظ الثالث فاخذنا جيب المحفوظ الثالث و
 ضربناه في جيب المحفوظ الاول من خطا وقوسنا الحاصل
 في جدول الجيب فذلك القوس هو المحفوظ الرابع ففي
 الصنوع الاولى مع اتحاد الجهة في العرض مطلقا ومع

وقسمنا جيب عرض الفسطاط
 على جيب المحفوظ الاول

اختلافها ايضا فيه على فرض فصل تمام عرض دمشق
على المحفوظ الثاني وفي الصورة الثانية مع اتحاد الجهة و
عكس الفرض السابق نقصنا المحفوظ الرابع عن ربع الدور
والباقي هو البعد بينهما وفي غير هذه الصور الثلث
زدناه على الربع والمجموع هو البعد المطلوب وان كانا
ذوي عرض وكانت بين عرضيهما مسافة لا يحتاج
الى تلك الاعمال الكثيرة بل اخذنا جيب تمام العرض
وضربناه في جيب نصف ما بين الطولين ان كان العرضان
في جهة واحدة والاضربناه في جيب تمام نصف ما بين
الطولين منحنى في الصورتين وقوسنا الحاصل من الضرب
في جدول الجيب فالبعد المطلوب ضعف هذا القوس
اذا كان العرضان متفقين في الجهة وتام ذلك لضعف
الى نصف الدوران لم يكونا متفقين فيها وبهذا العمل اعلم
البعد بين الكوكبين اذا اخذنا تقويم الكوكب في موضع
طول البلد وعرضه في موضع عرضه ولعمري ان هذه

المسألة الطيوية من مسائل التي فيها منافع كثيرة دينية
بل اخروية ايضا واعلم الناس بنا فاعلموا اذ كيا المسافرين والعلم
عند الله تعالى **علم النجوم** من علم يقتدر به على
معرفة كليات خواص ما يوجد ويعتبر في الافلاك اظنا
فان قلت وكيف يترتب الخاصية التي هي من الموجودات
العينية على الامور الاعتبارية مثل اراس القمر هو
نقطة تقاطع منطقتي مايله ومثله التي اذا تجاوز القمر
عنها يصير شماليا وهو امر موهوم قطعا ويقال ان
الرأس هو المشتري الثاني خاصيته السعادة وطبعه
الريادة قلنا حله موقوف على تحقيق معنى الخاصية
فينبغي ان نفتدقرا ولا اذا قيل خاصية الفلفل
التسخين او الفلفل يتخن فان ما ظاهرا واحدا واختلاف
بحسب لعبان فاما ان يريد برائر فاعل التسخين كما ذهب
اليه سفله الفلاسفة وان الله تعالى فاعل ذلك
التسخين والفلفل شرط له يعني ان يتسع ان يوجد عتلا

اروت تعولي او غير ذلك
والاذا كان في الجيب
وارشها

ذلك التخيّن الخاص بالحاصل عقيب اكل الفلفل بدونه
 قاله محققوا الفلاسفة قال العلامة الدواني في
 رسالته خلق الاعمال والحكماء ايضا فاليون بان الله
 تعالى هو الفاعل الحقيقي لجميع الممكنات وان ما عدا
 من نزل الشرايط والآلات وهذا وان كان خلاف
 ما اشتهر بين المتأخرين المنتحلين لا فاوليهم لكنه
 مما صرح به المحققون منهم حتى شيخهم ورئيسهم الى
 على الحسين بن عبد الله بن سينا في كتاب المشهور
 بالشفاء والتلميذ الفاضل عمر بن الخيام رسالته في تحقيق
 ذلك اشبع فيه القول ثم كلامه ولو سبرت اطياف
 الشفا لا طلعت فيها خصوصاً في المقالة التاسعة
 منها على كثير مما ينادي بذلك قال في الفصل الرابع
 منها بعد قوله ذا وهو فاعل الكل يعني ان الموجود الذي
 يفيض عنه كل وجود ومن يقول بان الفلفل الذي هو
 جماد انه فاعل حقيقي قريب الى السوفسطائي فان عدم قابلية

٢
 اذا اذا فان الموجودات
 كلها وجودها عنه ثم قال
 بعينه قوله

الفاعلية لما لا حيوة له كالضرورةيات عند ذي الفطرة
 السليمة او ان الله تعالى فاعل التخيّن وليس له ولا لساير
 افعاله شرط بالمعنى المزبور فلا يمنع ان يوجد الله تعالى
 التخيّن وليس له ولا لساير افعاله شرط بالمعنى المزبور ولا يمنع
 ان يوجد الله تعالى التخيّن الخاص المذكور مجانا بغير واسطة
 اصلا بل عقيب اكل الكافر بفعل الله ما يشاء نعم ما جعله
 الفلاسفة من نزل الشروطين والآلات هو شرط عادية
 بمعنى ان عادته تعالى جرت بان يفعل هذه الافعال
 بعد ان يخلق تلك الشرايط وهذا مذهب المتكلمين
 جميعاً غاية الامر ان الاساعرة يقولون هو فاعل جميع
 الجواهر والاعراض بالاختيار وليس لفعل من افعاله
 شرط اصلا والمعتزلة يستشون افعال العباد منه
 ويقولون الامر كذلك لكن افعال العباد انفسهم وكل
 من الطرفين كلام طويل فيه اما كلام المعتزلة المنقشة
 باذيال الفلاسفة فهو اقرب الى العقول الناقضة وقول

الاشاعة النسب الى النفوس القدسية وقد اشير اليه
في المسائل السالفة وقد حققناه في حاشيتنا على شرح
العلامه الدواني للعقايد العنصرية كما ينبغي وميزنا فيها ^{طب}التر
عن اليابس والصحيح عن الباطل ليس ههنا مقام ذكره و
اذا عرفت ذلك ظهر عليك ان الجواب على المذهب الثالث
والثالث هين دون الاول فتدبر في بيان الحكم الشرعي
فيمر بعقيدان شيئا من الاشياء شرط الفعل من
افعال الله تعالى بالمعنى المذكور ولا سيما فلكا او
فلكيا مع ضرورة كفر الذاهبين الى المذهب الاول
شرعا فالذي نعقده ان تركا فراضيا قطعاً وقد صرح
بذلك علماء الكلام وفقهاء الاسلام والاحاديث
الواردة في ذم المنجم والوعيد عليه محمول على من عتقده
كون شيء من الافلاك والكواكب فاعلا لوجود شيء او
بقائه جوهر اكان او عرضا وخصوصا الجوهر او
شرطا بالمعنى الذي مر لها ذكره ومن لم يعقده نقض

ذلك فهو مكنته واما تكفير من ظن الشمس التي
جرمها ما يئوسه وستون مثلاً وربع وثمن مثل
كرة الارض على ما في التذكرة في الخاصية كما اعتقد
الاشاعة والمعتزلة كلهم للفعل فيها فلا يصد
الامن احمق ولعل مكفره الضال ومفسقه من
الجهال وان عبر عن الخاصية بالاثرفقال هذا اثر
ذلك الكوكب وذلك اثر هذا بتلك المعنى اذ لا
مشاحة في الاصطلاحات ولا عبرة بالالفاظ بعد
العلم بالمراد نعم الاول في ترك التعبير عنها بلها
خلاف الحق والعجب ان جمعا منهم يستدلون على
ذم المنجم مطلقا بما روي ان المنجمين اخبروا عن نزول
المطر في الوقت الفلاني فزل حتى ملاء المسجد الحرام
من الماء ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفرغ
الماء منه وهو يقول كذب المنجمون ورب الكعبة
ولا يعلمون اثر لوجمل على مثل ما فهموا منه يلزم

منه والعياذ بالله سبحانه كذب المخبر الصادق
 اذ كذب المخبر عدم مطابقتها للواقع بل ينبغي ان يحمل على
 صحيح كما حمله كثير من المحققين منهم الامام الرازي ان
 المنجمين الذين كانوا في ذلك الزمان ولم يكونوا منذ
 اسلموا كان يعتقد ان الكواكب والفلك مؤثرات
 في الوجود ونزول المطر من اثارها فقوطهم ينزل
 المطر في ذلك الوقت في قوة ان الكوكب والفلك
 يطرح جنيثا وهو كاذب فصدق التكذيب وان اردت
 مزيد اطلاع فعليك بالكتب الفقهية والاحاديث
 واكثر هذه المباحث اما في بحث صلوة الاستسقاء
 او كتاب الردة فارجع اليها وتدبر **مسئلته** من
 اطياليج خمسة النيران وينتجها اي البحر والمقدام
 وسهم السعادة ودرجة الطالع وبعضهم يخرجون البحر
 ويقولون انها اربعة وفي الترتيب اقوال والكل متفقون
 بتقدم الشمس على الكل في النهار والشمس في الليل اذا

وبعد نزول المطر كما قالوا
 تحقق ان خبرهم مطابق الواقع
 فتكذيب الخبر الصادق غير
 مطابق للواقع

انما المراد ههنا الايات في سبعة من اقسام
 والبحوث عن الاحكام الشرعية المتعلقة بالعلوم
 وادراكها منها

صلحا للهيا لاجية وفي الباقي اقوال متعددة و
 اطياليج اسم يوناني قيل هو الروح وقيل البدن و
 الاشهر الاول والكدر خداه كل كوكب مستول على موضع
 اطياليج او الهيا لاج نفسه حيث يكون الشمس والقمر
 ويكون في بيته او درجة شرفه وعند بعض برج
 الشرف كدرجة من جعل اطياليج اسما للمعين
 منهما جعل الكدر خداه اسما للآخر وعلى الاقوال
 يعرف ملكة العمر من الكدر خداه على رأي المنجمين
 الاحكاميتين وهؤلاء يجعلون له ثلث عطايا
 الكبرى والصغرى والوسطى المركب من نصفها عند
 الاكثرين وهذا هو القول المشهور في عطايا الكواكب
 من السنين **رجل** كبراه ٥٧ صغراه ٣٠ وسطا
 ٣٤ ونصف المش تزي كبراه ٧٤ صغراه ١٢
 وسطا ٤٥ ونصف المبرج كبراه ٤٤ صغراه ١٥
 وسطا ٤٥ ونصف الشمس كبراه ١٠ صغراه ١٠

والنظر بالبرجية في هذا الاستيلاء كانت
 ٣

١٩ وسطاها ٤٩ ونصف الزهرة كبراهها ١٢
 صغرها ١ وسطاها **عطا** كبراه ٧٩ صغرها
 ٢٠ وسطاها ١٢ **القم** كبراه ١٢ صغرها ٢٠
 ٤٤ ونصف وبعضهم قد جعلوا وسطى الشمس والقمر
 ما يخالف القياس والتجربة قال الكوشيار الحلي في
 مجل النجوم ويجعلون له سنين كبرى ووسطى وصغرى
 من غير ان يعرف له وجه يعتد برحمة وانث تقبل ان
 مدار هذا العلم الذى في الحقيقة هو علم خواص الكواكب
 كما عرفت بالتجربة كعلم خواص الادوية وهل رايك هذا
 يطلب الدليل من قول خاصية العود تقوية القلب
 كما عرفت بالتجربة كعلم خواص الادوية وهل رايك هذا
 يطلب الدليل من قول خاصية العود تقوية القلب
 اللهم الا ان يريد بذلك نفى صحة تجربتهم وهو ايضا
 ضعيف لا تفاق النجسين على انقسامها اليها وليس
 لمن يعتد علم احكام النجوم ذلك ثم قوطهم الكد خداه

ع

ان كان في جاق الوتد عطيته الكبرى ذا الم يمنع مانع
 ولم يحصل معارض معناه عند المسلمين من المنجيين ان الله
 تعالى يعطي مثلا المولود الذى يكون كد خداه
 الشمس وهي في الوند مائة وعشرين سنة شمسية
 من العمر بفضلها وجوده غنيا عن الشرط غير مثا
 من مانع على جريان عادته التي لو شاء خرقها فاضافة
 العطية الى الكوكب يادى الملازمة ثم والغرض ^{صل} الا
 ههنا توضيح مقدمتين خفيتين اولهما ان الكد
 على الهيلاج المقدم على الاختلاف في الترتيب
 اذا تمت عطيته هل انتهى العمر او يضاف عليها
 عطية الكد خداه المؤخر عنه وثانيهما على تقدير
 اعتبار جميع الهيلاج المستحقة للهيلاجية ان
 كان هيلاجين او اكثر كد خداه واحد اذا تمت عطية
 فهل تستأنف العطية بكد خداهيته للهيلاج
 الآخر او انقضت الحيوة وقد اختلفت كلمات الاول

ال

فيهما الذي اعتقده الشق الثاني من الاول والشق
 الاول من الثاني اما الاول فللقياس اذ لا يلزم من اتجا
 حكم هيلاج بطلان حكم هيلاج آخر ورايت كثيرا
 من طوابع المواليد كان عمرهم مساويا لعطايا الكدخداهات
 هيلاج ثلثة منهم من جعلته نائبا في قضاء
 شيراز وناظرا على ساير نواب في قضاء باقي بلاد
 فارس الفاضل الذي الشهير ببلاتقوام الدين القاضي
 ابن شيخ احمد الشيرازي فقد بلغ عمره الى ما بين
 سبعين وثمانين سنة وكان عطية الكدخداه على
 هيلاجه الاول اقل من ثلثين وعطية الكدخداه
 على هيلاجه الثاني اقل من العشرين والآن لا اذكر
 الا محله ولو كان بعد حيا هو المسئول من الله سبحانه
 اظن انه قد دخل في عطية الكدخداه على هيلاجه
 الرابع ولما الثاني فمثل ما ذكرناه في الاول وان وجد
 ظاهر عبارتهم على عدم تكرر عطيته يقولون اذا كان

في عين الوعد عمر المولود يساوي عمر المولود الكبير و
 ان كان في المايل الوسطي وفي الزايل الصغير ^{يطلقون}
 ولا يقيّدونه بصورة كونه كدخداه هيلاج واحد
 ولا بانه اذا كان كدخداه هيلاجين يعطى ^{بعض} الكدخداه
 وقيل ^{عليه} قيل على قولكم هذا يلزم ان يكون عطية
 الشمس مثلا اربعماية وثمانين على الاصح من ان الهيلاج
 خمسة لماية وعشرون والجواب ظاهر و
 لا سيما اذا دلت التجربة على حقيقته وقد رايت
 كثيرا من صور الطوابع التي لا بد ان تؤخذ العطية
 مكررة حتى تناسب اعمار مواليدها وكان الامر
 في طالع والدي تجاوز الله عن سيئاته وعن غفله
 كذلك كان طالع الجد وكان القصر هيلاجا
 مقدما لان الشمس كانت في منتصف الجد ولم
 يكن له هيلاجا اخر غير درجة الطالع وانحصرت
 كدخداه هيلاجين للشرى المستجمع لصفاتها

العطية م

وهو منع من العطية

وهو كان في المائل ما يتلوا الى الزايل وقد
تجاوزهم عن عن احدى وخمسين وانت تعرف
ان اقوى ادلة هذه الصناعة التجربة ولا يلزم
التجربة التامة ويكفي الناقصة ادغاته
ما يدعى فيها الظن القوي كما صرح به اكابرها
واشرت اليه في التعريف ولذلك فيرد كلام من
يكفر المنجم بما قيل بعدم تاثير الفلك والفلكيات
اصلا مستدلا بانه يدعى علما خصه الله تعالى
اليه سبحانه بقوله عز شانه وعنده مفاع
الغيب لا يعلمها الا هو بان المختص هو علم الغيب
اذ المتبادر من العلم اليقيني وهذا الرجل انما
يدعى العلم بعناء المجازي اى الظن هكذا قال الامام
فخر الدين في الاختيارات العلامية من اراد الاطلاع
على حقايق ما ذكرتها في هذه المسئلة فيلزمه
ان يحصل من علم الفلسفة الاولى والكلام والفقه

والحديث والنجوم قد راوا فيا فطلع على كيفية
تحقيقها فيها واذا بينا لك مراتب المطالب
فلنظم المسئلة بذكر امر دقيق يقع الاحتياج اليه
غالبا وهو كيفية استعلام عطية الكوكب
اذا لم يكن في جاق الوتد وجاريه على الطريق
المشهور وكونه فيها نادرا كما لا يخفى فانظر الى
الكدر خداه وهي المستمارة بالمسافة وفضل العطية
الكبرى للكدر خداه على عطيتها الوسطى وهو المستمى
بالتفاوت والدرجات التي بين الوتد والمائل
وقسمها بالاساس فاضرب المسافة في التفاوت
وقسم الحاصل على الاساس فالخارج هو قسط بعد
الكدر خداه من الوتد ثم نقص القسط عن تمام
العطية الكبرى للكدر خداه فالباقي هو العطية
المعدلة للكدر خداه وان كان بين المائل و
الزايل فاقسم المائل مقام الوتد والزايل مقام

الكدر خداه ان كان بين الوتد والمائل
خدا الدرجات السوايه التي بين نقطة
الوتد وموضع ٢٥

المائل والعطية الوسطى مقام الكبرى والصغرى
 مقام الوسطى فاقتم العمل كما ذكرنا وقر عليه ان
 كان الكد حذاء بين الزايل والوتد فالحال كما ذكر
 الا ان التفاوت حيث نفس تمام العطية الصغرى
 فينقص قسط البعد عن تمام العطية الصغرى
 ولى فيه نظر وجهه لا يخفى ويقوى ظهوره
 في صورة لم يبق بين الكد حذاء والوتد الا درجا
 قليلة فتدبر على خواص الحروف علم يعرف به
 بعض معتدبر من الخواص الدنيوية المترتبة
 على الحروف المكتوب والمنطوق لا يخفى عليك ان
 اوضاع الحروف تختلف فيتصنف لذلك ولكل
 صنف خاصية خاصة من اصنافها خواص
 الحروف المكسرة والتكسيرة كاتبة حروف معينة
 في سطور متعددة على نهج واحد في السطور
 بوجه يختلف او ايل السطور واوا حرها بحيث

ينتهي الى سطر لو غير ترتيبا بالنهج المقترر لرجع
 السطر الاول ويقال للسطر في هذا الفن ما
 وبحرفه درجة واشهر طرق التكسير هو ان
 تأخذ بالحرف الاخير من الزمام الاول ثم الحرف
 الاول منه ثم الحرف المتقدم على الاخير
 ثم المؤخر عن الاول وهكذا الى ان يتم الزمامات
 ولو اردت ان تعرف صحة العمل قبل التمام فانظر
 الى الزمامات فان كانت في تحت كل حرف من كل
 زمام درجة كالدرجة التي تقوفا عليها مثل
 ذلك الحرف من الزمام الاول فاذا عن بصحة العمل
 واذا رايت زماما لا تصنف جميع درجاته
 بتلك الصفة فاعلم ان البطان يصاحبه و
 ما تحتها مثلا وجد انك في الصورة الآتية
 ان تحت كل هاء دال دال على صحتها وها انا انك
 بمثال للتكسير لتصح ما انخرط في سلك التجريب

ه ر و ن ا ل ر ش ي د	و للتكسير
د ه ي ر ش و ر ن ل ا	طرق غير
ا د ل ه ن ي ر و ر ش	هذا يعلم
ش ا و د ر ل ر ه ي ن	من كتفته
ن ش ي ا ه و ر د ل ر	المسمى بالجفر
ر ن ل ش د ي ر ا و ه	بل من افواه

علمائه فلا يحتملها هذه الرسالة الزاجيزة
ولعله كان تكسير الصادق هرون الرشيد
من تلك الطرق اذ لم يؤخذ في هذا الطريق
لفظ الشهادة ولا غيره وان كنت طالباً لهذا
الفرق فاجهد في وجدان عالم غير ضان عليك و
هو لا يحصل الا بعد سعي شديد وانتظار مديد
لقللة علماء الجفر وخصوصاً في هذا الزمان و
مع ذلك يضنون غاية الضنّة فيه لوجوه بعضهم
لغاية المحبّة اليه وبعضهم للخوف من ترتب الفساد

اذا كان المتعلم غير اهل واما من يعمل ذلك بغير
معرفة فيتدبها واستاد يعتد به وتقوى يعتد
عليه فقد جعل نفسه مصدر البلاء ~~يا~~
~~للعلم~~ ~~ان عالم الجفر وان~~ ~~عشر~~ ~~لكن~~ ~~قد~~ ~~جرب~~ ~~ذلك~~ ~~و~~
~~لا تلقوا~~ ~~يا~~ ~~يديكم~~ ~~الى~~ ~~التهلكة~~ ~~وان~~ ~~كان~~ ~~المقدّر~~ ~~لها~~
~~ولا~~ ~~يخجلوا~~ ~~الزمان~~ ~~منه~~ ~~اذ~~ ~~يوجد~~ ~~قطعا~~ ~~في~~ ~~كل~~
وقت اولياء تقوم الدنيا بهم كقيام الاجساد
بالنفوس وهو لا يعلمون هذا العلم الذي
اورثه النبي صلى الله عليه وسلم مدينة العلم
عليها بابها خاتم الخلافة والولاية المطلقة
فالتف فيه كتابين الجفر والجامع وائمة اهل البيت
كانوا يستخرجون الحوادث المستقبلية منها
حكي ان المأمون العباسي لما كلف الامام علي
بن موسى الرضا رضى الله عنهما بقبول ولايته عهد
وكتب في ذلك كتابا فكتب الرضا في جوابه بعد

يخفي ان عالم الجفر وان

ان اثنى عليه وذكره بامانة المؤمنين وجعل
نفسه فداء واظهر قبول ان يلي عهده بعد
ولكن الجفر والجامع يدلان على خلاف ذلك
وكذا نقله ابن طاووس الحسيني وصاحب كشف
الغمة وان كنت ذا بصيرة تعلم ان الثقة بتلك
المرتبة مثل هذا الامام من المأمون الذي
يعتقده غاية للاعتقاد حتى ان جعله ولي
عهده وجرم العباسيين من الخلافة التي كانت
فيهم دهورا واعصارا واثار لذلك الفتن عليه
ليست مجوزة عند العقل السليم والطبع المستقيم
فيطل حينئذ كثير من مقتدمات الرافضة
كما لا يخفى وكانت هذه جملة معتزلة ذكرنا
اغتناما للفرصة ونرجع الى ما كنا بصده
قال قدس سره في شرح المواقف والجفر والجامع
كتابان منقولان عن علي رضي الله عنه ما عرفت

ويؤيد

من كلام الامام الرضا رضي الله عنه لا كما يظهر
من عبارة العلامة الذواني ان الجامع صنفه الجفر
والجفر الجامع كتاب واحد كما هو بالسنة العوار
ثم ليعلم ان من يعرف علم الجفر ويكون مطيعا
للرب سبحانه يصير مظهر آثار عجيبه ومخبر
اخبار غريبة وقد ظهر ذلك العلم من الامام
الطهامين جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي رضي
الله عنهم وكرم وجوههم بعد سبعين سنة
وحروف اسمه الشريف مشيرة الى الجفر وتاريخ
ظهوره في الملة الاسلامية نقل ان الامام
جعفر بن محمد الباقر كسر حروف اسمه مع حروف
هرون الرشيد فظهرت في الزمان الحادي عشر
صوت الفزار فاخفى في جبال الشام تمام احدي
عشر سنة وكسر اسم هرون الرشيد فراى في زمان
منه صوت شهيد وفي تحته صوت هلاهل

فعلم انه ليستم فاخرج منه تاريخ التميم والموت
ايضا فقال انه لموت في ذلك الوقت بالستم قال
العلامه الدواني وظهور صورة الهلاهل في تكبير
هذين الاسمين يعني هرون والرشد مجل نظر فان
الهاء ليست الا في موضع واحد قول بل اللام ايضا
كالهاء فماسب تخصيصها بالذكر والتحقيق ان امثا
هذه الاولياء الطاهرين قد بلغ صفاء خاطرهم
الى حد كفاهم ادنى ايماء فهل يكفي للهلاهل عند
اهل المعرفة واصحاب الفضائل وهل يكفي اضعا
ذلك للغافل الجاهل كلالان العاقل بكيفية الاشياء
والجاهل لا ينفعه طول العبادة وحكاية تكبير
على بن موسى الرضا رضي الله عنه هذا المصراع
كيف حال الرضا مع المأمون واستخراج حاله معه
واخباره عنه مشهورة ولعل منه علم ان هذا
الامر لا يتم ويموت قبل المأمون وكتب ما ذكر وكان

ذلك العلم وغيره من العلوم الغريبة الدينية
في اهل البيت ومنهم ورثها وراثتهم المعنوية و
الجامعون بين الوارثين من الاول باعتماد
الصوفية الموحدة شيخهم محي الدين العربي
والشيخ سعد الدين الجموي والشيخ ابو العباس
البوني ومن الثاني الشيخ ابو الحسن الشاذلي الذي
ينتهي نسبه الى عمر بن الحسن بن علي المرتضى كرم
الله وجهه ورضي الله عنهم وانقرض نسل عمر
المومني اليه بموت السيد المشار اليه **ومنها**
خواص الحروف الموضوع في المربعات الربعية
والفردية وقد كتب في المربعات الارقام الهندية
وهي في الحقيقة حروف يرسمها اهل الهند
بذلك النخط وعلم طرق وضعها فيها يسمى بالاعداد
وهو اسهل حصولا من الجبر وكذلك علم اظهر تأثيرا
منه لان احتياج الجبر الى التقوى والرياضة

كذا قال عن النسب

اشد من احتياج الاعداد اليها والكتب المولفة
في الاعداد اكثر من الجفر واحسنها واسبسطها في
زماننا هذا كتاب كنه المراد ومنتخبه الدين
صنفهما الفاضل الجامع شرف الدين علي اليزدي
صاحب الناريخ التيموري المسمى بظفر ناصره وهذا
الكتابان حاويتان لاكثر مطالب هذا الفن لانهما
في غاية التعقيد بحيث يحتاج كل سطر منه الى
كثير تأمل وقد شرحت منتخبه الى قريب النصف
في اوائل شبابي هذا وقد ضاع هو كاشباهه
من ظلم من سيضيعهم الله المنتقم وان لا يضيع
اجر المحسنين ولي تجارب في المربعات ليس ههنا
موضع ذكرها ولنذكر ما لا يخبر الى تطويل
اعلم ان مربع الاربعه من الزوجيات والخمسة
من الفرديات مما يترتب عليه فوائد كثيرة و
تعلمها في غاية السهول ولكن العامل به ما لم يكن

طمه

ماهر في علم احكام النجوم ومجايبا عن المعاصي
فهو في خطر عظيم فكن على حذر من وضع مرتجع و
الوقت غير مناسب وانت غير تايب **الفائدة**
اذا رسمت اسم العزيز في مربع الاربعة وانت
متطهرا بالطهارة عن الحدث والخبث جميعا
خالي البطن عن الحرام تائب عن المحذور حيث يكون
الشمس في درجة شرفها والسعدان والنجسا
غير منجوسين والطالع محفوظا من النحوس وكذلك
العاشرو والنير الاصغر وخصوصا اذا كان
الشمس بتثليث الشمس من بيته ناظرا بنظر المود
الى الزهرة ويكون ناظرة الى المشتري بالتثليث
وهي في شرفها وانت تنجر بالعود واللبان والسكر
المحبت بماء الورد من حملاه يكون معززا مكرما
منحايضا بطلوبه ويصل الى محبوبه ويعظمه
الملوك والسلاطين ويكرمه القياصرة والخوفاين

ان كان ظرف الحمل ايضا وقتا مناسباً وطريق رسمه

هكذا وان كان طريق

رسمه

لا من علم

الفائدة

اذا رسمت

ع	ز	ي	ز
ز	ي	ع	ز
ز	ع	ي	ز
ي	ز	ع	ز

من علم الاعداد
خواص الحروف
الاخرى
اسم المهيم في

مربع الخمسة وانت على الحالات التي شرحناها

وتجربها ذكرناها او تبدل العود بالرفع ان حيث

تكون الزهرة في درجة شرفها وهي السابعة

والعشرين من السمكة ويسدسها القمر من شرفه

ولا يكون احد من ساير الكواكب ولا الطالع

ولا العاشر منجوسا وان كان السعد الاكبر حينئذ

في السرطان والاصغر ينظر اليه والى المريخ وهو

في الجدى غير مقابل للشترى ولا في جرم مقابلته

والطالع يكون حدود السعد من الحوت فهو في غاية

الكمال من جملة يكون محبوبا للقلوب وخصوصا عند

المحبوب ودام فرحه وسروره ورغد عيشه و

حضوره وييل اليه النساء واهل الطرب والنساء

ويزداد انبساطه على الانبساط والاحكامى يقدر

على ان يعين صور امتك ثمة مناسبة للمطالب و

لا بد للمهيم بهذه العلوم من اتقان علم احكام النجوم

وقد ذكرت لك هذه الوصية لئلا تنساها وهكذا

طريق رسم هذا المربع على التبع المقترر ومدان كما

يتنوع على الفرس المقدر سواء تبدل من اجانب

او لا يسر

ومنها خواص

الحروف المكتوبة

من غير تكبير و

مربع واذا اطلق

علم خواص الحروف

م	م	ي	م	م
م	ي	م	م	ن
م	م	ن	م	ي
ن	م	ي	م	م
ي	م	م	ن	م

يفهم منه هذا الاخير بالعرف العام وترتب
الخاصية في هذه الصوقة على الحروف اربع لان
خواص الحروف المكسرة والمرقعة في الاكثر كليات
وخواص غيرها في الغالب جزويات ولان شرائط
الاولى اكثر من الثانية وكنت في سنين عمرى اوقعت
بين العشر الاول والثاني ملتها بعلم احكام النجوم
والاصطلاب والرمل والكف واخوانها والجفر
والاعداد واشباهها والطلسمات والبرنجات
وامثالها المحبة استقرت في قلبي فاوقعت في تلك
المحنة وقد جمعت كثير من كتب الفنون المزبورة
مثل الرسائل الجفريّة وكنه المراد ومنجته وشمس
المعارف واللمعات والدر النظم وخواص الحروف
للبنوني وغيره وخواص الآيات والستور للشيخ الكبير
ابي عبد الله الخفيف والستر المكنون للامام الرازي
وشامل السكاكي والذخيرة الاسكندرية وغاية الحكيم

وغيرها مما لا يحصى مع المقبرات من كتب الاحكام
لبطليموس وابوريجان البيروني ومحي الدين المغربي
وابي معشر البجلي والبيهقي والرمل حتى مفتاح
الفتوح لنصير الدين الطوسي وهو في مجلدات حصلت
منها حظا وافيا وضيعت كثيرا من اوقاتي لاشتغالي
في غالب الاحوال بعلمها وعملها وما كنت اطالع
في هذه السنين غير هذه العلوم حتى ان برعت فيها
ولا سيما في علم الاحكام الذي هو اصل كل هذه
الاعمال ويحصل منه ظنون غريبة بالمستقبل
احوال العالم والمواليديكون اكثرها مطابقتا
للواقع على رغم ان البليد مع ان التأثير في
الوجود والعلم بالغيب مختص بالله الحميد المجيد
وقد صدرت مني احكام عجبية تحيرت الناس فيها
وقد ندمت عنها بعد ما التذيع العمر فيها و
علمت ان الحق كان مع والدي رحمه الله وحفظها

من البلاد اقامتها كما كانا ينهرانى عنها ويدماها لاله
ويرغبانى الى العلوم الدينية والحمد لله الذى وفقنى
في التنبه بانها مما لا ينفع في اخيرة الموء فتركها قبل
مضى غالب العمر ولم اكن كساير من اعتماد المعنوى
واعنى بر مطالعة الفلسفيات فتعسر عليهم تركها
وبالجملة المقصود من هذا انى حريت امرين الاول
ان المذكورات علما وعمالا مستلزم لكعبية ونحو
دينوية ببقا اثرها بعد الترك مدة الاعلم الجفرو علم
خواص الايات والاسماء والخروف المفردة وعلما
فان هذه العلوم والاعمال اذا كانت مع التقوى
والطهارة لا يتبع الا اليمن والسعادة والثاني انى
ما رايت شيئا منها مع ذلك التعمق فيها اقرب الى
الصحة مما كتبه الفاضل العلامة الدواني محمد بن اسعد
الصديقى الشافعى في رسالته الموجزة المبسطة نحو
الحروف وخصوصا ما ذكره من خاصية حروف

ولاسيما المذكور في حرفى الهاء والدال فهو ان شاء
الله العزيز لا يخطا قال **اله** ع محبت راست در وقت
طلوع خشم درجه ثور شش بر پوست آهونويد مفت
دانه فلفل وشكر در پيد و در استانه مطلوب بعين بخور كند
الدال عداوت راست در وقت طلوع چهارم درجه جوزا
نه دال بر اكنيه سيفد نويد و در ممر باديا ويزد و بهار شنه
بخور كند ثم انت خبير بان الاصطراط لاب النام
المصحح نادر الوجود ولما يعرف طلوع الدرجة
الذى عليه المدار في هذا الفن بدون تخبينا
بعيد وخصوصا اذا استعلم من السدسى فلا
تطمين النفس من ادراك طلوعها ولذلك تأملت
كثيرا فيه فثارة كثر اجمع اصطراطلابات مختلفة
واستخرجت ما اظنه مقارب لتحقيق وتارة كثر
اصنع ظروفنا حسية وثقبت في وسط تحتها واضعها
على ظروف مملوءة من الماء لتحقيق الدقائق واستخرج

من الاصطربلاب قدر الساعة من الارتفاع فاستعلم
قدرا قابقها وكنث رصدت الشمس مثالا في درجة معينة
قريبة الى الدرجة المطلوب طلوعها وهي طالع
من الافق وانا عارف بطالع البروج فاخمن بظروف
الدقائق طلوع الدرجة المطلوبة فلم يكن ينفعني هذه
لكثرة تخلف الاربع عن الفعل فعلت عدم مصادفتي
الطلوع المطلوب فعلمت على التحير والتفكر حتى القى في
خاطري ان استخرج من الزيج ارتفاع الشمس من الطالع و
ارصد ارتفاعها المستخرج باصطربلابات وارباع متعده
ولاشك ان اقرب الى التحقيق من الكل فعلت ^{علاقتها} بعد
رصد الطالع بهذا الوجه فكان كالتار والقطن وقد
حصل في ذلك الزمان التي كنت لا فرق فيما بين الارواح
والسماء والفر والقباء لشدة سكر العشق والشوق و
ظغيان جنون المحبة والدوق من ذلك التفتن المسبوق
من انواع التفكير الجاذب المراد المدافع للتفكير ^{عظيم} سرور

وحنيد اضحك عليها عاشق وپامان جوي شير وكونه تين
خند وريارنج وندمي آيد مراد وانا سفت على انقضاء
يشتر از مرتبه عاقل غافل بود خوش آن غافل ثم اعلم
ان الاستنفاع من الآيات القرآنية واسماء الله سبحانه
قراءة كانت او كتابة لاشك في جوارحه وكذا الحروف
المفردة بذاتة انها جزء منها ويحتمل الحاق اسماء الانبياء
والاولياء والملائكة اليها واما من غيرها فهو حرام
وستم من السحر كما فهمت من عبارة اكابر الدين وجراؤه
القتل عند اكثرين فايك ان تجعل دمك مهدورا
وتكون عند الله مقهورا بفعل السحر الشنيع الذي يلي
الكفر القطيع وخصوصا اذا سحرت للوصول الى
مشتهى النفس الخبيثة وحصول شهوة الطبيعة
الخسيسة اذ مع قطع النظر عن العذاب العظيم لاجل
والضرر الشديد العاجل لا يحصل في الغالب المطلوب
ولما يزيدك منه آخر البعد عن المحبوب ونتيجة

فعل المستنفع من الايات واشباهها في طلب
الحج ثم ينتج السحر من تعبد المطلوب وتقنين الظاهر
ولا تغرن بنا ويرى جذب المراد فان المدار على الغالب
بل انتاج المشبه لايه اقوى من المشبه به اذ لا خفاء
في ان غضب الله على من جعل كلامه آلة الوصول الى
الشهوة الشيطانية اشد من غضبه على من جعل
الطمع مثالا له فان في الاول استخفاف بكلام
الحق تعالى دون الثاني واذا جاء غضب الله سبحانه
بجذب بن المرء ومقصوده ويلقيه في العذاب مع الشيطان
وجنوده ومما ذكرنا يعلم وجه عدم ترتيب النفع على
الاعمال الحفزية والاحداثية وامثالها في المشروعية
الصادرة من غير المتجنب عن المعاصي وان علمت لامر مباح
هذا تمام التصحيح في مقامنا اذ اوارجوا المتصحيح بها
الفوز بالمقاصد الاقصى وتمام المسئلة بتعليم طريق
معرفة الارتفاع عن الطالع التي بناها جل هذه العلوم

عليها كما اشير اليه عن الزيج والزيح الكور كانى انقع
واشفي لنا فيها من غير فقد ذكرنا لك من طرقها
طريقا علمنا به غالبا وهو متوقف على معرفة عرض
اقليم الرؤية قال السلطان الكور كانى الباب السابع عشر
في معرفة عرض اقليم الرؤية فليست تخرج اولا ارتفاع
العاشر كما مر في الباب السادس من هذه المقالة
اي المقالة الاولى وانت ترى ان لم يذكر في الباب السادس
منها الا طريق معرفة غاية الارتفاع والارتفاع من
الكوكب وحده انك اذا اخذت ميل جزء فلك البروج
بدل بعد الكوكب وانتمت العمل علمت غاية ارتفاع
الجزء وغاية ارتفاعه انما هي في وقت يصل هذا الجزء
الى نصف النهار ويصير عاشر افاية الارتفاع
هي ارتفاع العاشر قال في الباب السادس تمام بعد
الكوكب في الافاق الاستوائية غاية ارتفاعه وفي
البلاد المائلة نقصنا بعد الكوكب ان كان في جهة

القطب الخفي من تمام عرض البلد وزدنا عليه ان كان
 في جهة القطب لظاهره فالجاصل من النقصان والزيادة
 غاية ارتفاع الكوكب ان لم يزد على ربع الدور والا
 غاية ارتفاعه فضل نصف الدور على الجاصل
 هذا الذي فاده في كوكب له عرض واما اذا اردت
 غاية ارتفاع كوكب لا عرض له كالشمس اخذت الميل
 مكان البعد فارتفاع العاشر وغاية ارتفاع
 الشمس وجزوها واجد شمس قال في الباب السابع عشر
 فاذا عرفت ارتفاع العاشر فانظر اليه ان كان قدر
 ربع الدور فليس له عرض اقليم الرؤية وان كان اقل
 منه فله ذلك العرض خذ حينئذ جيب ارتفاع
 العاشر وقسمه على جيب ما بين العاشر والطالع
 منخطا فخرج القسمة هو جيب تمام العرض المرپور
 وانخطا ط القسمة يعلم من علم الحساب وليس ههنا
 محل حل كل دقيقة ويترأى للحب اهل النزدي قسمة

وهو كون ارتفاع العاشر اكثر من ص فنتبه
 بان غاية الارتفاع ربع الدور وبعد استخراجك
 عرض اقليم الرؤية خذ جيب ما بين الشمس التي لا عرض
 لها والطالع واضربه في جيب تمام عرض اقليم الرؤية
 منخطا فالجاصل جيب الارتفاع ان كان الكوكب
 مقدما على الطالع يعني كان فوق الارض والارتفاع
 المطلوب هو قوس ذلك الجيب وانت خبير بان
 الاعمال الزيجية يحتاج الى دقة كثيرة والثقات
 نام وتكرار ما لحظة وتارها يطالع على فساد كثير
 من اعماله ومن اراد صحة العمل
 فليقدم عليها

ابتداء بآل البيت اخلص الدولة العلية العالمة
 السلطانية الخاقانية السليمة السليمانية
 اقل عبيدك اشرف الشرفي الحسيني المعروف بحمد
 في الاسبوع الاول من اول الربيع من شهر ربيع
 وانتهى في الاسبوع الثاني منه
 بقية الاسلام القطنية

